البعث
ونضال الطبقة العاملة

نصوص من تراث البعث في المشرق العربي

الجزء الثالث

1963-1959



2010

تقديم

شكّل تحقيق وحدة سورية ومصر في شباط ١٩٥٨ تجديداً للمد القومي الثوري في الوطن العربي ، مما عجل في قيام ثورة ١٤ تموز في العراق وانفجار انتفاضة أيار ـ تشرين الاول في لبنان ضد الحكم الانعزالي العميل للامبريالية . غير ان المد الثوري القومي انتكس بعد اشهر نتيجة الانقسامات داخل معسكر القوى التقدمية - بين الحركة القومية وعلى رأسها الحزب والحركة الشيوعية بعد ثورة ١٤ تموز في العراق - وداخل معسكر القوى القومية الوحدوية نفسها ـ البعث وعبد الناصر نتيجة الخلاف في النظرة الى تطبيق التجربة الوحدوية الرائدة .

وقد استغرق النضال ضد انحراف عبدالكريم قاسم ودكتاتوريته مجمل النشاط الحزبي في العراق خلال المرحلة التي يتضمنها هذا القسم . وقد اعتمد الحزب في نضاله هذا على تنامي انتشاره بين الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة . واصدر جريدته العمالية « وعي العمال » في حزيران ١٩٦٠ ، وباشر خوض المعارك النقابية والشعبية خلال عام ١٩٦١ وخصوصاً خلال عام ١٩٦٢ ، وهو عام التحضير الجدي لثورة رمضان (شباط ١٩٦٣) . وما ان نجحت الثورة الشعبية المسلحة ضد دكتاتورية قاسم حتى بادر الحزب في اواسط آذار باعلان « المنهاج المرحلي » لمجلس قيادة الثورة الذي يفصّل اتجاهات الحكم الثوري الجديد في السنوات القليلة القادمة .

وفي لبنان حيث خرج الحزب من انتفاضة ١٩٥٨ المسلحة أصلب عوداً ، واكثر التصاقاً بالجماهير ، وانضج تجربة ، كان عليه ان يتحمل مسؤولية العمل القومي في المرحلة التي يغطيها هذا القسم ، حيث انتقل مركز الامانة العامة اليه بعد المؤتمر القومي الثالث (آب ١٩٥٩) . وواجه الحزب ظروف انحسار المد القومي الثوري بالتركيز على التضامن مع التحركات الشعبية في الاقطار الاخرى ودعمها عملياً واعلامياً عبر جريدة الحزب المركزية « الصحافة » ثم نشرة « الاشتراكي » بعد توقف «الصحافة» عن الصدور في كانون الاول ١٩٦٠ . هذا من جهة ومن جهة ثانية ، ورغم الظروف الذاتية للتنظيم الحزبي في لبنان التي نتج عنها انشقاقان داخل الحزب، فقد ركز الحزب ايضاً على النضالات ذات الطابع الاجتماعي والشعبي والنقابي داخل القطر اللبناني خصوصاً خلال عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ .

اما في الاردن فإن انتكاسة السياسة التحررية عام ١٩٥٧ وانشقاق الريماوي عام ١٩٥٩ قد ابقيا نشاط الحزب على هامش الاحداث في ذلك القطر .

ونعود الآن الى موضوعنا الاساسي : النضال العمالي والنقابي في مرحلة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣ .

١ ـ لقد ارسى الحزب في الخمسينات ، كما رأينا في القسم الثاني من هذا التقديم ، مبادىء واسس نضال الطبقة العاملة والتنظيم النقابي ، وربط ذلك بالنضال القومي والسياسي في سبيل التحرر والوحدة وضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية ، ولذلك لم يحتج في العراق ولبنان (حيث تركز النضال الحزبي بشكل اساسي في مرحلة قيام الجمهورية العربية المتحدة ،

وقبل اعادة تنظيم الحزب في سورية في اوائل صيف ١٩٦٢) الى وضع اسس جديدة للنضال العمالي والنقابي ، بل طور ذلك النضال ضمن الاطار المبدئي نفسه لفترة الخمسينات مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع الموضوعي في كل قطر وطبيعة الاعداء الذين يواجههم الحزب واهدافه المرحلية من المواجهة .

٢ ـ ففي لبنان ، حيث توفر لحد ما جو من الديمقراطية البورجوازية ، تابع الحزب طرح مجمل القضايا العمالية والنقابية التي كانت جريدة « البعث » قد طرحتها في سورية في مرحلة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ ، كالمطالبة بتعديل التشريعات العمالية المجحفة بحق العمال ، وانتقاد موقف وزارة الشؤون الاجتماعية من العمال ، وادانة محاولات ضرب الحركة النقابية من الداخل بواسطة العملاء ومحاولات ضرب وحدة العمال ، والمطالبة بالضمان الاجتماعي ، الخ (راجع بياني الحزب في لبنان في اول ايار عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٠) . وبالنسبة للعمل النقابي ركز الحزب في لبنان على ترسيخ النظرة العامة والمعالجة القومية للامور ومقاومة الميل نحو الانغلاق في نطاق المصالح الخاصة للعمال واهمال قضية المجتمع (« الصحافة »٣ ـ ٢ ـ ١٩٦٠) وعلى استقلالية العمل النقابي عن السلطة ، ودعا الى توحيد صفوف العمال ووحدة الحركة النقابية وتكتلها («العربي الجديد»، شباط ١٩٦٠) . كما اعتبر « الطبقة العاملة هي طليعة الشعب المناضلة لتغيير اسس النظام الحالي القائم على خليط من الرأسمالية التجارية والاقطاع والاستبداد السياسي والبيروقراطية ، وبناء المجتمع الاشتراكي الجديد حيث يزول الاستبداد والعبودية ويعم الرفاه وتصان كرامة الانسان وحريته »(بيان اول ايار ١٩٦١) . كذلك أيد الحزب بحرارة وحدة الحركة النقابية العربية بمناسبة توقيع « الميثاق القومي للعمال العرب» (« الصحافة » ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٦٠) .

وعلى صعيد الممارسة الفعلية خاض الحزب في لبنان نضالات متعددة بجانب الطبقة العاملة نوجز اهمها فيما يلي :

(١) دعم مطالب العمال المسرحين من شركة نفط العراق (الآي بي سي) . وقد كانت هذه الشركة الاستعمارية الكبرى قد سرحت قسما كبيرا من عمالها في سورية ولبنان منذ عام ١٩٥٧ . وقد تابع الحزب دعمه لقضية العمال المسرحين ، الذي بدأته جريدة « البعث » في كانون الثاني ١٩٥٨ ، خلال عدة اعوام (انظر الافتتاحيات والمقالات التالية : « الصحافة » ٢٧ ـ ١١ ـ ١٩٥٩ و« الاشتراكي » شباط وكانون الاول ١٩٦٠ ونيسان ١٩٦١ ، والنشرة الداخلية في كانون الثاني ١٩٦٣) .

(٢) المطالبة بتعديل قانون العمل اللبناني الذي صدر عام ١٩٤٦ لرفع الغبن عن العمال وادخال مواد جديدة تتماشى مع التطور العام للاقتصاد اللبناني وانتقاد مشروع التعديل المقدم من الحكومة (« الاشتراكي » ١١ ـ ٢ و ٢٥ ـ ٣ ـ ١٩٦١) .

(٣) النضال مع الطبقة العاملة لأجل تنفيذ قانون للضمان الاجتماعي يكون في مصلحة العمال ، وانتقاد مشروع القانون المقدم من الحكومة وضغوط الرأسماليين . وقام الحزب بتقديم مذكرة مفصلة مبيناً نواقص المشروع المذكور في ٢٠ شباط ١٩٦١ وطالب بأن يشمل العمال الزراعيين وباضافة تعويضات البطالة اليه . وتابع هذه القضية باستمرار حتى نهاية عام ١٩٦١ (راجع مثلا « الاشتراكي » ٢٥ ـ ٣ ـ ١٩٦١ وبيان اول أيار ١٩٦١ و« الاشتراكي » ١٩ ـ ٨ و٢٦ ـ ١٠ ـ ١٩٦١) .

(٤) فضح التحايل على قانون العمل والتهرب من تطبيقه والتسريح التعسفي للعمال الذي كانت تمارسه بعض الشركات « الوطنية » كشركة المرفأ وشركة ماسكو (« الصحافة » ٣٠ ـ ٥ ـ ١٩٦٠) وشركة سيال (« الاشتراكي » ١٩ ـ ٨ ـ ١٩٦١) ومعامل الغزل والنسيج («الصحافة » ٣١ ـ ١ و ٤ ـ ٦ ـ ١٩٥٩ و ١٨ ـ ٧ ـ ١٩٦٠ و « الاشتراكي » ٢٦ ـ ١٠ ـ ١٩٦١) ، وبالاخص التجاوزات والتسريح التعسفي الذي مارسته « الريجي » ، الشركة ذات الامتياز منذ عهد الانتداب الفرنسي والتي ينحصر بها شراء التبغ وتصنيعه (« الاشتراكي » ٢٥ ـ ٢ و ١١و ٢٥ ـ ٣ ـ ١٩٦١) . وقد ساند الحزب الاضرابات العمالية ضد التسريح التسعفي في جميع الحالات ، كما طالب بعدم تجديد امتياز شركة « الريجي » الذي ينتهي أمده في آخر عام ١٩٦٠[١] .

(٥) قيادة اضراب عمال المرفأ في بيروت خلال شهري تموز وآب ١٩٦١ ، والذي تكلل بالنجاح وبنيل العمال لمعظم مطالبيهم .

(٦) النضال من اجل وضع نقابي سليم ، وضمان حرية العمل النقابي ، والديمقراطية داخل الحركة النقابية ، وانتقاد اجهزة السلطة عند تهديدها للنقابات وتدخلها في شؤونها او تهديدها بالحل او باجراءات ادارية مجحفة بحق الطبقة العاملة (راجع مثلا « الصحافة » ٢ ـ ٥و١ و ٨ ـ ١٠ ـ ١٩٦٠ ، بيان اول ايار ١٩٦١) .

(٧) فتح معارك شعبية تتعلق بالظروف المعيشية للطبقات الكادحة مثل قضية الغلاء وقضية احتكار الادوية وارتفاع اسعارها (راجع مقالات وبيانات ٦ ـ ٦ ـ ١٩٦٠ و آذار ونيسان وحزيران وأيلول ١٩٦١ وبيانات كانون الاول ١٩٦٢ وكانون الثاني ١٩٦٣)، وارتفاع ايجارات المساكن (آذار ١٩٦١) ، وارتفاع رسوم الكهرباء (كانون الاول ١٩٦٢) ومشكلة صيادي السمك (أيلول ١٩٦١)[٢] .

٣ ـ وفي العراق ، حيث انحرف عبد الكريم قاسم بثورة ١٤ تموز المجيدة عن مسارها الوحدوي بعد اشهر قليلة من الثورة مع احتفاظه ظاهرياً بشعارات تقدمية وشعبية خلال عام ١٩٥٩ ، وتنكيله بالوحدويين وعلى رأسهم اعضاء الحزب وانصاره .. كشف الحكم القاسمي عن وجهه الاسود المعادي للجماهير والمرتكز على جوقة من الانتهازيين والطبقات المعادية للثورة .

ولذلك فما ان ثبّت الحزب اقدامه وتنامى انتشاره الشعبي وتغلغل بين جماهير العمال والنقابيين الحقيقيين ابتداءً من اواسط عام ١٩٦٠ ، حتى عمد الى ربط النضال النقابي والمطلبي للطبقة العاملة بالنضال الشعبي العام الهادف الى فضح ممارسات الحكم القاسمي الدكتاتوري الانتهازي (ومؤيديه الشيوعيين) وبالتالي عزله واسقاطه .

ففي بيان اول ايار ١٩٦١ ربط الحزب بين نضال العمال ونضال الشعب في سبيل « الخط الوطني والقومي » ، ونبه العمال الى انهم يلاقون « ظروفاً اكثر رجعية ، واشد استهتاراً من

---

(١) راجع بيان الحزب في ٤ شباط ١٩٦٠ المنشور في « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٢٢ . ونذّكر هنا ان الحزب في سورية كان قد خاض نضالا ضاريا ، شمل معظم انحاء القطر ، مطالبا بتأميم الريجي في سورية ونجح في ذلك في آخر عام ١٩٥٠ .

(٢) راجع « نضال البعث » الجزء الثامن ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ و٢٦٣ والجزء الحادي عشر ص ٢٩ و٩١ ـ ٩٢ وغيرها .

وضعية العهد المباد » وخاطبهم قائلاً : « انكم تشهدون اليوم كيف يعمل المحتكرون والرأسماليون والمستغلون تساندهم السلطة القائمة ومن ورائها الاستعمار وسفاراته وشركاته الاحتكارية على تفريق صفوفكم وتفتيت وحدتكم » .. ويتابع البيان : « إن تحرير شعبنا من الاستغلال والاستبداد وتخليص وطننا من نفوذ الدكتاتورية والرجعية لن يتم الا على يد جماهير الشعب المتألمة المتضامنة ، فمصلحة الوطن هي مصلحة هذه الجماهير التي تكوّن القوة المخلصة المعتمد عليها ، والقادرة على تحقيق التحرر والاستقلال التام . **والطبقة العاملة هي طليعة هذه الجماهير المناضلة وهي الصخرة الصلبة للنضال الشعبي في معركة التحرر الشامل . إن نضال العمال يجب أن لا يتقصر على المطاليب الخاصة بالعمال بل هو نضال الشعب كله في سبيل قضيته كلها** » .

وكان الحزب قد خاض في آذار ١٩٦١ معركة « اضراب البانزين » الشهير ، وعبأ الطلاب وجماهير واسعة لدعم وتأييد اضراب سواق السيارات ومساعديهم الذين استنكروا زيادة مكس البانزين ودهون الوقود . وكما هو معروف فقد قدم الحزب ثمانية شهداء عندما اصطدم المتظاهرون مع رجال السلطة الذين اطلقوا النار ثم قاموا بحملة اعتقالات واسعة جداً

ضمن اطار النضال السياسي العام هذا ، الهادف الى اسقاط دكتاتورية قاسم وتصحيح الانحراف الذي اصاب ثورة ١٤ تموز خاض الحزب نضالاته العمالية والنقابية :

(١) دعا الحزب الطبقة العاملة الى خوض معركة مصير التنظيم النقابي في العراق . فكما جاء في افتتاحية « وعي العمال » في حزيران ١٩٦٠ ، توقع العمال بعد ثورة ١٤ تموز « ان تتاح لهم الحرية الكافية لارساء قواعد التنظيم النقابي على اسس ديمقراطية سليمة تضمن مصالحهم وتحقق اهدافهم... غير ان الظروف جاءت بخيبة امل كبيرة للعمال .. وما ان بدأ العمال بالمطالبة بحريتهم وحقوقهم حتى انهالت عليهم الضربات تلو الضربات وعاد العمال ليجابهوا أساليب الارهاب والتعسف والتنكيل .. إن العمال الذين ناضلوا سنين طويلة من اجل حقهم المشروع في التنظيم النقابي لا يمكن ان يتخلوا عن مكتسباتهم .. وانهم سيلقمون حجراً كل من تسول له نفسه العبث بمصالح العمال والاستهانة بحقوقهم ، وان العمال بتجاربهم الواسعة ووعيهم العميق لقادرون على تطهير صفوفهم من كل اتجاه تخريبي انتهازي معاد للعمال وللشعب » (راجع ايضاً بيان اول ايار ١٩٦١) . وأدان الحزب تدخل الحكم لافساد العمل النقابي ، وتيئيس العمال من جدوى العمل النقابي « لانه يرى في نمو الوعي النقابي لدى الجماهير العاملة في العراق اخطر ما يتهدده في الحركة الشعبية » (انظر نشرة اوائل حزيران ١٩٦٢ وبيان ٨ تموز ١٩٦٢) .

(٢) شدد على اهمية استقلالية الحركة النقابية بالنسبة لمصالح الطبقة العاملة (بيان اول ايار ١٩٦١ ونشرة اوائل حزيران ١٩٦٢ ونشرة مكتب العمال اوائل حزيران ايضاً) .

(٣) وفي نفس السياق فضح الحزب « الاتحاد العام لنقابات العمال » التابع للسلطة القاسمية ، موضحاً اتصاله بدوائر الامن والاستخبارات العسكرية واتخاذه لنفسه دور العميل ضد الحركة العمالية ، وتبنيه مواقف معادية للحركة العمالية ، واثراء مسؤوليه على حساب العمال واستخدام اموال الاتحاد لاغراضهم الخاصة ولمحاربة الحركة النقابية (راجع نشرة مكتب العمال اوائل حزيران ١٩٦٢) .

(٤) ادانة التدخل السافر في الانتخابات النقابية واعتماد السلطة سياسة التزوير ضمن كل الظروف وفرض العملاء عن طريق القوة والارهاب السافر ، لأن السلطة التي ترى في الشعب كله عدواً متربصاً بها يريد هدمها « من الطبيعي ان تخاف من الانتخابات النقابية العمالية لأن اي حرية تتاح للعمال في هذه الانتخابات لا بد وأن تمكن العمال من الاتيان .. بمناضلين معادين للسلطة عاملين على ازاحتها واقامة نظام تقدمي يخدم الشعب . وحكومة قاسم التي قطعت كل الاواصر بينها وبين الشعب هي ابرز نموذج لهذه السلطة » (« وعي العمال » آب ١٩٦٢ . انظر ايضاً نشريات الحزب الاخرى بين اوائل حزيران وايلول ١٩٦٢)

(٥) التنديد بفصل مسؤولي النقابات بأمر من الحاكم العسكري ، خلافاً للقانون ، وكذلك اعتقال مسؤولي النقابات (نشرة اوائل حزيران وبيان ٨ ـ ٧ ـ ١٩٦٢) .

(٦) المطالبة بايقاف الطرد الكيفي للعمال وادانة تشجيع السلطة للرأسماليين في هذا المجال (نشرة اوائل حزيران ١٩٦٢) .

(٧) المطالبة بتعديل قانون العمل ، والغاء المواد المضرة بمصالح العمال والعاجزة عن ضمان حقوقهم وحرية واستقلالية التنظيم النقابي ، والمطالبة باشتراك النقابات في هيئة تعديل القانون (نشرة اوائل حزيران ١٩٦٢ ونشرة مكتب العمال في اوائل حزيران ١٩٦٢ ايضاً) .

(٨) المطالبة بزيادة الاجور ورفع المستوى المعاشي للعمال وتثبيت الحد الادنى للاجور وتطبيقه فعلياً . وكذلك مراقبة ارباح الشركات وضمان حق العمال في زيادة اجورهم بما يتناسب وارتفاع تلك الارباح (نشرة مكتب العمال ، اوائل حزيران ١٩٦٢ و « الاشتراكي » ايلول ١٩٦٢) .

(٩) تأييد وحدة الحركة النقابية ـ اي بين النقابات المهنية والنقابات العمالية ـ وتساندهما ومؤازرتهما لبعضهما البعض (كما حصل بالفعل في صيف ١٩٦٢) اذ ان ذلك « يدل على تفهم لطبيعة المعركة التي يعيشها الشعب العراقي اليوم ضد الحكم الفردي الدكتاتوري المتسلط » (« وعي العمال » آب ١٩٦٢) .

(١٠) وفي الممارسة ، كان موقف الحزب من خوض معارك النضال المطلبي والانتخابات النقابية ، ضمن الظروف الارهابية القائمة حينذاك ، يتصف بالمرونة . فعندما تكون الظروف مؤاتية نسبياً كان يشارك في الانتخابات النقابية ضد اذناب السلطة والشيوعيين ، كما حدث في صيف ١٩٦١ ، حينما كانت نتائج الانتخابات النقابية العمالية تقاسم الحزب المقاعد النقابية مع الطرف المعادي ، بل وحصل الحزب على نسبة الثلثين تقريباً في المجالس النقابية المنتخبة[1] . وفي ظروف اخرى كان الحزب يقاطع الانتخابات النقابية ، عندما يرى عدم جدواها في ظل اشتداد البطش والارهاب القاسمي ، كما حصل مثلاً في انتخابات عمال الكهرباء في آب ١٩٦٢ . ولكن في نفس الوقت كان الحزب يحقق بعض المكاسب للطبقة العاملة نتيجة « ميل السلطة في الظروف الراهنة نحو تلافي الدخول في معارك (ضد الحزب) تعتبر بالنسبة لها وسيلة تحريك للجو السياسي المعادي لها » (« وعي العمال » آب ١٩٦٢) وقد ادى هذا الميل

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء السابع ـ التقديم ، ص ٧ .

الى انتصار العمال ،مثلا في معركتهم في شركة الدخان الاهلية الاحتكارية ، والى تحويل قضية عمال شركة الجوت الى « هيئة تحكيم » للبت في زيادة الاجور .

والخلاصة ان المعارك العمالية والنقابية التي خاضها الحزب خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٢ كانت تنم عن شعوره بالثقة بنفسه وان باستطاعته ، على رأس الجماهير الشعبية الكادحة ، الاطاحة بحكم قاسم الدكتاتوري المنحرف .

(١١) وكما في جميع الاقطار الاخرى[٢] دعا الحزب في العراق الى وحدة الحركة العمالية والنقابية العربية ، وابدى ابتهاجه بمناسبة توقيع « الميثاق القومي للعمال العرب » في حزيران ١٩٦٠ (« وعي العمال » حزيران ١٩٦٠) ، كما كرر دعوته الى « حركة عمالية عربية موحدة الاهداف » في بيان اول ايار ١٩٦١ ، وتضامن مع العمال العرب ونقاباتهم في مختلف الاقطار العربية ، وخصوصاً في الجزائر وعدن والمغرب .

٤ ـ اما بالنسبة لسورية ، ومع ان التنظيم الحزبي كان محلولا في الجمهورية العربية المتحدة فان القيادة القومية كانت تتابع عن كثب الوضع العمالي والنقابي فيها . وكمثل على ذلك ننشر في هذا الكتاب التعميم السري والخاص بالقيادات الذي اصدرته القيادة القومية في منتصف كانون الثاني ١٩٦١ حول استمرار حملة اضطهاد التنظيم النقابي والقادة النقابيين في الجمهورية العربية المتحدة (راجع ايضا اعداد جريدة « الصحافة » لعام ١٩٦٠ والنشرة الدورية القومية ، آب ١٩٦١) .

وبعد نجاح الانفصال الرجعي وفك وحدة سورية ومصر ، ثم اعادة بناء التنظيم الحزبي في سورية ، اصدرت القيادة جريدة « البعث » الاسبوعية في تموز ١٩٦٢ . وقد تابعت « البعث » حتى تشرين الاول ١٩٦٢ ـ حينما اقفلتها السلطة الانفصالية ـ خطها في فضح الرأسمالية السورية والرجعية معتبرة ان الطبقة العاملة هي في طليعة الجماهير الشعبية لاعادة الوحدة على اسس اشتراكية وديمقراطية.وفي هذا الاطار خاضت « البعث » معركتها ضد السلطة التي منعت النقابات العمالية من ممارسة النشاط السياسي (راجع مثلا ، عدد ٤ آب ١٩٦٢) .

وكان للنضالات السياسية التي خاضها الحزب وفي مقدمتها النضال العمالي والنقابي الفضل الاول في تهيئة الجو الشعبي لثورة ٨ آذار ١٩٦٣ .

* * *

---

(٢) انظر مثلاً ، بالنسبة للقطر اللبناني مقال « الصحافة » في ٢٨ حزيران ١٩٦٠ ، المنشور في هذا الكتاب .

العمال في طليعة النضال الشعبي
لتحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي

تطهير النقابات من عملاء السفارات ضرورة نقابية ووطنية[1]

● وحدة صفوف العمال هي الضمانة الوحيدة لتطهير الحركة النقابية من العملاء وللقضاء على الاستغلال والاستبداد .

● لم تصدر الحكومات اللبنانية اي قانون لمصلحة العمال منذ سنة ١٩٤٦ .

● تعديل قانون العمل وتحقيق الضمانات الاجتماعية ، في مقدمة المطالب العمالية .

● اقصاء الموظفين العملاء من وزارة الشؤون الاجتماعية .

● معاقبة المستغلين الذين لا يتقيدون بساعات العمل والشروط الصحية والحد الادنى للاجور والاجازات الاسبوعية والسنوية .

ايها العامل :

في مثل هذا اليوم سجل اخوانك بتضامنهم اول انتصار لهم ضد الظلم والاستبداد وتآمر الرأسمالية وتحكمها ، فأعلنوا بذلك تاريخ ميلادهم وحرروا بما قدموه من ضحايا وثيقة وجودهم . وهلل العمال لهذا الحدث العظيم واتخذوا من هذه الذكرى عيدا يحتفلون فيها لانها كانت بداية تحررهم من السيطرة والاستغلال ونقطة تحول لتحقيق المزيد من حقوقهم المغتصبة . واناروا بعملهم هذا الطريق امامك لتتابع زحفك وتحقق اهدافك وترفع الظلم عن كاهل اخوانك فعيد اول ايار هو عيد العمال الاحرار . والعمال العرب يدركون بعمق مغزى العيد لانهم قاسوا اكثر من غيرهم الظلم والاستثمار والذل من الأستعمار والمستثمرين المحليين . ولا يزال شعبنا بعماله ومختلف فئاته يعاني آلام الحرمان نتيجة تخلفنا وفساد الاوضاع في بلادنا . فدوركم في رفع الظلم عن اخوانكم وفي تحرير مجتمعكم من السيطرة والاستغلال هو دور رئيسي . انتم مدعوون في لبنان لتوحيد جهودكم وايجاد قيادة عمالية واعية تشعر بمشاعركم ، وتطهير صفوفكم من النقابيين العملاء صنائع السفارات الاجنبية . فبعض النقابات ما زالت صورية يتحكم بها اناس فرضوا عليكم دون ارادتكم ليمنعوكم من توحيد صفوفكم وتنظيم اعمالكم لان المستعمرين وحلفاءهم الطبيعيين من استغلاليين وعملاء شعروا ان في وحدتكم ووعيكم لمصالحكم تحطيما لاستغلالهم غير المشروع في بلادنا ورفعا لمستواكم

---

(١) وزع جماهيريا ونشر في جريدة « الصحافة » العدد ١٤٤ . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ١٦٩ ـ ١٧١ .

المادي والاجتماعي على حساب استثماراتهم .

وعندما لم يستطيعوا تحطيم الحركة النقابية علنا لجأوا الى ضربها من الداخل فاعتمدوا بعض العملاء وامنوا لهم الوسائل الكفيلة لانجاحهم في قيادة الحركة النقابية ليحولوا بينكم وبين اهدافكم المشروعة .

ومما زاد في خطورة الوضع النقابي موقف عدد من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية لا بل موقف الوزارة ككل من قضاياكم . فقد سهل بعض مسؤولي هذه الوزارة بجهلهم او تواطئهم اعمال هؤلاء الدخلاء على الحركة العمالية ، فسكتوا عن مخالفاتهم المفضوحة لابسط حقوق العمال وساعدوهم على البقاء في مراكزهم على حساب مصالحكم وحقوقكم .

كما ان الوزارة لم تقم بواجبها الاساسي ازاء العمال في لبنان فهي لم تتقاعس فقط عن تطوير قانون العمل بما يتناسب وحاجات العمال الاولية بل عجزت ايضا او ربما عمدت في كثير من الاوقات اهمال تنفيذ نصوص هذا القانون الابتر .

فما زال معظم اخوانكم يعملون اكثر من الثماني ساعات التي حددها القانون . وما زالت الشروط الصحية في عدد كبير من المؤسسات تهدد العمال بالامراض لا بل بخطر الموت . وما زالت الاجازات السنوية والاسبوعية حبرا على ورق لا يتقيد بها المستثمرون . وما زال الحد الادنى للاجور هو الحد الاعلى لعدد كبير من عمالنا مع ان المبلغ الشهري الذي حدد لذلك لم يأخذ بعين الاعتبار غلاء المعيشة الفاحش بل استوحى من الرغبة في عدم اغضاب المستثمرين .

ايها الاخوة العمال :

ان ذكرى اول ايار كانت بداية طريق النضال ضد الظلم والفساد والعمل لحياة افضل وستظل هذه الذكرى باعثا لتحرير مجتمعنا العربي من الاستعمار والاستغلال والتبعية ، وانعتاقا من الجمود الفكري والانتهازية والخلافات المصطنعة من طائفية واقليمية ، لان الهدف من اثارة هذه المشاكل هو ابعادكم عن جوهر قضيتكم الواحدة .

ان ذكرى اول ايار يجب ان تكون حافزا لتوحيد وطننا العربي واقامة المجتمع الاشتراكي العربي الحر .

وهناك بعض المطاليب العاجلة يمكن تحقيقها منذ الان حتى ضمن اطار الانظمة الحاضرة :

١ ـ تعديل قانون العمل لجعله مطابقا لواقع العمال ولمتطلباتهم الاساسية .

٢ ـ مطالبة الحكومة بتأمين الضمانات الاجتماعية بدلا من تعويض الصرف الذي يرهق بعض صغار ارباب العمل والعمال على السواء .

٣ ـ التشدد في مراقبة الاماكن التي يشتغل بها العمال من الناحية الصحية وتوفير الضرورات الصحية فيها .

٤ ـ المطالبة بالتعويض .

٥ ـ التأكد من تنفيذ قانون العمل من حيث عدد ساعات العمل ومعاقبة مخالفي القانون بالغرامة والسجن عند الاقتضاء .

٦ ـ احلال ابناء لبنان محل الاجانب وبنوع خاص الاوروبيين والاميركيين في جميع الاماكن التي يستطيع ابناء لبنان ان يؤمنوا سيرها .

٧ ـ تأمين الحريات النقابية عمليا وتحريرها من التدخل الاجنبي والحكومي وعبث الدخلاء .

ايها الاخوة العمال :

تمر علينا هذه الذكرى ووطنا العربي تعصف به تيارات مختلفة بغية ترسيخ واقعه الفاسد المجزأ . وقد التقت قوى الشر لمحاربتكم للحيلولة دون وحدتكم التي صممتم على تحقيقها لان لا حياة لنا دونها . واصبح شعبنا وحيدا في المعركة يقاتل بعزم وتصميم ، سلاحه عقيدته وايمانه بعدالة القضية التي يكافح من اجلها ، وهو يدرك خطورة معركته . وكما خذلتم مشاريع الغرب الاستعمارية وفضحتم مع اخوانكم المناضلين اساليبه الملتوية لاستغلال خيرات بلادكم ومحاولاته ادخالنا في مناطق النفوذ ، واجبنا اليوم جميعا ان ندرك خطورة معركتنا وان نخذل الانتهازيين والعملاء الجدد الذين يستغلون اوضاعكم ومصالحكم ليربطوكم بهم . واجبكم اليوم ايها الاخوة وانتم طليعة الحركة النضالية في الوطن العربي ان تحموا انتصاراتكم القومية وتقفوا سدا منيعا في وجه المناورات والمؤامرات التي تهدف الى الهائكم عن النضال من اجل وحدة شعبكم وتحقيق مطالبكم المشروعة .

ايها العمال ، يا ابناء شعبنا المكافح :

لقد تغير طابع المعركة وانتم امام خصم يستعمل مختلف الاساليب والوسائل . انتم امام عدو يستبيح الدماء والحرمات للوصول الى غايته .

فواجبكم اليوم الوقوف في وجه الشيوعيين ، العملاء الجدد ، للحد من تخريبهم واستغلالهم . فقد انكشف زيفهم وظهر اجرامهم في عراقنا المناضل الصابر ، ضد اخوانكم العمال في البصرة والرمادي وكركوك ، وضد اخوانكم القوميين الاحرار . انتم مطالبون اليوم واكثر من اي وقت مضى للوقوف صفا واحدا كي لا ينفث اعداؤكم سمومهم في صفوفكم . انتم مدعوون للدفاع عن وحدتكم بالحد من نشاط المتآمرين عملاء الاستعمار والشيوعية .

والنصر لارادتكم لانها ارادة جماهير شعبنا . عاش تضامن العمال العرب في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية ، وعاشت ذكرى اول ايار .

اول أيار ١٩٥٩ **حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان**

* * *

قضية عمال الاي بي سي [1]

قضية عمال شركة نفط العراق البريطانية المسرحين صورة للظلم الذي يفرض على جماهير شعبنا ولكفاح هذه الجماهير في سبيل حقوقها .

---

(١) « الصحافة » العدد ٣٢٥ (٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٩) . انظر ايضاً « نضال البعث » الجزء الثامن ـ ص ١٩٧ ـ ١٩٨ .

هذه الجماهير التي تطلب ان تعمل وان تكسب معيشتها بكدها ، وتضطر للاضراب عن الطعام وتعريض حياتها للخطر في سبيل حقها المقدس بالعمل .

لقد هدفت الشركة من تسريح هؤلاء العمال الى تركيز ضغط سياسي على الشعب بتهديده في مصالح ابنائه بعد ازمة هذه الشركة في الاقليم السوري .. كما ارادت ان تجعل من قضية التسريح ضغطا على الحكومة عند بحث نصيب لبنان من ارباح نقل البترول .

ان للاحتكار والشركات في النظام الرأسمالي تاريخا حافلا من خطط ومؤامرات الضغط وتركيز استغلالها للعمال وللشعب باصطناع الازمات والتسريح ورفع الاسعار .

ولكن للشعوب ايضا تاريخا مجيدا في فضح هذه الخطط وهذه المؤامرات وفي تحقيق مصالح العمال وجماهير الشعب . ولقد كان الوعي النقابي للعمال وتضامن الجماهير دوما ضمانة لمصالح الشعب .

واذا كانت الحكومة في الاقليم السوري قد احبطت خطة شركة الاي بي سي في مهدها منذ عامين واجبرتها على اعادة العمال المسرحين الى عملهم ، فما تزال قضية العمال عندنا بحاجة الى موقف حازم من الحكومة ومن البرلمان .

لقد صبر العمال كثيرا على المطالبة بحقوقهم ، وقدموا كل النوايا الحسنة في المفاوضات مع الشركة ، وفي تأجيل موقفهم الحازم عندما كانت الحكومة والبلاد بحاجة الى التركيز على قضايا اساسية اخرى . ومن حق العمال الان على الحكومة والبرلمان وعلى الهيئات الشعبية كلها ان تقف الى جانبهم من اجل حقهم في العمل .

ان جميع العمال وجماهير الشعب يدعمون مطالب عمال شركة النفط ويطالبون الحكومة بفرض عودة العمال الى وظائفهم مباشرة .. ووضع حد لمناورات هذه الشركة تجاه عمالنا الكادحين .

« **الصحافة** »

* * *

دور التنظيم النقابي في بناء الاشتراكية(١)

قبل بحث موضوع النقابات في النظام الاشتراكي لا بد من توضيح دور وصفات هذه الحركة في النظامين المنافسين للاشتراكية : الرأسمالية الغربية والشيوعية . وفي الحقيقة انه من خلال توضيح صفات الحركة العمالية في النظامين المذكورين نستطيع ان نبين بوضوح صفاتها الخاصة في النظام الاشتراكي .

---

(١) جريدة « الصحافة » (٣ شباط ١٩٦٠) واعيد نشره في كتاب : دراسات في الاشتراكية ، دار الطليعة ـ بيروت ١٩٦٠ .

النقابات في المجتمع الرأسمالي

لقد نمت الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية لمواجهة مشكلة الاستغلال الواقع على الطبقة العاملة من رأس المال المتجمع القوي . ان سوء حالة العمال وانخفاض اجورهم وتردي أحوالهم المعاشية وضعف مركزهم في المفاوضة لتحديد الاجور وشروط العمل الاخرى مع رأس المال كان الدافع الرئيسي لنشوء التنظيم العمالي ، وبذلك نمت حركة تجمع العمال بنقابات لتحسين احوالهم المعاشية ، وتقوية مركزهم ورفع اجورهم ومنع الاستغلال والظلم الواقع عليهم . وهكذا ركزت الحركة العمالية همها على اهداف اقتصادية محضة للطبقة العاملة او بالاحرى للفئة المنتظمة في النقابات اي ان هدف الحركة العمالية كان في الأصل وبقي لحد بعيد اقتصادياً خاصاً بالفئة المنتظمة في النقابة .

وأصبحت النقابات عبارة عن تنظيم لزيادة قوة هذه الطبقة في صراعها مع رأس المال والفئات الاخرى التي تتناقض معها مصلحياً ولم يكن هدف التنظيم العمالي الاساسي حماية المصلحة العامة بقدر حماية المصلحة الخاصة الاقتصادية للفئة المنتظمة . لذلك نجد ان الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية كثيراً ما تتهم بالأنانية والعمل للصالح الخاص ولو كان ذلك على حساب المجموع ، فمثلا تتهم الحركة العمالية في الولايات المتحدة بأنها تسعى لرفع الأجور مهما كانت نتائج ذلك على المجتمع من حيث ارتفاع الاسعار والحاق الضرر بالمستهلك . وبأنها تسعى لتخفيض أسعار المواد الغذائية ولو أدى ذلك لالحاق الضرر بالمزارعين . وبايجاز تبقى الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية كالولايات المتحدة محصورة الاهداف في تحقيق مكاسب اقتصادية للعمال ضمن النظام الرأسمالي . وهي بأحسن الاحوال تتجاوز في موقفها من النظام المذكور قضية اصلاح عيوبه ونواقصه من الناحية الاقتصادية وحدها ، وقلما تبدي رأيها في سياسة البلاد العامة .

النقابات في المجتمع الشيوعي

والآن نتحول لالقاء نظرة سريعة على الحركة النقابية العمالية الشيوعية ، تختلف نظرة الشيوعية للنقابات في مجتمع لا يسيطر عليه الشيوعيون عنها في المجتمع الشيوعي . ففي الحالة الأولى بقيت نظرة الشيوعيون للحركة العمالية دائما نظرة سياسية في الدرجة الاولى وتهدف بشكل أساسي للكسب السياسي للحزب الشيوعي في طريقة الى استلام السلطة .

اما في المجتمعات الشيوعية ـ كالاتحاد السوفياتي ـ فتحتل النقابات العمالية موضعاً مختلفاً عن ذلك . فالنقابات في الاتحاد السوفياتي تنظيمات عمالية وثيقة الارتباط بجهاز الحكومة عن طريق الارتباط بجهاز الحزب الشيوعي . فالحزب الشيوعي يسيطر سيطرة تامة على النقابات في المصانع عن طريق اعضائه الذين يحتلوان دوماً مراكز التوجيه والسلطة في النقابات . وتقوم هذه التنظيمات بوظيفة الاجهزة التي يسيطر بواسطتها الحزب والدولة على الصناعة ككل وينظمون العمل فيها . وعن هذه الطريق تصبح النقابات تنظيمات تعمل بجانب الادارة الحكومية لتنفيذ برنامجها الاقتصادي خصوصاً فيما يتعلق بزيادة الانتاج بصورة عامة وانجاح أهداف المشاريع المخططة من قبل الحكومة في شتى حقول الانتاج .

اذن فالنقابات في واقعها ليست الا أجهزة تضمن اشراف الحزب الشيوعي على العمال

وتساعد الحكومة على تنفيذ برامجها الاقتصادية ، وهي بذلك ليست ذات شخصية مستقلة متميزة وليست ذا اهداف خاصة بالطبقة العاملة وتحسين أحوالها المعاشية وليست لديها المبادرة في اتخاذ موقف من سياسة الحكومة واعمالها العامة بقدر ما هي ذات اهداف سياسية واقتصادية عامة تابعة للحزب وللدولة .

وتختلف نظرتنا الاشتراكية للحركة النقابية عن كل ما ذكرنا أعلاه بأمور أساسية عديدة .. وسنعالج الموضوع في حالتين : موقف الحركة الاشتراكية من العمال ، وموضع العمال في النظام الاشتراكي بعد ان يتحقق .

ان موقف الحركة الاشتراكية من العمال مشتق من نظرتها لطبيعة الصراع القائم في المجتمع العربي . فالحركة الاشتراكية العربية تنظر للصراع بمنظار واقعي حقيقي فترى ان لا بد للحركة النقابية من أن تلعب دوراً مهماً بجانب الفئات الاخرى الفقيرة المظلومة من فلاحين ومثقفين وصغار الحرفيين وكل العناصر الثورية التقدمية الاخرى في معركة الشعب ضد الاستغلال والظلم والدكتاتورية والتخلف والتجزئة والرجعية والاستعمار في سبيل التحرر والعدالة والوحدة والديمقراطية والحياد والسلام العالمي . فالعمال المنتظمون في النقابات جزء من الشعب وعليهم ان يشاركوا في النضال من اجل تحقيق اهدافه وانتصار قضيته وان يساهموا في بناء المجتمع العربي الموحد الحر الاشتراكي . وبهذا المعنى وبضمن هذه الحدود يكون للحركة النقابية دور سياسي نضالي وتشكل قوة ثورية تعمل مع القوى الاخرى لتحقيق الانقلاب . ولتحقيق هذه المشاركة الفعالة في القضية القومية لا بد من توجيه الحركة العمالية وجهة اجتماعية قومية تهدف لترسيخ النظرة العامة والمعالجة القومية للأمور ومقاومة كل ميل نحو الانغلاق في نطاق المصالح الخاصة للعمال واهمال قضية المجتمع .

ولكن التأكيد على ان يكون للحركة العمالية دور مهم في العمل السياسي والاهتمام بالقضايا العامة لا يعني ان تكون الحركة العمالية اداة سياسية صرفة . فالتنظيم النقابي يجب ان يعمل دوماً - ضمن الصالح العام والمصلحة القومية - لرفع مستوى العمال معاشياً .

ففي مرحلة النضال من اجل المجتمع القومي الاشتراكي الديمقراطي تقوم النقابات بمهمة تجميع قوى العمال وتكتيلها بجبهة واحدة لمقاومة استغلال رأس المال وتسلط الادارة ، فتعمل لتحسين احوال العمال المعيشية برفع أجورهم وتحسين شروط عملهم ولتحقيق خدمات اجتماعية في التعليم والتطبيب والثقافة العامة والتسلية . وهي بذلك تكون ذات اهداف اقتصادية واجتماعية بجانب الاهداف السياسية القومية . ولكنها في نضالها لتحقيق مصالح العمال الاقتصادية لا تصدر عن نظرة ضيقة لا اجتماعية بل هي تناضل من اجل حقوق الطبقة العاملة وتستوحي المصلحة الاجتماعية بمراعاة مصالح المستهلكين وتعمل كل ما من شأنه أن يساعد على تطوير اقتصاديات البلاد . وتقوم بواجبها كاملا ازاء متطلبات سلامة البلاد وحماية استقلالها .

وفي المجتمع الاشتراكي يمكننا تحديد دور الحركة العمالية بما يلي :

أولا - يؤدي التنظيم النقابي في الدولة الاشتراكية مهمة تحسين أوضاع العمال ورفع مستواهم المعاشي بواسطة تعديل الميول التعسفية في الادارة الصناعية التي تكون عادة ادارة حكومية . اذ بالرغم من أن تأميم الانتاج يقضي على استغلال الطبقة العاملة من قبل رأس المال الا ان الادارة الجديدة للمصانع قد تكون معرضة لنمو البيروقراطية والتصرف التعسفي ازاء

العمال . والتنظيم النقابي لما له من قوة ضغط ووعي واطلاع على شؤون الصناعة يستطيع ان يكون المصحح والمعدل لتلك الاخطاء والتجاوزات وبذلك يدعم النظام الاشتراكي ويساعد على تلافي النواقص التي تهدد الاشتراكية وهي البيروقراطية . ان النقابة هي القوة الواعية الجديدة التي تدافع عن أوضع العمال وتمنع أي تعسف وتجاوز قد ينشأ من الادارة الحكومية للصناعة فتساعد على تصفية الجو الصناعي واحلال الامن والسلام في المصانع . هكذا نرى ان الحركة العمالية في النظام الاشتراكي تبقى ذات دور مهم في الدفاع عن العمال والمحافظة على حقوقهم والسعي لرفع الحيف عنهم ولكن بشكل يختلف عن التنظيم العمالي في البلدان الرأسمالية القائم على معالجة مشكلة الاستغلال الاقتصادي من قبل رأس المال .

ثانيا ـ وللتنظيم العمالي في المجتمع الاشتراكي دور اجتماعي يتعلق بالبناء الاقتصادي للمجتمع ككل . فالنقابات تساهم في تخطيط السياسة الاقتصادية ومشاريع التنمية وتقوم بقسطها في التعاون مع أجهزة الحكومة والمؤسسات والتنظيمات الاخرى لتنفيذ تلك المشاريع والمخططات وانجاحها ، ويعظم دور النقابات في التخطيط الاقتصادي ومشاريع التنمية في حركة التصنيع بشكل خاص . وبذلك تصبح الطبقة العاملة مساهمة عن طريق تنظيمها بشكل مباشر برسم السياسة الاقتصادية ووضع المشاريع وتتحمل المسؤولية في دعمها وتنفيذها ، فينمو فيها الشعور بالواجب الاجتماعي والمسؤولية ازاء المجتمع والوعي لمشاكله . لذلك نجد النقابات تلعب دوراً أساسياً في البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي .

ولكنها وهي تؤدي هذا الدور لا تكون خاضعة للادارة الحكومية كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي ، بل تبقى مستقلة حرة متعاونة بشكل وثيق مع الادارة الحكومية ولكن لها موقفها المستقل الحر النابع من نظرتها المتبلورة ضمن كيانها النقابي . وبذلك تستطيع الحركة العمالية ان تنفذ مشاريع الحكومة وتبدي الملاحظات عنها وترشد الحكومة لوسائل تحسينها وتلافي أخطائها . أي أنها وهي تتعاون مع الدولة تبقى محتفظة بموقفها الذاتي النابع من شعورها بالمصلحة العامة ورغبتها في خير المجتمع لا أن تكون مجرد جزء منفذ من الادارة الحكومية .

ثالثاً ـ وتؤدي النقابات في النظام الاشتراكي دوراً كبيراً في تقديم الخدمات العامة للعمال وحل مشاكلهم وتحسين أمور معيشتهم في المجالات التي لا تستطيع الدولة أن تؤديها بشكل أفضل . اذ مما لا شك فيه أن الحكومة لا تستطيع ـ حتى في أحسن الاحوال ـ أن تقدم كل الخدمات اللازمة ولا بالطريقة المثلى ، ولا تستطيع أن تنفذ وتصل للأمور اليومية والمشاكل العملية الشخصية .وفي كل هذه المجالات تستطيع النقابات أن تسد النقص وان تقوم بتأدية بعض الخدمات العامة بطريقة أفضل وتكوين روابط مباشرة شخصية بالعمال . وقد أثبتت النقابات نجاحاً كبيراً في رفع مستوى العمال وقدمت خدمات جلى في مجالات عديدة كالثقافة العامة والتطبيب والتسلية وتنمية المواهب وحل المشاكل وما الى ذلك من الخدمات .

رابعاً ـ وفي المجتمع الاشتراكي العربي تحتل النقابات مكاناً رئيسياً في نظام الحكم فهي كتنظيم يضم جزءاً كبيراً في الشعب تمارس الديمقراطية الصحيحة في تنظيماتها .

ان الحركة العمالية في الاشتراكية العربية لا بد من ان يكون تنظيمها ديمقراطياً يتيح لمجموع العمال المجال الحر للتعبير عن رأيهم في الشؤون النقابية وانتخاب الاجهزة الادارية والقيادات لتكون النقابة في قمتها ممثلة لارادة العمال الحقيقية في الشؤون النقابية كلها

وديمقراطية التنظيم النقابي تجعل مساهمة الطبقة العاملة في الشؤون العامة كموقفها من الانظمة والقوانين وسياسة الحكومة حراً غير مصطنع .

ان التنظيم النقابي الديمقراطي من شأنه ان يخلق مجال التدريب على الديمقراطية وروح الشعور بالمسؤولية والاهتمام بالشؤون العامة لجزء مهم من المواطنين وبذلك يساعد على خلق المواطن الحر وبالتالي دعم الديمقراطية .

والتنظيم النقابي ككل يلعب دوراً مهماً في تكوين الرأي العام للعمال وبلورة مواقفهم من الامور الكبرى وعكس ارادتهم وموقفهم بشكل مدروس واع . أي أن النقابات في المجتمع الديمقراطي بالاضافة الى كونها مجالا لتدريب المواطن على الديمقراطية فهي بذاتها جهاز من أجهزة الديمقراطية يساهم مساهمة فعالة في تقرير السياسات والمواقف وعكس اتجاه الرأي العام .

ولأجل ان تستطيع الحركة العمالية ان تؤدي هذه المهمة في دعم النظام الديمقراطي تصر الدولة الاشتراكية في القوانين التي تصدرها في المحافظة على استقلال النقابات ودعمها وتشجيعها وعمل كل ما تستطيع لترسيخ الأسس الديمقراطية في تنظيمها الداخلي ومنع كل مؤثر خارجي عليها .

من كل ذلك يتضح ان التنظيم العمالي في ظل الاشتراكية العربية تنظيم شعبي مستقل ولكنه متعاون مع الحكومة ذو أهداف اقتصادية عامة تخص الاقتصاد القومي وخاصة تتعلق بالعمال بشكل مسؤول وبما ينسجم مع الصالح العام ، ويساهم بنفس الوقت ببناء الدولة الأشتراكية ودعم النظام الديمقراطي .

****

نحو تنظيم عمالي موحد مستقل

ملاحظات عامة حول صراع العمال وشركة الاي بي بي (١)

ان المتتبع لتطور قضية عمال وموظفي شركة الاي بي سي المسرحين في صراعهم مع الشركة من أجل عودتهم المشروعة الى اعمالهم ، لا بد له ان يقف متأملا عند بعض الملاحظات الهامة التي تستلفت انظاره لاهميتها في مستقبل علاقات الشركة مع الدولة من جهة ، ومستقبل علاقات العمال وضمان حقوقهم من جهة اخرى .

١ ـ والملاحظة الهامة الاولى التي تسترعي الانتباه ، هي في الاسباب التي دفعت الشركة لتسريح العدد الكبير من عمالها وموظفيها . ان الشركة المذكورة لم تسرح هذا العدد الكبير لعدم حاجتها اليهم فنيا اي في عمليات تطوير البترول ونقله ضمن الاراضي اللبنانية عندما اضطر عمال الاقليم السوري الى نسف انابيب البترول بعد الاعتداء الثلاثي الأثيم على بور سعيد البطلة سنة ١٩٥٦ ولارباك الحكومة واضعاف موقفها عندما اخذت البلاد تطالب بحقها المشروع الكامل من ارباح عمليات نقل البترول ضمن الاراضي اللبنانية سنة ١٩٥٧ ترى مما

---

(١) « العربي الجديد »ـ القطر اللبناني ـ شباط ١٩٦٠ . انظر ايضاً «نضال البعث» ، الجزء الثامن ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٨ .

تقدم ان شركة الأي بي سي الاستعمارية كانت تغتنم كل المناسبات لتحقيق غايتين رئيسيتين . الأولى الضغط على الحكومة والشعب لتحقيق بعض المشاريع الاستعمارية وثانيا انقاص مصاريف الشركة الى الحد الادنى ، وتحقيق أكبر ربح ممكن لاصحاب الكروش الضخمة المتربعة في صالونات باريس وواشنطن .

٢ ـ اما الملاحظة الثانية العجيبة فهي في موقف الحكومات المتعاقبة من الشركة المستغلة المستثمرة ، هذا الموقف الضعيف المريب الذي وصل لحد الدفاع عن الشركة والهجوم على العمال المضربين من أجل عودتهم الى عملهم في العهد الذي قام لتحقيق الانصاف والعدل لجميع فئات الشعب ، وفي عهد حكومة ابن طرابلس والشمال عندما اضرب العمال منذ خمسة اشهر وطلبوا من الحكومة ان تضغط على الشركة من اجل عودتهم الى اعمالهم اشترطت عليهم ان يحلوا اضرابهم ويعطوها مهلة شهر واحد ريثما يعود رئيس الحكومة من رحلته الميمونة الى الولايات المتحدة ودراسة قضيتهم وهو الكفيل بانصافهم وارجاعهم الى اعمالهم وتصريحاته من أجل ذلك ملأت الصحف في ذلك الحين ، وقد صدق العمال هذا الوعد وحلوا اضرابهم فعلا راجين من وعد رئيس الحكومة لهم خيرا . وبعد مرور ثلاثة اشهر على هذا الوعد قضاها العمال في مراجعة الحكومة والوزراء المختصين ، وبعد ان شعروا باهمال الحكومة لهم وعدم صدق الوعود السابقة اضطروا الى اعلان الصيام والاعتصام في دار نقابات العمال ، معرضين انفسهم لخطر الموت جوعا وبردا ، آملين بهذه الوسيلة المشروعة ان يرق لهم قلب رئيس الحكومة والشركة المحترمة . وهنا يظهر ان رئيس مجلس الوزراء اعتبر هذا الاضراب موجها ضده وضد حكومته وضد حزبه في طرابلس ومهددا زعامته . فشن على العمال هجوما مركزا واخذ يدافع عن الشركة كأنه أحد مساهميها الكبار ، ولم يكتف بذلك بل افلت اتباعه وانصاره وجرائده ، على العمال المساكين يهاجمونهم وينعتون اضرابهم مرة بالشيوعية ومرة بالطائفية ، وكأن شركة الأي بي سي تدين بالولاء للقومية العربية مما جعل الشركة تتنمر وتستأسد وترفض ارجاع العمال المضربين الى اعمالهم . اما السبب في كل ذلك ، والعمال براء من كل الصفات التي اتهم بها اضرابهم فعلمه عند الله وعند بعض الصحف التي نشرت اخيراً خبراً مفاده ان احد اشقاء بعض المسؤولين الكبار في الدولة مع بعض انصاره المقربين قد التزموا من شركة الكات تقديم اليد العاملة لعمليات تمديد الخط الحديدي التي ابتدأت الشركة في تمديده لزيادة كميات البترول المنقولة عبر الاراضي اللبنانية ، وان هذا الالتزام سيمكن الشقيق المذكور من تحقيق ارباح ضخمة وخصوصا انه اظهر اخيرا براعة مدهشة في تحقيق الأرباح الطائلة من جراء ولعه الجديد بالاعمال والصناعات التجارية .

والملاحظة الثالثة التي نأمل ان يكون عمال وموظفو الشركة قد استرعت انتباههم هي الصلة الوثيقة التي تربط مصالح الشركة الاستعمارية الاستثمارية ، بمصالح الزعماء الرجعيين المستغلين لمصالح الشعب خصوصا العمال والفئات الفقيرة ، وان هذا الارتباط بالمصالح سوف يجعل دائما هؤلاء الزعماء يقفون ضد مصالح الشعب ومع الشركات الاحتكارية المستثمرة ، وان الطريقة الوحيدة لنيل العمال حقوقهم ، هي في وعيهم وتضامنهم ونضالهم الدائب الدائم من أجل مجتمع عربي افضل . ماذا سنستنتج من المعركة ؟ كانت قضية عمال شركة الأي بي سي مثالا ممتازا لطبيعة العلاقات القائمة بين بلادنا والاستعمار الغربي المتمثل بالشركات الاحتكارية من جهة ولنوعية العلاقة بين تلك الشركة وبين الفئات

الرجعية السياسية المستغلة من جهة اخرى .

فالاستعمار لا يتمثل فقط بالقواعد والاحلاف والقيود العسكرية بل في الشركات والامتيازات الاقتصادية ايضا وبشكل رئيسي . فكون لبنان خاليا من القواعد العسكرية وغير مرتبط بمعاهدات رسمية مع دول الغرب لا يعني انه مستقل حر في تصريف شؤونه فنفوذ الاستعمار الغربي في هذا القطر يأخذ شكل الامتيازات الاقتصادية والشركات الاستعمارية التي تعمل وتكسب وتستغل وتتدخل في كل الشؤون بدون رقابة ولا سلطة من قبل الحكومة فشركة الاي بي سي توظف وتفصل وتسرح العمال بدون اي اعتبار لمصالح العمال المعاشية ولحقوقهم المشروعة التي حصل عليها العمال في كل العالم ، وبدون اي اعتبار لسيادة الدولة وحرمتها وكرامتها وقد اتضح بما لا يقبل الشك ان هذه الشركة ليست بعيدة عن الاعتبارات السياسية بل على العكس قد عملت كل ما تستطيع لتنتقم من العمال ولتسيطر عليهم بعد ان قام رفاقهم بايقاف العدوان على بور سعيد وعندما ساهموا بالحملة الشعبية للمطالبة بحق لبنان الشرعي في زيادة عوائده لقاء مرور البترول في اراضيه .

واتضح ايضا بهذه المعركة ان الرجعية الداخلية المتمثلة بالفئة السياسية المتهنة المستغِلة مرتبطة المصالح بهذه الشركات الاستعمارية . ان الاستعمار في لبنان يعتمد على نفوذ هذه الفئات ويرتكز على الرابطة القوية التي تربط مصالحها السياسية والاقتصادية بمصالحه هو . ومن خلال هذا الارتباط تتضح خيانة هذه الرجعية ويتضح زيف ادعائها بالدفاع عن مصالح البلاد .

واخيرا يمكننا ان نستنتج من هذه القضية ان الفئة العاملة الكادحة لن تستطيع ان تحقق مطاليبها العادلة المشروعة ولا ان تساهم في دعم استقلال بلادها والمحافظة على سلامة وطنها بالوسائل والطرق القائمة على المساومة واستدرار عطف السياسيين المحترفين والاعتماد على وعودهم بل على الطريق العلمي الواقعي الصحيح الذي اثبت صحته ونجح في كل العالم الا هو طريق التكتل النقابي النظيف السليم المخلص وتوحيد صفوف العمال بجبهة عمالية قوية منظمة تفرض مطاليبها وتنتزع حقوقها من شركات الاستعمار والسياسيين المحترفين المستغلين . ليس امام العمال غير الاعتماد على انفسهم ، الاعتماد على تنظيمهم النقابي الموحد المستقل السليم من وسيلة لـرفع مستواهم وتحقيق مطاليبهم الاقتصادية العادلة من جهة والمساهمة الفعالة في الدفاع عن بلادهم ودعم اقتصادها الوطني من جهة اخرى .

* * *

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في عيد العمال[1]

لا سبيل لتحقيق مطاليب العمال الا بالنضال النقابي الموحد .

لا بد من النضال لتعديل قانون العمل الرجعي وحماية حقوق العمال ورفع مستوى معيشتهم .

الطبقة العاملة والجماهير المحرومة اساس النضال الشعبي لحماية الاستقلال وبناء المجتمع الاشتراكي .

ايها العمال :

في يوم اول ايار وقفت الطبقة العاملة صفا واحدا بوجه الاستغلال الرأسمالي والطغيان لتحقيق مطاليب عادلة مشروعة فانتصرت بفضل تضامنها ، وشقت طريق النضال النقابي في سبيل العيش الكريم والعدالة .

وفي مثل هذا اليوم من كل عام يحتفل عمال العالم بذكرى هذا الانتصار الكبير الذي سيبقى رمزا خالدا للنضال المنظم وحافزا لمواصلة ذلك النضال في سبيل حقوق العمال ورفع مستوى عيشهم ومنع استغلالهم من المحتكرين والمستبدين من ارباب الاعمال .

وذكرى هذا العيد العظيم تعني لجميع الكادحين والفقراء والمعذبين من ابناء شعبنا ان لهم مطاليب عادلة مشروعة هي رفع مستوى معيشتهم وانتشالهم من الفقر والجهل والمرض لحياة كريمة يسودها الرفاه والثقافة والصحة والطمأنينة ، وانهم على حق في كفاحهم ضد استغلال الرأسمالية والتجار واستبداد ارباب الاعمال الجشعين .

ويعني هذا العيد ان العمال وسائر الكادحين اذا ما اتحدوا وناضلوا بنظام في سبيل هذه الحقوق فانهم لا بد منتصرون .

ايها العمال والعاملات ، ايها الكادحون ، ايها المستخدمون في كل مجالات العمل في لبنان : لقد قاسيتم من الظلم والاستغلال طويلا وتألمتم من الفقر والتفاوت الطبقي والامراض الفتاكة واخطار العمل وتعسف ارباب الاعمال اكثر من غيركم في بلدان العالم المتقدم ، وتعرفون ان بينكم فقراء وكادحين ومعذبين في كثير من القرى والارياف والاحياء الفقيرة يعيشون ببؤس وشقاء لم يعرفه العمال في البلدان المتقدمة .

وانكم تشهدون في كل يوم كيف يعمل المحتكرون والرأسماليون والتجار المستغلون والسياسيون المحترفون ، يساندهم الاستعمار بسفاراته وشركاته ، على تفريق صفوفكم وتفتيت وحدتكم بشتى الوسائل الخبيثة من طائفية وعنصرية الى شراء بعض النقابيين بالمال واستخدامهم عملاء مأجورين لضرب الحركة العمالية وتوجيهها في الطريق الخاطىء المضر بمصلحة الجماهير الكادحة .

انكم تعرفون ان قانون العمل الحالي لا يحمي اساسيا الا مصلحة الرأسماليين والتجار ولا يمثل الا ارادتهم فقد وضعوه حسب رغباتهم وشرعوه بواسطة نفوذهم السياسي ، فهو لا يمثل ارادتكم ولا يحمي مصالحكم .

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥ .

وحتى التنازلات البسيطة التي منحها هذا القانون للعمال لا تزال مهملة غير مطبقة لا يلتزم بها اصحاب الاعمال ويعبث بها موظفو وزارة الشؤون الاجتماعية . فكثير من العمال لا يزالون يعملون اكثر من الثمانية ساعات التي حددها القانون ، والشروط الصحية المنصوص عليها لا زالت غير متوفرة في كثير من المعامل حيث الاخطار تهدد حياة العامل في كل لحظة ، والاجازات السنوية والاسبوعية لا تزال غير مطبقة والحد الادنى من الاجور لا يزال هو الحد الاعلى لكثير منكم .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي هو حزب العمال والكادحين من كل ابناء الشعب يدعوكم للنضال والتضامن والتنظيم النقابي السليم لتحقيق المطاليب الضرورية التالية :

١ ـ تعديل قانون العمل الحالي برمته ليكون بروحه ونصوصه حاميا لحقوق العمال ومتمشيا مع متطلبات الحياة الحديثة والعيش الكريم ، وليتضمن بصراحة ووضوح الضمانات اللازمة لمنع الاستغلال والاستبداد من قبل اصحاب الاعمال .

٢ ـ اشراك الحركة العمالية المنظمة دوما بوضع التشريعات الخاصة بالعمال واخذ رأي العمال في كل التشريعات والاعمال التي تمس حياتهم ومعيشتهم اسوة بما جرى في البلدان المتقدمة .

٣ ـ رفع الحد الادنى من الاجور لجعلها متناسبة مع ارتفاع الاسعار الفاحش وبالتالي ربط مستوى الاجور بكلفة المعيشة .

٤ ـ تحقيق نظام تقدمي للضمان الاجتماعي ضد العجز والشيخوخة والمرض والبطالة الاجبارية .

٥ ـ تأمين الشروط الصحية في المعامل وتوفير الضمانات ضد اخطار العمل وفرض تطبيقها على أصحاب المعامل .

٦ ـ تطهير الادارة الحكومية المشرفة على تطبيق قانون العمل وتكوين ادارة نزيهة مخلصة بعيدة عن تأثير اصحاب العمل وتوفير كل الضمانات القانونية والادارية لتطبيق القانون بصدق خصوصا فيما يتعلق بعدد ساعات العمل .

٧ ـ حماية العمال اللبنانيين من مزاحمة العمال الاجانب من غير ابناء البلاد العربية بتشديد الرقابة على الاقامة واجازات العمل .

٨ ـ حماية الحركة العمالية من التدخل الحكومي والنشاط الاستعماري لتكون مستقلة ديمقراطية ، سليمة من العملاء والانتهازيين .

ايها الاخوة العمال :

ان تحرير شعبنا من الاستغلال والاستبداد في الداخل وتخليص وطننا من نفوذ الاستعمار لن يتم الا على يد جماهير الشعب المتألمة المتضامنة ، فمصلحة البلاد هي مصلحة هذه الجماهير التي تكون القوة الوحيدة المخلصة المعتمد عليها والقادرة على تحقيق التحرر والاستقلال الوطني . والطبقة العاملة هي طليعة هذه الجماهير المناضلة وهي الصخرة الصلبة للنضال الشعبي في معركة التحرر الشامل .

ان نضال العمال يجب ان لا يقتصر على المطاليب الخاصة بالعمال بل هو نضال الشعب كله وفي سبيل قضيته كلها في الحرية والاستقلال لن يقف عمالنا في نضالهم عند حد تحقيق

انتصارات محدودة خاصة بانفسهم بل هم يدركون ان عليهم واجبا وطنيا هو توسيع النضال وتنظيمه وحشد الجماهير الشعبية من كل الفئات لتغيير اسس النظام الحالي القائمة على خليط من الرأسمالية التجارية والاقطاع والاستبداد السياسي والبيروقراطية للسير قدما في طريق بناء الاشتراكية الصحيحة حيث يزول الاستغلال والعبودية ويعم الرفاه وتصان كرامة الانسان وحريته .

ايها العمال .. ايها النقابيون في لبنان :

انكم تعرفون ان حولكم جماهير واسعة من العمال والكادحين والمظلومين في طول الوطن العربي وعرضه يعانون الفقر والمرض والظلم وتسلط الاستعمار والمحتكرين وان هذه الجماهير الكادحة اذا ما توحد نضالها بحركة عمالية عربية موحدة الاهداف فانها ستكون الاساس المتين لنضال شعبنا في سبيل بناء مجتمع عربي متحرر اشتراكي يفيض بالخير والرفاه على جميع ابنائه ويساهم في رفاه وسعادة البشرية جمعاء .

انكم تعلمون ان اخوانكم عمال الاتحاد المغربي للشغل في المغرب يناضلون اليوم ضد مؤامرات الرجعية على وحدتهم وخططها اللئيمة لشق صفوفهم ، وان في العراق آلافا من العمال حرم عليهم حق التنظيم النقابي وفرضت عليهم نقابات لا تمثلهم .

فعليكم ايها العمال واجب التضامن والتكاتف ورفع الصوت واستنكار مؤامرات الرجعية في المغرب والتسلط وارهاب العمال في العراق ومد يد المساعدة لاخوانكم العمال في كل البلاد العربية وحيثما يوجد استغلال واستبداد .

ايها الاخوة العمال :

ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي خرج من صميم الشعب وانبثق من اوساط الفقراء والكادحين وناضل بلا هوادة منذ ان قام في صفوف العمال ودافع عن حقوقهم حيثما وجد وبقي مخلصا لمطاليبهم يتوجه في هذا اليوم الخالد لجيمع العمال معلنا ان نضالهم الموحد هو الوسيلة الصحيحة لتحقيق المطاليب العمالية .

والوحدة الوطنية .

والتحرر من الاستعمار .

معاهدا اياهم انه سيبقى دوما يناضل معهم لتحقيق هذه الاهداف التي هي اهداف الشعب .

عاش اول ايار ، وعاش نضال العمال في سبيل الاشتراكية .

١ ايار ١٩٦٠ .

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

* * *

لنجعل أول أيار يوم النضال في سبيل الحرية والديمقراطية وحقوق العمال(١)

يطل عيد اول أيار والحركة النقابية العربية في قلب المعركة مع الاستعمار والرجعية . ونحن اليوم اذ نحتفل بالعيد ونهلل له كذكرى اول انتصار عمالي دفع حركة العمال الى امام وقوى عزيمتهم في سبيل مزيد من الانتصارات لتحقيق العدالة والحياة الفضلى نتمنى ان يعيد جميع العمال العرب خاصة عمال لبنان على طريقتنا طريقة السرور بالعيد وتطبيق عملية النقد الذاتي على حركتنا النقابية في سبيل رفعها من كبوتها وفي سبيل حقنها بدماء جديدة من الرغبة الشابة القوية بالانطلاق .

لنا نحن العرب حركة نقابية حرة شريفة مستقلة يمكن ان تكون لها قوتها وتأثيرها العالميين . والواضح ان الحركة النقابية العربية تخوض المعارك العنيفة المتتالية في جميع اجزاء الوطن العربي ومع فئات تتعاون قواها المادية والمعنوية والتنظيمية .

ومن يخوض معركة يجب ان يكون بمستواها من جميع النواحي . الواضح ان الحركة النقابية في اغلب الاقطار العربية ليست بالمستوى المطلوب من الناحية المهنية والتنظيمية والقوة النضالية ، رغم الانتصارات الرائعة التي حققها بعض العمال العرب ـ عدن ، المغرب ـ فالحركة النقابية اجمالا وخاصة في لبنان تعاني نقصا قوياً واساسيا في قوتها وتنظيمها . فلنحاول ان نكتنه اسباب هذا التخلف ووسائل علاجه :

١ ـ قلة الخبرة :

المعروف عن الحركة النقابية العربية انها ما زالت ناشئة داخل الوطن العربي بالنسبة للبلدان المتقدمة في اوروبا . بذلك يعلل البعض قلة الخبرة المسيطرة على القيادات النقابية في الاقطار العربية . ونحن نقول ان الحركة النقابية لا تقاس بالعمر وان كان له اثر كبير . فالحركة النقابية لم تتبلور اتجاهاتها وقوتها الا بالتجارب والتجارب المستمرة المريرة ، التجارب النضالية بالكفاح والعمل المستمر الدائب في سبيل مستقبل افضل وحياة اسعد ، اذن كلما عظم كفاح العمل اقتربوا من المستوى النقابي المطلوب (الاقليم الشمالي ،عدن، المغرب) فمشكلة عدم الخبرة تحل بمزيد من النضال والعمل النضالي .

٢ ـ ضعف وعي المسؤولية النقابية :

ومن الاسباب المهمة عدم وعي المسؤولين لحقيقـة الحركة النقابية وتجاهلهم لامكاناتها وقوتها وخاصة بعض المسؤولين الوطنيين . فهناك نوعان من المسؤولين العرب . النوع الاول عرف قيمة الحركة النقابية ووعاها فتجاهلها او حاربها بناء لتعليمات اسياده الاجانب . ومنهم الحكام الوطنيون الذين قدروا الحركة النقابية ولكنهم ويا للأسف ، لم يفهموها فعرفوها تدخلا وفرضا لبعض الاشخاص كأن الحركة النقابية مؤسسة حكومية او شركة ،

---

(١) جريدة « الصحافة » ، العدد ٤٣٦ (٥) (٢ أيار ١٩٦٠) .

بينما هي حركة ديمقراطية لا يمكنها ان تعيش إلا في جو تعبق فيه الحرية .

لذلك ندعو المسؤولين العرب لدعم الحركة النقابية بتشجيعها والوقوف بجانبها على ان يترك لها امر المحافظة على استقلالها عن التيارات الحكومية والتيارات الغربية .

٣ ـ فقدان الديمقراطية :

وعدم وجود الديمقراطية في اجزاء كثيرة من الوطن العربي اثر كبيراً في بناء حركة نقابية عربية قوية فكما شرحنا ان الحركة النقابية لا يمكن ان تعيش إلا في وسط ديمقراطي حر ، خاصة في الأجزاء المتحررة من الوطن العربي ، ففي الاجزاء المستعمرة ، يتخذ العمال مواقف اخرى سلبية ضد المستعمر ، وخططه تساعد في تحرير هذا الجزء من الاستعمار . بينما في الجزء المحرر تقع على عاتقهم مهمة خلق مجتمع اشتراكي واع على اسس سليمة ناضجة .

تدخل الاستعمار :

ولتدخل الاستعمار اثر كبير وكبير جداً في كبوة الحركة النقابية ، فالاستعمار حاول بشتى الوسائل منع قيام حركة نقابية عربية ولكن هذه الحركة قامت ونشطت . فسعى لتخريبها متوسلاً لذلك بالعملاء والاذناب ودفعهم الى بعض المراكز القيادية في الحركة النقابية العربية مما ادى الى اضعاف بعض الحركات النقابية كما هي الحال في تونس والعراق والى تخريب بعضها كما هي الحال في لبنان .

وكانت اخر محاولات الاستعمار شق الحركة النقابية في المغرب هذه المحاولة التي فشلت فشلا ذريعا ومحاولة التشكيك في القيادة النقابية في عدن فردها العمال لنحر الاستعمار بقوة وعنف .

ولنخلص الحركة النقابية العربية من هذا التدخل علينا محاربة العملاء ، محاربة لا هوادة فيها ولا رحمة بكل قوانا وبكل امكاناتنا لتطهير صفوفنا من العملاء ، عملاء الاستعمار وعملاء الاستغلاليين والرجعيين .

الفردية والوصولية :

وهناك مرض تعانيه بعض الحركات النقابية العربية وهو مرض التسلط الفردي والوصولية . فهم بعض الذين سموا انفسهم نقابيي الحركة النقابية على انها تمسك بالمناصب والعمل على ضرب الحركة للبقاء في المراكز ، هؤلاء الاشخاص لا يصلون عادة إلا بواسطة الاستعمار وعملائه .

هذا بعض ما تعانيه الحركة النقابية العربية وليس كلها. ونحن في لبنان اذا حاولنا معرفة اسباب تخلفنا النقابي علينا ان نعود الى الاسباب الواردة قبلا ونعالجها بروح نضالية وثابة بروح لا تعرف التكاسل والتهاون بروح لا تعرف العشائرية والاقليمية والطائفية . فلنترك كل هذه الاعتبارات جانبا ولنعمل على خلق حركة نقابية نظيفة تدافع عن حقوقنا المشروعة وتعمل في سبيل اسعاد المواطن بخلق المجتمع العادل ، المطهّر من الامراض

والاوباء التي خلفها لنا الاستعمار .

فلتكن ذكرى اول ايار اذن حافزا لنا للمزيد من نضالنا في سبيل تطهير الوسط النقابي من الوصوليين والنفعيين والفرديين ، وليكن شعارنا قطع دابر عملاء الاستعمار وجواسيسه الذين خلفهم وراءه لتدمير الحركة النقابية في لبنان ومنع تقدمها ، ولنناضل في سبيل زيادة وعينا النقابي السليم بتقوية كفاحنا ضد اسباب تخلف الحركة النقابية في لبنان . فنحن اليوم في اشد الحاجة لمشاريع حيوية كثيرة معلقة لدى الدوائر المسؤولة نتيجة تعطل الحركة النقابية الصحيحة عندنا . وليكن مرتكز نضالنا اليوم ، مزيداً من الكفاح في سبيل مزيد من الديمقراطية الحقة داخل الحركة النقابية وفي سبيل مزيد من الحرية للحركة النقابية ولقيادتها للتعبير عن رأيهم ، الى مزيد من الكفاح والنضال في سبيل خلق مجتمع اشتراكي عادل يتحقق فيه تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع المواطنين وتنتفي فيه روح التذمر .

* * *

قانون العمل في لبنان يحرم العمال من حقوقهم ! ![(١)]

يوضع القانون ، كما هو معروف ، لينظم العلاقات بين الناس . فالمشروع يضع التشريعات لتأتي متجاوبة مع متطلبات الوضع الاجتماعي في مرحلة تاريخية معينة . ولكن المعروف ايضا ان لا قيمة لقانون اذا بقى حبراً على ورق ولم ينفذ او لم يعدل بما يساير التطور الاجتماعي .

ان مثل هذا الواقع ينطبق على قانون العمل اللبناني الذي وضع عام ١٩٤٦ وبقي دون تنفيذ في كثير من المؤسسات ثم عدل لسنوات اربع خلت ونام التعديل في ادراج مجلس النواب ولم يقرّ حتى اصبح بحاجة الى تعديل جديد .

ولكي لا نتهم بالمغالاة نستعرض هنا بعض المؤسسات التي ما تزال تمارس استثماراً ظالماً لعمالها ضاربة بالتزامات قانون العمل عرض الحائط .

شركة المرفأ :

ان عمال المرفأ الذين يعملون بخدمة الشركة منذ مدة طويلة لا يطبق عليهم قانون العمل اللبناني والشركة تقول ان هؤلاء عمال « دوكرز » اي عمال رصيف لا ينطبق عليهم قانون العمل في اي بلد من البلدان انما يخضعون لاتفاقات جماعية بين النقابة وارباب العمل . وتجيب النقابة قائلة : نص قانون العمل اللبناني يقول صراحة : كل من يعمل لحساب رب العمل مباشرة ومسؤول عن عمله تجاهه ويقبض رواتبه منه يطبق عليه قانون العمل . وعمال المرفأ لا علاقة لهم إلا بشركة المرفأ وعلاقتهم بها مباشرة منهم ينقلون البضائع من الرصيف الى المستودعات ومن المستودعات الى عربات التجار . والنقابة اقامت دعوى نموذجية لدى مجلس العمل التحكيمي تطلب الحكم لها بتطبيق قانون العمل اللبناني .

---

(١) « الصحافة » ، العدد ٤٤٠ (٩) (٣٠ أيار ١٩٦٠) .

والدعوى ما زالت معلقة .

سائقو السيارات الخاصة :

والطرافة في وضع سائقي سيارات الهيئات السياسية ، ان الحكومة اللبنانية لا تطبق عليهم قانون العمل بعد ان افتت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية انه لا يجوز تطبيق القانون عليهم مراعاة لشعور الهيئات السياسية .. والهيئات السياسية لا تطبق عليهم القوانين التي تطبق في بلادها . والسائقون يصرخون ويستصرخون ضمير الحكومة وممثلي الهيئات السياسية وهم لا يطلبون شيئا غريبا . فاما ان يطبق عليهم قانون العمل اللبناني واما ان يطبق عليهم قانون العمل الخاص بالبلد الذي يعلمون لدى ممثليه الدبلوماسيين . ولكن للآن لم يحصل السائقون على اي مطلب .

موظفو شركة ماسكو :

والمشكلة التي يعانيها موظفو وعمال شركة ماسكو ، هي المشكلة ذاتها التي يعانيها عمال المرفأ والسائقون فالعمال دافعوا بقوة وعزم عن حقهم في التنظيم النقابي الذي كفله لهم القانون اللبناني ووصلوا الى ما يريدون ولكن على حساب المناضلين من العمال اذ طردت الشركة ثلاثة من موظفيها بتهمة التحريض على الاضراب لانها تتهمهم بالعمل النقابي . واضربت النقابة مؤخراً لاعادة الموظفين المفصولين وتدخلت الواسطات والمفاوضات واجلت النقابة الاضراب بناء لوعد باعادة العمال الثلاثة الى عملهم .

وهناك مشاكل اخرى كثيرة تحدث يومياً وباستمرار والنقابات تسأل عن مهمة المفتشين الذين تنتدبهم وزارة الشؤون للتحقيق في مخالفات قانون العمل . وقلة المفتشين لها دور كبير في عدم تطبيق القانون . ان نقابة عمال البلاط تورد امثلة كثيرة منها ان احد العمال قطع اصبعه في اثناء العمل فكان نتيجة الحادث ان طرد من عمله !!!

اذن نرى ان قانون العمل ما زال بعيد التنفيذ عن كثير من الفئات العمالية التي هي بامس الحاجة اليه فعمال المرفأ الذين لا يقبضون التعويض العائلي الذي ينص عليه قانون العمل ، وسائقو السيارات الخاصة لدى الهيئات السياسية يحرمون من اجور الساعات الاضافية ومن الاجازات الاسبوعية والسنوية ، ان هؤلاء جميعا باشد الحاجة اليوم قبل الغد لتطبيق قانون العمل عليهم .

ان العمال والنقابيين مدعوون اليوم ، وكل وقت للعمل معاً وبقوة لاجبار ارباب العمل والسلطة على تطبيق قانون العمل ، الذي هو مكسب من مكاسب العمال .

* * *

غلاء المعيشة وانتهاك الحرية النقابية(١)

اذا القينا نظرة خاطفة على ما يواجه الحركة النقابية العمالية هذه الايام نجده يتركز على قضيتين اثنتين هما :

● الارتفاع المستمر في اسعار المعيشة وما يرافقه من تحركات للمطالبة بزيادة الاجور .

● تفاقم الاعتداءات على الحرية النقابية وتصدي النقابات للدفاع عن هذه الحرية ضمن المبادىء التي اقرها قانون العمل .

اسباب التململ : ان اضرابات عمال وموظفي الريجي ، ومن قبلهم عمال وموظفي مصلحة الكهرباء ، ثم تهديد عمال وموظفي سكك الحديد بالاضراب ،هذه التحركات هي تعبير واضح عن تململ الطبقة العاملة تحت وطأة الغلاء المستمر لاسعار المعيشة وعدم تناسب الاجور مع المستويات الحالية للمعيشة .

واذا علمنا ان العمال والموظفين في هذه المصالح هم اكثر الفئات العمالية « يسراً » تبين لنا مدى الصعوبات المعيشية التي يعانيها العمال والموظفون في سائر القطاعات الاقتصادية كالصناعة والتجارة والمزارع الحديثة ومؤسسات الخدمات .

الغلاء الفاحش : اما مواطن الشكوى فلم تبق خافية على نظر المسؤولين وهي تركز على الارتفاع الفاحش لاجارات المنازل ورسوم المدارس وغلاء اسعار عدد من الضروريات ، بدون مبرر اقتصادي ، كالخضار والفاكهة واللحوم ، والسمون والغاز اويل والغاز وزيوت الطعام فهذه المواد ارتفعت اسعارها بصورة فاحشة تحت تأثير نفوذ المهيمنيـن على مقدراتها لدى الدولة ، اما عن طريق تمتعها بالحماية واما بواسطة الاحتكار وعدم المراقبة لوضع اسعار عادلة ، تؤمن الربح الحلال ولا ترهق المستهلك .

الاجور : ومن جهة اخرى فنحن اذا قارنا هذا الوضع بالحدود الدنيا المقررة قانونيا للاجور نجد ان الفرق شاسع لدرجة مثيرة . فمبلغ الـ ٩٤ ليرة الذي يحدده القانون اجرة شهرية للعامل لا يغطي اجار غرفة سكن واحدة ، مضافاً اليه ثمن الخبز الذي يأكله الفرد خلال ثلاثين يوماً .. فمن أين تتأمن تغطية الحاجات الضرورية الاخرى ؟ ! . وغني عن البيان ان القسم الاكبر من العمال الشباب في الكثير من المؤسسات التجارية والصناعية لا يتقاضون اجوراً تتجاوز الحد الادنى المذكور ، وهم لا يستطيعون المطالبة بزيادتها في الحالات التي يكثر فيها « العرض » ويقل « الطلب » اي عندما يفوق عدد العمال حاجة المعامل للايدي العاملة .

نضال مشروع : ذلك ما يثير تململ الطبقة العاملة وشكواها ويهدد بتطورات سلبية خطيرة راحت تتمثل بالاضرابات المتواصلة التي تقوم بها فئات العمال دفاعاً عن حقوقهم المشروعة . هذه الحقائق لا يجوز ان تبقى موضع اهمال الدوائر المسؤولة اذا كان يهم هذه

---

(١) « الصحافة » ، العدد ٤٤١ (١٠) (٦ حزيران ١٩٦٠) .

دوائر استمرار النشاط الانتاجي والانشائي دون تعطيل وضرر .

انتهاكات ضد الحرية النقابية : اما بالنسبة للقضية الثانية قضية الحرية النقابية ، فما شهدناه في اثناء اضرابات سواس الخيل وعمال شركة ماسكو وشركة سوكوني يعتبر انتهاكا فظيعاً لحقوق العمال الاساسية وحرياتهم النقابية من جانب ارباب العمل حيناً وبالاشتراك مع السلطة حينا اخر .

وفي الواقع ان الاوضاع الاجتماعية التي نعيش في ظلها تجعل كل نضال عمالي في سبيل رفـع الاجور وتحسين مستوى المعيشة يتحول الى نضال في سبيل الحرية النقابية نظراً للارتباط القائم بين كبار اصحاب المصالح وبعض دوائر الدولة .

السلطة المتحيزة : فعندما اضرب سواس الخيل في سبيل زيادة الاجور جاءت السلطة تضطهدهم لصالح رب العمل لأنه من كبار ارباب النفوذ . وقد كان السبب في اضراب عمال شركة ماسكو ، ومن ثم عمال شركات الطيران كلهم ، قيام المسؤولين في الشركة بانتهاك حرية العمال النقابية ومحاولة منعهم من الانتساب للنقابة . ولا نعلم باي وجه قانوني وضعت دائرة العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية نفسها بخدمة الشركة لتصدر فتوى تمنع بموجبها العمال من الانتساب الى النقابة مخالفة بذلك نص قانون العمل وروحه .

ان تزمت بعض ارباب العمل وجهلهم لاسيما في المؤسسات الوطنية ـ وهذا ما يؤسف له ـ يجعلهم يقفون مواقف مغايرة لحقوق العمال وحرياتهم النقابية ، مما يجلب الضرر للمصلحة العامة . ولا نسقط من الحساب ان السلطة هي المسؤولة في كثير من الاحوال عن التصرفات السيئة التي يقوم بها ارباب العمل لأنها تماشيهم في الغي ولو كان ذلك ضد القانون .

ان النقابات والاتحادات العمالية ملزمة بالوقوف عند مسؤولياتها ازاء جماهير العمال ، في قيادة نضالهم المشروع من اجل الوصول الى حلول عادلة للمشكلتين المطروحتين الآن : غلاء المعيشة وصيانة الحرية النقابية .

* * *

الميثاق القومي للعمال العرب
خطوة ثورية لبناء المجتمع العربي التقدمي(١) .

قطعت الحركة النقابية في الوطن العربي خطوة ثورية ايجابية هامة بتوقيع قادة المنظمات النقابية الميثاق التاريخي الذي نشرته « الصحافة » في العدد الماضي ..

فقد جاء الميثاق خطوة اساسية نحو تكوين حركة عمالية عربية موحدة تجسد وحدة الامة العربية ووحدة نضالها في سبيل الحرية والاشتراكية . وكان لتوقيع هذا الميثاق القومي صدى كبير في الوطن العربي فقد كتبت جريدة « الرأي العام » المغربية الناطقة بلسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان « الميثاق التاريخي الذي وقعه قادة المنظمات النقابية في

---

(١) « الصحافة » ، العدد ٤٤٤ (١٣) (٢٨ حزيران ١٩٦٠) .

الوطن العربي يعتبر النواة الاولى نحو تحقيق التضامن العربي الشامل على اسس شعبية سليمة » . فقبل توقيع ميثاق جنيف كانت قضية التضامن العربي متروكة للحكومات والسياسين المحترفين الذين تمنعهم اعتبارات مصلحية وشخصية كثيرة من الاخلاص لقضية الوحدة العربية والتضحية في سبيلها . أما بعد ان تم الاتفاق بين المنظمات النقابية في مختلف اقطار الوطن العربي حول ضرورة تنسيق اعمالهم ووحدة نضالهم من اجل تكوين حركة عمالية عربية قوية موحدة فان قضية التضامن العربي اصبحت منذ ذلك الحين قضية الطبقة الكادحة في مجموع ارجاء الوطن العربي ولم تعد مسألة مساومة او مناورة .

لقد اخذت الطبقة العاملة في الوطن العربي زمام الامور بنفسها مجسمة في الواقع الحي امال الشعب العربي في المشرق والمغرب . فمن خلال النضال المشترك الذي تمارسه الطبقة العاملة في الوطن العربي ستظهر ملامح المجتمع العربي التقدمي الواحد وليس اجدر من الطبقة العاملة بقيادة الكفاح في سبيل التحرر والعدالة الاجتماعية في هذه المرحلة الثورية الخصبة من تاريخ الامة العربية .

لقد كانت المنظمات النقابية في الوطن العربي تخوض كل واحدة منها على انفراد معركة داخلية قطرية تدافع عن مصالح العمال وتصطدم بعراقيل وصعوبات جمة تخلقها الرجعية المحلية وكانت الرجعية العربية في مختلف ارجاء الوطن العربي مرتاحة جداً لانشغال الطبقة الكادحة في كل قطر عربي بمشاكلها الاقليمية المحضة في الوقت الذي كانت الرجعية العربية متفقة ومتساندة ومتضامنة . وكان اصحاب المصالح الاستعمارية والاقطاعية المتركزة في كثير من ارجاء الوطن العربي مرتاحين بدورهم لهذا النضال المشتت ، الذي يحد من فعالية نشاط الحركة العمالية ويجمد نشاطها في دائرة اقليمية ضيقة .

لذلك يمكن القول بأن الميثاق التاريخي الذي وقعه قادة المنظمات النقابية في الوطن العربي يشكل اول بداية سليمة للسير بشكل اسرع نحو وحدة عربية سليمة ولذلك ايضا يتعين على قادة المنظمات النقابية في الوطن العربي ان يستعدوا لمواجهة المتاعب التي لا بد وان تثيرها الرجعية العربية في وجه حركتهم النقابية الناشئة .

فالرجعية العربية كما قلنا كانت متضامنة فيما بينها تعمل على عزل الحركات التقدمية الشعبية والنقابية على وجه الخصوص ، بعضها عن بعض لتتمكن من ضرب كل واحدة منها وتصفيتها . واليوم عندما تمكنت الطبقة الكادحة العربية من اجتياز الحدود الاقليمية والالتقاء لممارسة نشاط ونضال موحد مشترك فان ذلك سيمهد الطريق لتحقيق وحدة الامة العربية خاصة بعد ان اصبح كل اعتداء على اية منظمة نقابية عربية يعدّ كإعلان حرب على الطبقة الكادحة في الوطن العربي بأسره .

* * *

وعي العمال
صوت العمال الاشتراكيين(١)

ناضلوا يا عمال العراق من اجل :

١ ـ من اجل جياة زاهرة ومستقبل افضل .

٢ ـ حماية التنظيم النقابي من الفوضى والانحراف .

٣ ـ صيانة وحدة الحركة النقابية .

٤ ـ الانضمام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .

* * *

كلمة العدد

واجبنا تجاه مستقبل التنظيم النقابي

تواجه قضية الطبقة العاملة في تثبيت اركان التنظيم النقابي على اسس تقدمية سليمة تخدم مصالح العمال وتصون مكاسبهم ، اوضاعا شاذة ومفاهيم ضارة تهدف الى هدم مكاسب العمال ونسف التنظيم النقابي ، وحرمان العمال من حقوقهم المشروعة . لذا يتحتم علينا ان نعبىء قوانا العمالية كلها ونخوض معركة مصير التنظيم النقابي متسلحين بالايمان والوعي والشجاعة .

لقد ناضل العمال في عهد عملاء الاستعمار والرجعية من امثال نوري السعيد وفاضل الجمالي وغيرهما من اجل الحصول على حقوقنا المشروعة في التنظيم النقابي الذي يشكل ركنا اساسيا من اركان النظام الديمقراطي والذي لا يمكن لاحد ان يبرر حرمان العمال منه ... غير ان اعداء الطبقة العاملة ، واعداء الشعب اصروا على حرماننا من هذا الحق المشروع فخضنا ضدهم معركة الحرية والديمقراطية ، وتعرضنا الى شتى انواع الارهاب والتعسف والتنكيل .

كان رفاقنا العمال يتعرضون للفصل والطرد والسجن والتعذيب بسبب مطالبتهم بحقوقهم العمالية وبسبب مشاركتهم للشعب في نضاله من اجل الحرية والديمقراطية والتقدم . وبالرغم من بشاعة الاساليب التي استخدمت ضدنا ووضاعتها فان عملاء الاستعمار وخدم الرجعية فشلوا في اسكات صوتنا الداوي ، حيث واصلنا النضال وقدمنا التضحيات وبعثنا الخوف والرعب في اوصال الخونة والطغاة الجبناء ، فتكلل نضالنا ونضال شعبنا البطل بالنصر على قوى الاستعمار والرجعية والفساد في يوم ١٤ تموز الخالد ... وبعد هذا النصر الشعبي العظيم توقع العمال ان يحصلوا على حقوقهم المشروعة التي ناضلوا من

---

(١) « وعي العمال » (اواخر حزيران ١٩٦٠) . صدرت هذه الجريدة تحت اشراف التنظيم العمالي للحزب . انظر « نضال البعث » الجزء السابع ، ص ٧٣ ـ ٧٩ .

اجلها وقدموا في سبيلها التضحيات ، وتوقعوا ان تتاح لهم الحرية الكافية لارساء قواعد التنظيم النقابي على اسس ديمقراطية سليمة تضمن مصالحهم وتحقق اهدافهم .. غير ان الظروف جاءت بخيبة امل كبيرة للعمال ..

فما إن اجيز حق التنظيم النقابي وتقدمت جماهير العمال لانتخابات القيادات العمالية ، حتى احس الجميع بان الامور قد رتبت بشكل من الاشكال غرضه فتح المجال الواسع أمام فئة معينة واحدة للسيطرة على التنظيم النقابي كله وحرمان اية فئة اخرى من حق ابداء الرأي والانتخاب ، والعمل في جو ديمقراطي صحيح . وشعر العمال بان هناك من يتآمر على حريتهم وحقوقهم ومصالحهم فلم يسكتوا عن هذه المحاولة الغادرة وهم الذين خاضوا معارك الحرية في الماضي وقدموا من اجلها اغلى التضحيات . وما إن بدأ العمال بالمطالبة بحريتهم وحقوقهم حتى انهالت عليهم الضربات تلو الضربات وعاد العمل ليجابهوا اساليب الارهاب والتسعف والتنكيل التي حسبوا بانها قبرت مع اصنام العهد الاستعماري والرجعية والاقطاع . وبالرغم من شدة الصرخات التي أطلقها العمال مطالبين بالحرية والديمقراطية لم يلب نداءهم الباسل الا الشعب العظيم ، الشعب الذي كان يتعرض الى مثل ذلك الارهاب والتعسف والتنكيل . وكان من جراء حرمان العمال من حق التعبير والتنظيم ان سيطرت على القيادات النقابية فئة من الشيوعيين ومن سار في ركابهم من شراذم الانتهازيين والوصوليين . وطيلة أشهر عديدة من حياتنا النقابية كنا نرى حلمنا الزاهر الذي ارخصنا في سبيله الدماء وهو يتحطم على ايدي هذه الزمر التي اعادت الى صفوف العمال بشكل بشع ذكريات طغيان وسفالة نوري السعيد وبهجت العطية وفاضل الجمالي .

وبالرغم من متاجرة هذه الزمر بقضية العمال وتظاهرها المصطنع بالحرص على حقوقهم والنضال من اجل مصالحهم ، عرف العمال جميعا ان هذه الزمرة التي فرضت على العمال فرضا لا يمكن ان تحقق لهم شيئا وان فرضها عليهم بالشكل الارهابي البشع كان يقصد منه تكبيل العمال وسحق ارادتهم الحرة ، ومن ثم استخدامهم وسيلة لغايات بعيدة عن مصالحهم واهدافهم . وبمرور الايام والحوادث ظهر لنا وللشعب كله بان الشيوعيين وعملاء الاستعمار وشراذم الانتهازيين والحاقدين على شعبنا كانوا يهدفون الى السيطرة على مقدرات البلاد وحكمها عن طريق الارهاب والمجازر والدماء، وتدمير كل المكتسبات الثورية التي حصل عليها شعبنا في نضاله الباسل الطويل . الا ان شعبنا الذي رأى وخبر اصنافا عديدة من الطغاة والانتهازيين وتجار السياسة والمبادىء والشعارات لم ينخدع بهؤلاء الطغاة الجدد ولم يجبن امام ارهابهم وبطشهم . ففي اوج سيطرتهم وطغيانهم كان هذا الشعب العظيم يقاومهم بصبر وايمان وشجاعة حتى يتسنى له ان يكتسحهم ويعزلهم عنه ويعيدهم الى اوكارهم العفنة .

وكنا نحن العمال في مقدمة الصفوف التي صمدت بوجه الطغيان وناضلت من اجل تعرية الطغاة والانتهازيين والمخربين . واليوم نجد امامنا مهمة خطيرة جدا يتطلب الواجب منا ان ننجزها بالصمود والوعي والعمل الصحيح . ففلول تلك الزمر الحاقدة لا تزال تسيطر على بعض اطراف التنظيم النقابي ، ولا يزال العمال يئنون من شدة الضربات اللئيمة التي وجهتها لهم تلك الزمر المجرمة.وان مستقبل التنظيم النقابي يعتمد بالدرجة الاولى على تطهير الجهاز القيادي للنقابات من فلول هذه الزمر والسائرين في ركابهم من قناصي الفرص وتجار

الشعارات،واحلال جهاز قيادي نقابي ينبثق من صميم الطبقة العاملة ويعمل باخلاص وتفان في سبيل العمال خاصة والشعب عامة.ان القوى العمالية الطليعية المنبثقة من صفوف الطبقة العاملة والمخلصة لقضيتها، والمناضلة من اجل حقوقها واهدافها يجب ان تبرز عن طريق النضال الديمقراطي ، الى قيادة التنظيم النقابي في العراق ، وعلى العمال جميعا ان يفهموا هذه الضرورة ، ويناضلوا من اجل تحقيقها كي يصونوا مكتسباتهم ويحققوا اهدافهم المشروعة كما يجب ان يناضل العمال من اجل ترسيخ قواعد الديمقراطية في صفوف النقابات ويحاربوا اولئك الذين خانوا الحرية ومزقوا الديمقراطية . وكما خاض العمال في الماضي معارك الحرية والديمقراطية والتقدم بشرف واباء ، يتحتم عليهم اليوم ان لا يتراجعوا عن معركة مصيرهم الجديدة مهما قست الظروف وتشعبت المشاكل . فالعمال يعرفون افضل من غيرهم بان لا حرية ولا مكاسب ولا حقوق الا بالنضال والتضحيات . غير ان علينا ان نحذر من محاولات تخريبية لئيمة يقوم بها نفر من المأجورين والرجعيين واصحاب المصالح المعادية للعمال وللشعب ترمي الى بث الشكوك في اهمية التنظيم النقابي وضرورته ، وتعمل على تجميع فلول الحاقدين والعملاء ودفعهم لمطالبة السلطة بالغاء النقابات وحرمان العمال من حقهم العزيز عليهم - حق التنظيم النقابي - ومدعية بان النقابات تعلم العمال على الفوضى والتخريب ، وتضعف فيهم الشعور بالمسؤولية ، وتحرضهم على التهاون في العمل والانتاج ، وتسمم العلاقات بين العمال وارباب العمل متخذة من تخريب الشيوعيين وانتهازيتهم وأساليبهم الفوضوية والاجرامية ذريعة لتبرير هذه الادعاءات ، وركيزة يستندون اليها في اضعاف ثقة العمال والشعب بالنقابات وفي حث السلطة على ضرب التنظيم النقابي .

ان علينا ان نفهم هؤلاء المأجورين والعملاء ، ونشرح للعمال البسطاء الذين قد يتأثرون بمثل هذه الدعايات الضارة ، بان الجرائم والتخريب والفوضى التي اشاعها الشيوعيون في النقابات لا يمكن ان تتخذ حجة وتبريرا للعمل على اضعاف الثقة بالنقابات وعلى حث السلطة لضربها او الغائها او تجميدها . ان العمال كانوا في طليعة الذين قاوموا ارهاب الشيوعيين وانتهازيتهم وتخريبهم واجرامهم ، مدفوعين بايمانهم بسلامة التنظيم النقابي وضرورته الملحة لخدمة مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم . وإن الحل الصحيح لاشاعة الاستقرار وضمان مصالح العمال واعادة الثقة بين العمال وأرباب العمل وزيادة الانتاج لا يمكن ان يكون بالغاء النقابات او تجميدها وانما يكون عن طريق الاسلوب الذي اوضحناه وهو ابراز قيادات عمالية واعية مخلصة تستهدف مصالح العمال ومصالح الشعب ، وتعمل باسلوب ديمقراطي داخل النقابة وفي حل المشاكل والنزاعات بين العمال وارباب العمل . اما اولئك الذين يريدون منا ان نتخلى عن نقاباتنا لان شرذمة من الشيوعيين والانتهازيين والمخربين قد فعلوا ما فعلوا في تلك النقابات ، فاننا نقول لهم بان العمال الذين ناضلوا سنين طويلة من اجل حقهم المشروع في التنظيم النقابي لا يمكن ان يتخلوا عن مكتسباتهم التي حصلوا عليها بالجوع والتشرد والحرمان والتعذيب والدماء ، وانهم سيلقمون حجرا كل من تسول له نفسه العبث بمصالح العمال والاستهانة بحقوقهم ، وان العمال بتجاربهم ووعيهم العميق لقادرون على تطهير صفوفهم من كل اتجاه تخريبي انتهازي معاد للعمال وللشعب .

نقابي

تعزيز لوحدة العمال العرب(١)

اعلن ممثلو الحركة النقابية في الوطن العربي عن تضامنهم في بيان مشترك اذاعوه عقب اتصالات تمت في جنيف بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة والاربعين لمؤتمر العمال الدولي ، وقد جاء في البيان انه قد تم الاتفاق على ضرورة قيام حركات نقابية قوية تتمتع بحرياتها الاساسية ومنها حرية التعبير والتنظيم وحق الاضراب والتصرف الكامل في الشؤون النقابية دون اي تدخل اوتأثير ، حتى تقوم الحركة النقابية باداء رسالتها في بناء الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة للعمال باعتبارهم اعرض القطاعات في المجتمع العربي .

واعلن الموقعون على هذا الميثاق عزمهم المشترك على الدفاع عن الكيان النقابي العربي وعلى التضامن الفعلي بين جميع المنظمات النقابية العربية ، وتنسيق الجهود فيما بينها لصيانة التنظيم النقابي من كل تدخل او سيطرة ، واعتبار كل عدوان على اي منظمة عربية عدوانا على جميع المنظمات لسائر الاقطار العربية وبذلك تتحقق وحدة الحركة العمالية العربية .

ومن بين من وقع البيان السادة محمد اسعد راجح الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والمحجوب بن الصديق الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل وخالد الحكيم رئيس اتحاد نقابات العمال بالاقليم السوري وعبد القادر معاشو الكاتب العام للاتحاد الجزائري للشغل وسالم شيتا الامين العام للاتحاد الليبي للشغل .

وعي العمال : ـ لقد كانت وحدة الحركة النقابية العربية هدفا طالما طالب العمال العرب به وناضلوا من أجله ، وقد كان تشكيل الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام ١٩٥٦ الخطوة الاولى التي خطتها الحركة العمالية العربية لتحقيق وحدتها . وعندما شن الاستعماريون عدوانهم الثلاثي الغادر على الاقليم الجنوبي تجسدت وحدة الحركة العمالية في البلاد العربية باعمال بطولية قام بها العمال العرب الشجعان ، فتم نسف انابيب البترول في الاقليم السوري وقسم من آبار النفط في الكويت ، وقاطع العمال العرب مستودعات الجيوش الاجنبية وقواعدها في ليبيا ، وامتنع عمال السعودية الابطال من تزويد سفن المعتدين بالبترول .

ثم جاءت مؤامرة السفينة « كليوباترة » فعززت الوحدة العمالية العربية ، حتى أن المستعمرين ارعبتهم صفعة المقاطعة العربية للسفن الاميركية ، وقد اقامت المقاطعة الدليل من جديد على رسوخ تضامن العمال العرب المتين واصرار عمالنا الرائع على الدفاع عن مصالح الشعب العربي وسيادته .

ان بيان التضامن العمّالي العربيِ الذي اعلنه ممثلو الحركة النقابية العربية جاء ليؤكد مرة أخرى وحدة العمال العرب وتضامنهم المشترك .

* * *

(١) المصدر السابق .

دروس من معركة السفينة كليوباترة(١)

يحاول الاستعماريون والصهاينة والرجعيون بين آونة واخرى ان يجسوا نبض شعبنا العربي ليعرفوا مدى ما وصلت اليه قوته ومدى ما وصل اليه تضامنه ووعيه . فاذا ما وجدوا ان هناك تنافرا وضعفا وانخفاضا في المستوى الثوري في امتنا العربية وضعوا خطة جديدة تهدف الى اعادة سيطرتهم الزائلة واستغلالهم القذر . وعلى العكس اذا ما واجهت الامة العربية هؤلاء الاستعماريين والصهاينة والرجعيين بتضامن قوي ووعي عميق وتصميم ثوري عنيف تراجعوا الى اوكارهم الوسخة ليجربوا حظهم التعس من جديد في محاولة اخرى ..

وما قضية الباخرة « كليوباترة » الا نموذجا من هذه المحاولات اللئيمة . فلقد اراد الاستعماريون ان يعرفوا مقدار وعي الشعب العربي وتضامنه وتصميمه على الاتحاد في خوض معارك الحرية والتقدم في هذه الظروف التي تتضافر فيها قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية والشيوعية لضرب حركة القومية العربية الصاعدة وتحريف اتجاهها العربي التقدمي التحرري . وقد اختار الاستعماريون أن يبدأوا هذه المحاولة بامتناعهم عن تفريغ شحنة باخرة عربية رست في ميناء نيويورك . وبالرغم من ان عدم تفريغ شحنة سفينة في ميناء امريكي لم يكن امرا على جانب كبير من الخطورة ، وان قضية تحطيم مقاطعة الامريكيين للسفينة لم تكن معركة ضخمة من معارك امتنا العربية في مرحلتها الراهنة ، كمعركة الحرية والاستقلال في الجزائر وعُمان والجنوب العربي ومعركة اعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي في الوطن السليب فلسطين .. فان الرد العربي على هذه المحاولة كان يجب ان يكون قويا . فالقضية لم تكن قضية باخرة تفرغ شحنتها او لا تفرغ وانما كانت قضية العزم على كيل الصاع صاعين للمستعمرين ، واشعارهم بان الامة العربية لا تزال تلك الامة التي سحقت غرور المستعمرين ومؤامراتهم في بور سعيد وتسحقها يوميا في ارض الجزائر وعمان العربية .. وانها كانت قضية اغتنام هذه المؤامرة الاستعمارية لتجديد الوعي الثوري العربي ، وتقوية التضامن العربي في النطاقين الشعبي والحكومي ، واعادة الثقة الى اولئك الذين نجحت محاولات الاستعماريين والصهاينة الرجعيين والشيوعيين في بذر بذور الشك في طاقات القومية العربية وامكانياتها الضخمة .

وعلى الرغم من ان قضية الباخرة « كليوباترة » كانت قد تبنتها بعض الحكومات العربية واتسعت الى قضية عامة شاركت فيها جميع المؤسسات والمنظمات الشعبية في الوطن العربي ، الا ان انجاح المعركة بشكل رائع كان مهمة العمال العرب بالدرجة الاولى ، فالعمال العرب كانوا رأس النفيضة في هذه المعركة وبدون جهودهم ونضالهم كانت ستصبح ـ حتى في حالة نجاحها ـ معركة ناقصة هزيلة في نتائجها . وكما كان يتوقع شعبنا العربي فان العمال العرب ادركوا منذ البداية مسؤوليتهم القومية في هذه المعركة ، فصمموا على خوضها بوعي ثوري عربي . وما ان اعلن نداء المقاطعة حتى تسارع العمال العرب مجتمعين ومنفردين في تلبية هذا النداء .. وعلى الرغم من محاولات الاستعمار والصهيونية والرجعية في اضعاف التضامن العمالي ومحاولة افشال المقاطعة،فان أحداً ما لم يستطع ان يقف بوجه التصميم

---

(١) المصدر السابق .

العمالي الفولاذي لتحطيم مؤامرة الاستعماريين على شعبنا العربي . وهنا في العراق استطاع العمال البواسل ان يجبروا الاتحاد العام لنقابات العمال الغارق في انتهازيته واحلامه في خدمة السادة المتنعمين وراء الحدود البعيدة والمنهمك في اضعاف الوعي العربي ليتسنى له تثبيت اركانه المهزوزة ، على الوقوف الى جانب الجماهير العمالية في الوطن العربي لانجاح مقاطعة السفن الاميركية .

وبعد مرور ايام من المقاطعة ، وكعادتهم تماما ، تراجع الاستعماريون واعلنوا عن انهائهم مقاطعة السفينة العربية ، وعرفوا ان الامة العربية لا تزال تلك الامة المؤمنة بحقوقها والمصممة على تحقيق اهدافها المشروعة مهما كان الثمن :.

ومن هذه المعركة نستطيع ان نستخلص بعض النتائج الهامة التالية :

١ ـ ان الوعي القومي العربي في تصاعد مستمر وانه قادر دائما على التجسد في حركات ومواقف ايجابية .

٢ ـ ان الوعي القومي بين العمال العرب في ازدياد وقوة ، وان العمال العرب قد عرفوا مسؤوليتهم القومية معرفة جيدة وانهم في نضال مستمر لتوحيد نضالهم القومي عن طريق المؤسسات العمالية العربية الوحيدة وعن طريق المواقف الثورية الموحدة .

٣ ـ ان الاستعماريين والرجعيين والصهاينة والشيوعيين بالرغم من الجهود الضخمة التي بذلوها في تزييف حركة القومية العربية واضعافها وهدمها وفي شق وحدة النضال العربي ، فان القومية العربية لا تزال تلك القوة العظيمة التي تقود الشعب العربي الى اهدافه التحررية والتقدمية ، وان اي حركة معادية لها او محرفة لها لا يمكن ان تستمر اكثر من فترة قصيرة من الزمن مهما اوتيت من القوة والسند ومهما كانت الاساليب التي تستخدمها .

٤ ـ ان الاستعماريين والصهاينة والرجعيين لا يكفون يوما واحدا عن التآمر على امتنا العربية وعن هدم مكاسبها وتخريب انتصاراتها . لهذا يجب علينا دائما ان لا نحسن الظن بهم مهما كانت الثياب التي يرتدونها امامنا،وان لا يسكرنا الانتصار فنكتفي بما حصلنا عليه ، بل يتحتم علينا ان نضيف الى الانتصارات السابقة انتصارات جديدة ، وان نقوّي الوعي العربي الثوري وان نشد العزم في محاربة المؤامرات والتيارات والانحرافات المعادية لشعبنا .

❊ ❊ ❊

شرح المواد المتعلقة بالعمال في دستور الحزب(١)

المادة ٣٢ : « يشترك العمال في ادارة المعمل ويمنحون عدا اجورهم التي تحددها الدولة ، نصيباً من ارباح العمل تحدد الدولة نسبته » .

يسود المجتمع الرأسمالي جو من التوتر والريبة بين العمال واصحاب المعامل . فالعمال في المجتمع الرأسمالي مأجورون مستخدمون ليس لهم من العمل ونتائجه الا الأجور التي يحصلون عليها ، بعد نزاع وصراع عنيفين ، وهم مفصولون عن الإدارة والتنظيم فصلاً تاماً ، بل انهم يعامَلون معاملة المعدات والآلات الانتاجية ، لذلك انعدمت روح التضامن والتعاون والشعور

(١) نشرة تثقيفية صدرت في القطر اللبناني في تموز ١٩٦٠ . انظر ايضاً : « اشتراكية البعث ومنهاجه الاقتصادي » للدكتور بشير داعوق (السلسلة الحمراء رقم ٢٠) ص ٢٨ ـ ٣٠ و ٤١ ـ ٤٦ .

المسؤولية والرغبة في زيادة الانتاج وتحسين نوعيته والمحافظة على الآلات والنظام والوقت والدقة . اي انعدام الاخلاص لعدم وجود ما يغذيه ، لأن العامل يستلم الاجر على كل حال ولا يشترك لا في المسؤولية ولا في ازدياد مردود الانتاج .

واشتراكيتنا التي تأخذ بعين الاعتبار نقطة الضعف هذه في النظام الرأسمالي تعالجها باشراك العمال في ادارة المعمل ، اي ان ينتخب عمال كل معمل (او مصنع) افراداً من بينهم لتمثيلهم في مجلس ادارة كل مصنع من المصانع المؤممة . ويمنح العمال عموماً عدا اجورهم نصيباً من الربح تعينه الدولة على ضوء سياستها التثميرية العامة ومتطلبات التوسع في المعمل نفسه . والغرض من ذلك قلب المعمل من ميدان للتطاحن والنزاع والريبة والحنق الى وحدة متسقة متعاونة يعمل الكل فيها باخلاص ونشاط ورغبة لأجل تحسين الانتاج وزيادته ، فلا ريبة ولا حقد ولا اضرابات ولا تبذير بالمواد الأولية ولا تفريط بالآلات ، بل تحقيق للمشاركة الديمقراطية في الادارة والانتاج .

والعمال الذين تحدد الدولة اجورهم بحيث تضمن تلك الأجور مستوى لائقاً من المعيشة يتناسب مع المستوى العام للشعب يُمنحون علاوة على ذلك نسبة من الربح لغرض اثارة اهتمامهم بالمعمل او المصنع والمحافظة عليه من التلف والاضرار وتنمية دوافع النشاط والدقة في العمل ، لأن العامل يصبح راغباً في زيادة الانتاج وتحسينه ليزداد الربح العام وبذلك تزداد حصته من الربح . ومثل هذه التدابير تنمي الدوافع الانتاجية في الفرد فيعمل بجد واخلاص ونشاط لزيادة الانتاج وتحسينه لأنه يأخذ حقه كاملاً منه ، الأمر الذي يعود على المجتمع بالخير والرفاه . اي ان هذه التدابير تزيد امكانيات الانتاج اولاً وتجنب الاقتصاد القومي كثيراً من التبذير الناتج عن الاضرابات واعمال التخريب وضياع الجهود ورداءة النوعية،علاوة عن الآثار الاجتماعية والسياسية السيئة التي تخلقها اضطرابات المعامل . وبصورة مختصرة ان هذه التدابير تحل مشكلة العمل والعمال القائمة على التعارض بين رأس المال والعمل في المجتمع الرأسمالي في الوقت الحاضر .

المادة ٤٠ : العمل -

البند الأول : « **العمل الزامي على كل من يستطيعه ، وعلى الدولة ان تضمن عملاً فكرياً او يدوياً لكل مواطن** » .

وكما ان للمواطن حقوق على المجتمع بأن يتيح له فرصاً متكافئة ومستوى لائقاً من المعيشة فان عليه واجبات نحو ذلك المجتمع هي ان يساهم بكل امكانياته في انمائه ورقيه . والتنظيم الإشتراكي بحد ذاته يجعل العمل اكثر جاذبية لأنه يضمن للعامل الحصول على كامل حصته في الإنتاج ويشركه في الإدارة وتقرير السياسة التي تتّبع في المعمل ، ويوفر له الجو الملائم للعمل نفسياً وصحياً . والدولة الإشتراكية تعمل على ازالة البطالة بكل انواعها ، الإجبارية والإختيارية ، لذلك فالعمل بظلها الزامي على كل من يستطيعه ، فهي تمنع البطالة الإختيارية لأنها تشكل هدراً لجهود الآخرين وضياعاً لإمكانيات الإنتاج التي يستهلكها الفرد العاطل دون ان يساهم بشيء لخير المجتمع . والفرد في المجتمع الإشتراكي عامل نشيط يسعى لزيادة ثروة الأمة وتنمية اقتصادها .

والدولة الاشتراكية اذ تمنع البطالة الاختيارية الناتجة عن الكسل وتخمة الغنى كذلك تعمل على ازالة البطالة الاجبارية ، الناتجة عن عدم توفر فرص العمل للفرد ،

بواسطة التنهيج الاقتصادي وسياسة التعليم والتدريب . فهي لا تكتفي بايجاد عمل لكل فرد يستطيعه ، بل تعمل على تنمية الكفاءات وتطوير المواهب وتعتبران « العمل الفكري من اقدس انواع العمل .. فتحمي المفكرين والعلماء وتشجعهم » (المادة ٤١ البند الثالث) . فهي لذلك تضمن لكل مواطن عملاً يدوياً او فكرياً حسب استعداده .

البند الثاني : « **يجب ان يكفل مورد العمل لعامله ، على الأقل ، مستوى لائقاً من الحياة** » .

ويترتب على البند السابق ان يكفل النظام الإشتراكي للعامل مستوى لائقاً من الحياة ، إذ لا يجوز إلزام العامل بالعمل دون أن يحصل مقابل ذلك على مستوى من المعيشة معقول . فواجب العمل يقابله حق التمتع بمستوى عيش يليق بإنسان العصر الحديث ، ولذلك فالدولة تشرف على تحديد مستوى الأجور وتأمين ظروف العمل الملائمة وتحافظ على القوة الشرائية لأجور العمال . والدولة تضمن ذلك بمختلف التشريعات والقوانين التي تتعلق بالأجور وشروط العمل والضرائب . وبالرغم من صعوبة تحديد المستوى اللائق من الحياة سلفاً لأن ذلك يعتمد على مستوى تطور الاقتصاد القومي وطبيعة المرحلة التي يمر بها وحاجات الامة الاخرى ، كالحاجات العسكرية ، الا اننا نستطيع ان نوضح بأن المستوى اللائق من الحياة الذي يضمنه النظام الاشتراكي لا بد ان يضمن حداً معيناً لازماً يمكن ان يوفر الحاجيات التالية :

اولاً ـ الحاجيات المعاشية الاساسية لاستمرار الحياة كالمسكن المريح والغذاء اللازم للمحافظة على الصحة والملبس اللائق .

ثانياً ـ الحاجيات الطبية اللازمة لتطبيب العائلة والمحافظة على صحتها العامة .

ثالثاً ـ التعليم اللازم للابناء وكل ما يتعلق بمتطلباته لاعدادهم للمستقبل .

رابعاً ـ التمتع بقسط من الراحة الجسيمة والنفسية للتمتع بمباهج الحياة ولاستعادة النشاط والحيوية ولتنمية الهوايات والمواهب .

خامساً ـ توفير ضمانة لمستقبل العائلة وللابناء حتى يصبحوا قادرين على العمل .

البند الثالث : « **تضمن الدولة معيشة العاجزين عن العمل جميعاً** . »

العاجز عن العمل في المجتمع الإشتراكي لا يعدم حق الحياة مطلقاً ، فالشيوخ المتقدمون في السن واصحاب العاهات الجسدية او العقلية والمرضى الذين يمنعهم مرضهم من العمل لزمن طويل وما شابه ، هم ككل الأفراد الآخرين يحق لهم ان يعيشوا ويسعدوا ، لذلك فالدولة تضمن معيشتهم ، لأن تأمين العيش المعقول حق ان لم يستطع الفرد تحصيله فعلى الدولة ان توفره له . وضمان عيش العاجزين ، من ناحية اخرى ، يجنبهم السقوط في مهاوي الرذيلة والشرور ومساوىء حياة التشرد ، فيجنب المجتمع اضرار ذلك .

والدولة الاشتراكية فضلاً من تأمين دخل لائق للعاجزين ، تعمل على انشاء دور خاصة لمن هم بحاجة الى عناية اجتماعية منهم كدور العجزة واصحاب العاهات وملاجىء الأيتام توفر فيها جميع وسائل الراحة والعيش السعيد .

البند الرابع : « **سن تشريع عادل للعامل يحدد ساعات العمل اليومي ويمنحه عطلة اسبوعية وسنوية مأجورتين ويصون حقوقه ويكفل التأمين الاجتماعي في الشيخوخة وتعويض العطل الجزئي او الكلي اثناء العمل** . »

بما ان الدولة الاشتراكية تعمل على حماية الطبقة العاملة من الظلم والاستغلال وتوفر الرفاه والسعادة لأفرادها ، فمن الطبيعي ان تسن الدولة تشريعاً مفصلاً عادلاً ينظم شروط العمل فيحدد ساعات العمل بحيث يضمن للعمال التمتع بالراحة الكافية واستعمال اوقات الفراغ في انماء ثقافتهم وممارسة هواياتهم ، ويمنحهم عطلة اسبوعية واخرى سنوية بأجور كاملة لنفس الغرض ولأجل تنظيم حياة العائلة وتدبير امورها . كما يحدد قانون العمل طريقة تطبيق التأمين الإجتماعي للعمال ، كضمان استمرار الدخل اللائق في حالة الإنقطاع عن العمل في سن الشيخوخة والتعويض العائلي .. الخ هذا بالاضافة الى ضمان التعويض في حالات العطل الجزئي او الكلي الناتج عن العمل كالمرض او الاصابات الجسدية والتشويه او الموت .

كل هذه الأمور تحققها الدولة الإشتركية بالطبع ، الا ان على المناضلين الإشتراكيين ان يبذلوا اقصى الجهود لتمكين العمال من الحصول على جزء من هذه الحقوق منذ الآن في ظل النظام الإقطاعي الرأسمالي الراهن ، بواسطة التنظيم العمالي والنضال الجماهيري . وليس انتظار اقامة الدولة الاشتراكية لتحقيقها .

البند الخامس : « تأليف نقابات حرة للعمال والفلاحين وتشجيعها لتصبح اداة صالحة للدفاع عن حقوقهم ورفع مستواهم وتعهد كفاءاتهم وزيادة الفرص الممنوحة لهم ، وخلق روح التضامن بينهم وتمثيلهم في محاكم العمل العليا .

تأليف النقابات الحرة للعمال والفلاحين وبقية المنتجين ، والمنبثقة عن ارادة العمال انفسهم ، ضروري للمجتمع الإشتراكي لذلك فمن واجب الدولة رعايتها وحمايتها وتشجيعها . والنقابات الحرة تعمل على الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين ورفع مستواهم الثقافي والأخلاقي والمهني وتنمية كفاءاتهم ومواهبهم واشاعة روح التعاون بينهم . وتنمية وعيهم السياسي بشكل عام . كما تقوم النقابات بفتح النوادي والمكتبات وانشاء الملاعب الرياضية واقامة المهرجانات والمباريات والمسابقات والقيام بالرحلات والمخيمات وغيرها من وسائل التربية الإجتماعية .

والنقابات تستعمل ما لديها من قوة مادية ومعنوية للدفاع عن حقوق العمال والفلاحين بتمثيل مصالحهم في المجالس الشعبية وكذلك بتمثيلهم في محاكم العمل العليا وفي تنفيذ قانون العمل والتعاقد الجماعي . وهي تعمل على تثبيت الروح الديمقراطية عند العمال والفلاحين بواسطة تقوية ثقافتهم السياسية وتعويدهم على الإنتخاب الحر والتعاون واحترام القوانين والأنظمة ، فهي اذاً تعمل على تثبيت الحكم الشعبي في البلاد . وتتعاون مع الادارة الحكومية في اعمال التخطيط الاقتصادي وتقديم التشريعات العمالية وحل المشاكل والمنازعات وتصحيح اخطاء الادارة في المعامل والمشاريع وازالة مساوىء البيروقراطية .

البند السادس : « تأليف محاكم خاصة للعمل تمثل فيها الدولة ونقابات العمال والفلاحين وتفصل في الخلافات التي تقع بينهم وبين مديري المعامل وممثلي الدولة . »

وعمل هذه المحاكم هو الفصل في الخلافات التي تنشأ في مجال تطبيق التشريعات العمالية ، كقضايا الأجور وساعات العمل والتعويض والأمور الأخرى التي تتعلق بشؤون العمل وشروطه ، كما شرحنا ذلك في البنود السابقة . ويمثل العمال والفلاحين بهذه المحاكم النقابات التي تتمكن بما لديها من خبرة وهيبة من الدفاع عن حقوقهم ورفع الحيف عنهم . ومحاكم العمل هذه لا تنظر الا بقضايا العمل فقط ، فهي مختصة بذلك ، وذلك من أجل

الاسراع في تأمين حقوق العمال والفلاحين بأقل قدر من الاجراءآت البيروقراطية .

* * *

نضال عمال النسيج ضد التسريح الكيفي (١)

عمال الغزل والنسيج في لبنان هل كتب لهم ان يكونوا أبداً الضحية في كل نزاع يقوم بين الصناعيين والتجار ؟ ان ادارة مصانع عريضة في طرابلس سرحت حتى الآن ٢٠٠ عاملا وانذرت اخرين بالتسريح . وهناك ادارات مصانع اخرى في العاصمة انذرت فريقاً كبيراً من عمالها بالصرف ، محتجة بعدم حاجتها اليهم وعدم الحاجة ناجم ، كما تدعي ادارات مصانع النسيج والغزل عن سوء تصريف الانتاج والمزاحمة التي يعانيها .

قد يكون هذا الامر صحيحاً ... وقد تكون المزاحمة واقعة واصحاب المصانع يعانون من صعوبات التصريف ولكن هل يكفي ذلك مبرراً لصرف العمال من العمل وتشريدهم في الشارع ليتحملوا مرارة الحرمان والبطالة ؟ ان جمعية الصناعيين قد طلبت من الحكومة فرض الاجازات المسبقة على استيراد المنسوجات والغزول . كما طلبت رفع التعرفات الجمركية على الأصناف التي تزاحم الانتاج الوطني . ولكن جمعية تجار بيروت تصدت لطلبات الصناعيين متهددة متوعدة الحكومة اذا هي نفذتها .

حكاية ابريق الزيت التي لا تنتهي ذلك هو ما يسمى خلاف الصناعيين والتجار حول الاستيراد وعدم الاستيراد ! اما النتيجة .. اما ضحيّة الخلاف فهم العمال كما يبدو قبل كل شيء .

لا أحد يعلم حتى الآن ما اذا كان امر التسريح والازمة جدّاً من جانب اصحاب المصانع

اما انهم يريدون احراج السلطات المختصة لتحقيق زيادات في الارباح . ولكن الواضح ان العمال جميعهم ومن ورائهم النقابات يعارضون صرف اي عامل ويطالبون بعودة المسرحين الى العمل لأن التسريح يشكل قطعاً لرزق العامل ورزق عائلته . لقد اعلنت نقابة عمال مستخدمي الغزل والنسيج موقفها منذ البدء ورفعت دعوى مسبقة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اعلنت فيها اصرارها على ابقاء العمال في عملهم وعدم تسريح اي منهم وهددت النقابة بالاضراب في حال لجوء مصانع النسيج الى التسريح .

وهكذا تكون النقابة التي تدعمها سائر الاتحادات العمالية قد وضعت وزارة العمل ومعها وزارة الاقتصاد الوطني عند مسؤوليتهما .

ان مشاكل الانتاج والتصريف ليس حلها من اختصاص العمال فهناك خبراء لدى الحكومة يستطيعون ان يقدروا اذا كان من المناسب فرض الحماية والاجازة المسبقة على الاستيراد ام لا .. الذي يهم العامل ان يبقى مستقراً في عمله . وذلك لا يعني طبعاً ان العمال يقفون موقفاً سلبياً من اية ظاهرة تهدد ثروة البلاد الوطنية وبالتالي عملهم بالذات . فهم مع حماية الصناعة الوطنية ومع تسيير تصريف الانتاج لأن ذلك يشكل تعزيزاً لاوضاعهم ويمكنهم من النضال لرفع اجورهم .

---

(١) « الصحافة » ، العدد ٤٤٧ (١٦) (١٨ تموز ١٩٦٠) .

ولكن ان تتخذ قضية التسريح بمناسبة وبدون مناسبة وسيلة لاثارة المخاوف وبث الذعر بين صفوف العمال فيهذا اما لا يقبلون به اطلاقاً وهم يقفون صفاً واحداً بوجه التسريح الكيفي. الجميع يعلم ان عمال الغزل والنسيج كانوا منذ سنوات طليعة النضال في سبيل حماية الصناعة الوطنية وازدهارها وقد خاضوا لهذا الهدف معارك عديدة وتحملوا الكثير من التضحيات. وفي مناسبات مختلفة اجبر نضال العمال والنقابات الحكومة على اتخاذ تدابير عملية تخفف حدة المزاحمة الاجنبية وتيسّر طرق تصريف الانتاج.

وغالبا ماكانت للعمال مطالب ملحة برفع الاجور فتخلوا عنها مؤقتا في اثناء الازمة منتظرين تحقيقها عندما يسير دولاب العمل. ولكن ارباب العمل يعودون في هذه الحال الى اضطهاد العمال والنقابيين الذين يطالبون بزيادة الاجور ورفع مستوى المعيشة عن طريق التسريح الكيفي والحسومات ومختلف اساليب التضييق.

والآن تعود المشكلة بين الصناعيين والتجار الى البروز والعمال لا يقبلون ابداً ان يكونوا الضحية وهم انما يقفون موقف المدافع عن مصلحتهم بالبقاء في العمل لأن ذلك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصلحة الوطنية العامة. ان قضية الحماية والتصريف يجب ان تكون موضع اهتمام السلطات المختصة فتقرر فيها ما يكون مناسباً على ضوء مصلحة المستهلك ومصلحة الحفاظ على الثروة الوطنية من الهدر والخراب. وسيبقى شعار عدم التسريح مهما كانت الظروف، الضوء الذي يسير العمال على هديه مدافعين عن حقوقهم المشروعة.

* * *

من توصيات مؤتمر قطر العراق

المنعقد في آب ١٩٦٠ والمرفوعة الى المؤتمر القومي الرابع[1]

(.....) واتخذ المؤتمر التوصيات التالية لعرضها على المؤتمر القومي :

(........)

١٥ ـ تعميم التجربة العمالية الحزبية على اطار الحزب والسعي لايجاد ترابط ما بين اطراف الحركة العمالية التي يسيطر عليها الحزب في الوطن العربي، والسعي لتطوير العلاقات مع اتحاد العمال المغربي وتعميم تجربته.

* * *

ليس من عناصر سياسية ... وراء اضرابات العمال.

الاتهامات الباطلة ... هل هي مقدمة لضرب الحرية النقابية ؟ ..[2]

حل موظفو المصارف نهار الثلاثاء الماضي اضرابهم الذي دام خمسة ايام بعد ان تم الاتفاق بين نقابة الموظفين وجمعية اصحاب المصارف على النقاط التالية :

---

(١) انظر « نضال البعث »، الجزء السابع، ص ٨٢.

(٢) جريدة « الصحافة »، العدد ٤٥٨ (٢٧) (اول تشرين الاول ١٩٦٠).

اولا : فيما يتعلق بقضية زيادة الرواتب من جراء غلاء المعيشة ، تزاد رواتب الموظفين وفقاً للنسب التالية :

١ ـ الرواتب لغاية ٥٠٠ ليرة لبنانية شهرياً تضاف اليها زيادة قدرها ١٠ بالمئة مع حد ادنى عين بـ ٢٥ ليرة .

ب ـ الرواتب التي تفوق ٥٠٠ ليرة لبنانية شهرياً تضاف اليها زيادة قدرها ٨ بالمئة مع حد اعلى عين بـ ٦٥ ليرة على ان يكون الحد الأدنى ٥٠ ليرة .

ج ـ تعتبر رواتب ١٩٦٠ اساسا لحساب الزيادة وتسري هذه الزيادة ابتداء من اول حزيران ١٩٦٠ .

د ـ تعتبر الرواتب في سنة ١٩٦٠ اساسا لحساب التعديلات العائدة لغلاء المعيشة في حال ارتفاعها في المستقبل .

ثانيا : تعويضات الصرف من الخدمة . اخذ الفريقان علما انه لا يوجد قيد الدرس مشروع لتعديل قانون العمل من قبل السلطات ، والفريقان بانتظار هذا التشريع يعلنان موافقتهما على التوقف عن درس القضية .

ثالثا : ان رواتب ايام الاضراب تدفع بكاملها . وقد وقع البيان المتضمن هذه النقاط كل من نقابة الموظفين وجميعة اصحاب المصارف .

هكذا حقق الاضراب غايته ونال موظفو المصارف زيادة في الرواتب تتراوح بين ٢٥ و ٦٥ ليرة شهرياً مع وجود مفعول رجعي للاتفاق حتى شهر حزيران الفائت .

أما اضراب عمال شركة «ليبكو » لتوزيع البترول فان المفاوضات بشأنه كانت لا تزال مستمرة حتى كتابة هذه السطور وقد ابدى العمال المضربون صلابة في النضال من اجل مطالبهم بزيادة الاجور وقد تعرضوا للاعتداء من قبل بعض قوى الامن فاحتجت الاتحادات العمالية للمسؤولين مطالبة بوقف اي اجراء تعسفي ضد العمال .

اتهامات مرتجلة : على ان الجدير ذكره هو ان الاجتماعات التي عقدها ممثلو النقابات المتحدة والاتحادات النقابية الاخرى مع المسؤولين في الدوائر الرسمية قد تخللتها احاديث مستفيضة عن موجة الاضرابات واسبابها الرئيسية ، لا سيما ارتفاع اسعار المعيشة ، وكان بعض الوزراء قد لمح في الاجتماع الوزاري الى تقرير مرفوع من احد الاجهزة يقول بأن النشاط الاضرابي وراءه ايد اجنبية .

استغـــرب النقابيون والعمال صدور مثل هذه الاتهامات الاعتباطية عن هيئات مسؤولة ، بالرغم من اقرار فريق من الوزراء بينهم وزير التصميم ووزير الاقتصاد الوطني ووزير العدلية .

- واعتراف حتى الحكومة ككل ـ بأن موجة غلاء المعيشة في البلاد لا تطاق وان السلطة عازمة على ايجاد « حلول جذرية » للحالة .

لا احد ينكر ان جهات اجنبية مشبوهة تبغي استغلال هذا الظرف او ذاك لتعكير جو البلد والافادة من بعض التطورات السلبية ، بتحقيق غايات سياسية معنية . ولكن ان تلصق التهم جزافاً بالفئات الكادحة المناضلة من أجل حقوقها التي تعترف بها السلطة نفسها ، فأمر يثير التساؤل حقاً .

ماذا في الجو ؟ ـ ان مثل هذه الاتهامات لا يمكن تفسيرها في هذه المرحلة الا انها مقدمة لمحاولات مشبوهة وغايتها النيل من الحركة النقابية والحد من حرياتها واضطهاد قادتها . ان

الطبقة العاملة التي بذلت الكثير من التضحيات للحصول على بعض مكاسب الحرية النقابية ، واهمها حرية الاضراب حين تدعو الضرورة ، سوف تقف بقوة ضد اية محاولة من هذا النوع .

ثم هناك امران مهمان ينبغي التوقف عندهما :

الاول : قول وزير التصميم الدكتور رفيق شاهين ، بأن زيادة الاجور لا تحل مشكلة غلاء المعيشة وان الحكومة تبحث عن « حلول جذرية » تمنع اسباب الشكوى « وتحول دون وقوع الاضرابات » .

يجب الايضاح اولاً ان « الحل الجذري » للقضية في ظل نظامنا الاجتماعي ابعد بكثير من متناول يد الوزير ، فمثل هذا الحل لا يتم الا في نطاق نظام اجتماعي أكثر عدالة وأكثر انسجاماً مع مصالح الطبقات الكادحة .

صحيح ان زيادة الاجور وحدها لا تحقق كل شيء ، ولكنها جزء لا يتجزأ من أية محاولة لتخفيف الاعباء عن الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل ، هذه المحاولة التي تشمل ايضاً تخفيض اجارات السكن وتخفيض اسعار الادوية والمواد الغذائية الضرورية ، وبديهي ان ذلك لن يتحقق الا خلال نضالات الطبقة العاملة .

أما « الابحاث » الروتينية في لجان ولجان - متسلسلة متشابكة ، فلن يتمكن من الوصول الى حلول « نهائية » لانه مهما بلغ اخلاص اعضاء هذه اللجان فلن يستطيعوا وحدهم الوقوف بوجه الفئات المستغلة التي ينال اي اتجاه اصلاحي من مصالحها الخاصة .

في الواقع ان الاضراب او عدمه شأن من شؤون العمال انفسهم فهم يقرون اي موقف ضمن نطاق مصلحتهم الجماعية ، ووفقاً لشروط عملهم ومتطلبات حياتهم ورفاههم . واخشى ما يخشاه المخلصون ان يصبح المجلس المقترح وسيلة لتقييد حق الاضراب وخنق النضال العمالي في سبيل حياة افضل .

ان النص الذي يتضمنه قانون العمل الآن بصدد الاضراب يفرض ان تنذر نقابة العمال وزارة العمل خلال مهلة معينة بنيتها في اعلان الاضراب وتوضح اسبابه وعلى الوزارة ان تتصل بالفريقين المتنازعين ليجريا مفاوضات تحت اشرافها من أجل حل النزاع حبياً . فاذا تعذر الحل كان الاضراب مشروعاً . والواقع ان اي اضراب عمالي في هذه المرحلة ، لم يقع عفوا ، بل بعد مفاوضات طويلة تستمر اشهراً ، واحياناً سنة . يكون فيها جانب النزاع الأخر - رب العمل - متصلباً ازاء مطالب العمال .

ان الطبقة العاملة لن تقبل ان يتحدد طموحها في سبيل حياة افضل ضمن اي اطار وهي تدرك ان مثل هذا الطموح مشروع واساسي في حياتها وستسعى اليه دائماً في نطاق الحريات العامة والنقابية التي يكفلها الدستور والقانون ، والتي من اولى مهماتها الحفاظ عليها والدفاع عنها بحزم .

* * *

« اللجنة التحكيمية » لقضايا العمال
محاولة لخنق النضال النقابي في لبنان[1]

طرح في الوسط النقابي مؤخراً اقتراح خطير ، يهدف الى تكوين لجنة تحكيمية لقضايا العمل ، تعطى صلاحية اتخاذ المواقف النهائية عند بحث العمال حول الاجور وشروط العمل .

وهذا الاقتراح هو محاولة من بعض المسؤولين والقادة النقابيين لوضع حد لسلسلة الاضرابات العمالية التي اعلنت اخيراً او هنالك تحضير لاعلانها ، والتي تطالب جميعها برفع الاجور لمواجهة غلاء الاسعار المتزايد . او مجرد تطبيق قانون العمل القائم من حيث تحديد ساعات العمل وتحقيق الاجازات .

وقد جرت اتصالات بين وزير العدل ورئيس جامعة النقابات مع بعض المسؤولين والنقابيين الاخرين ، من اجل دراسة اقتراح لجنة التحكيم هذه .

والاقتراح كما شرحه لنا اصحابه يتلخص بتأليف لجنة تحكيمية خاصة تكون مكونة على الشكل التالي :

٤ مندوبين عن العمال

٤ مندوبين عن المسؤولين الحكومين .

٤ مندوبين عن ارباب العمل .

وتتلخص مهمة هذه اللجنة ببحث جميع القضايا العمالية المتعلقة بخلافات العمال مع ارباب العمل سواء الناجم عن قضايا مبدئية تتعلق بالاجور ام اي موضوع آخر . ويكون لهذه اللجنة صلاحيات واسعة .. منها عدم السماح للعمال بالقيام باي اضراب اذا لم توافق اللجنة عليه : يعني يجب عرض كل القضايا على اللجنة قبل التفكير باتخاذ موقف آخر ، خاصة وان هذه اللجنة ترفع تقاريرها لمجلس الوزراء مباشرة .

اعتراضات اساسية :

ان الاعتراض الرئيسي يقوم على فكرة هذه اللجنة التحكيمية بالشكل الذي طرحت فيه . فالمعروف ان القضايا العمالية تبحث حالياً بين نقابات العمال وارباب العمل مباشرة او باشراف مديرية العمل والشؤون الاجتماعية . وهذه الصيغة القائمة حالياً تتيح درس المشاكل المختلف عليها بروح ايجابية وبالاستفادة من خبرة وجهود مديرية الشؤون الاجتماعية . وحتى هذه الاضرابات التي اعلنتً اخيراً والتي يحتمل وقوعها اذا لم تحل قضايا عمالية اخرى ملحة ، هذد الاضرابات لم تعلن الا بعد اتصالات متكررة بين العمال واصحاب العمل باشراف السلطات .

ان لجوء العمال الى الاضراب بعد فشل جميع الاساليب الاخرى من اجل تأمين حقوقهم ، هو حق مشروع من حقوقهم الاساسية ، التي لا يجوز التضييق عليها أو خنقها .

---

(١) « الصحافة » ، العدد ٤٥٩ (٢٨) (٨ تشرين الاول ١٩٦٠) .

مشروع « لجنة التحكيم » فيه شيء كثير من هذا التضييق والخنق .

فمن حيث تكوين اللجنة ، يظهر اولاً ان اتباع قاعدة اعتبار الدولة حكماً ، المعترف فيه دولياً . لا تؤمن حقوق العمال في لبنان ولا في البلدان المماثلة لوضعه السياسي حيث تكون سياسة الدولة بعيدة نسبيا عن تفهم مشاكل الطبقة العاملة من جهة وحيث يسهل على المتمولين اصحاب النفوذ ، الضغط على اجهزة الدولة الادارية ، بالرشوة او غيرها . وهكذا يظهر مباشرة ان الاعضاء الحكوميين في لجنة التحكيم سيقفون دائماً او غالباً الى جانب اصحاب العمل وتصبح لجنة التحكيم اداة تعطيل لحقوق العمال .

ان لجنة التحكيم ستكون اداة خطيرة لاضاعة وقت العمال بالدراسات الفنية التي لا تنتهي .. لقضايا حياتية عاجلة لا تحتمل التأجيل الطويل وبعد الدراسات الطويلة تحت توصيات « لجنة التحكيم » الى مجلس الوزراء لدراستها ، ويمكن ان يؤجل مجلس الوزراء دراستها او يعيدها للجنة « لاستكمال » بعض نواحيها .

وهذا الوقت الذي يضيع في الدراسات الطويلة قد يستخدم في نفس الوقت لمحاولات تفرقة صفوف العمال بالترغيب والترهيب خصوصاً في مرحلة لم يستكمل فيها التنظيم النقابي بعد كل ضروريات قوته .

واخيراً .. والحقيقة التي لا يجوز اغفالها هي ان على العمال ان يحلوا قضاياهم بانفسهم .. ان يثبتوها بانفسهم في اجتماعاتهم بصورة ديمقراطية وينطلقوا لملاحقتها . ثم في اتخاذ المواقف السليمة منها مباشرة ودون اللجوء الى لجان لا عمل لها سوى تضييع وقت ممثليهم وتأخير تحقيق مطاليبهم .

إن العمال لهم وحدهم حق اعلان الاضراب او عدم الاضراب ، وحق الاضراب حق مقدس متعارف عليه دوليا ينبع من واقع حرية الفرد والجماعة التي تقرها التشريعات الديمقراطية وشرعة الامم المتحدة .

ان الحركة النقابية في لبنان ستظل تناضل لاحترام حقوقها وحرياتها النقابية كاملة ، لانها جزء لا يتجزأ من نضال الطبقة العاملة وطموحها في سبيل حياة افضل .

* * *

ماذا وراء التلويح بحل نقابات المصالح المستقلة ؟(١)

شيء خطير راحت تتكشف عنه احداث الايام الأخيرة ، من خلال الحركة الاجتماعية الواسعة التي يشهدها لبنان والممثلة بمطالب الفئات الكادحة بوضع حد لارتفاع اسعار المعيشة ، وزيادة الاجور ، وتحقيق الضمانات الاجتماعية وخفض اجازات السكن .

هذا الشيء هو محاولة بعض المسؤولين استفزاز الحركة النقابية العمالية ودفعها الى اعمال قد تؤخذ مبرراً لاضطهادها .

اعلن مؤخراً ان وزير الوصاية على المصالح المستقلة والشؤون المائية والكهربائية اقترح حل نقابات عمال المصالح المستقلة ، ومنها الكهرباء ، سكك الحديد ، الريجي وغيرها

---

(١) « الصحافة » ، العدد ٤٦٠ (٢٩) (١٥ تشرين الاول ١٩٦٠) .

مستنداً الى فتاوى قيل ان وزارة العدل اصدرتها بصدد هذه النقابات .

اما مناسبة اقتراح معالي الوزير ـ اذا صح وهذا المرجح ـ فهي بالطبع قيام نقابات هذه المصالح بتقديم مطالب لاعضائها العمال واهمها زيادة الاجور والمنح ، بسبب غلاء المعيشة الفاحش .

تبقى فتاوى وزارة العدل وهي فعلاً تستحق التوقف عندها لانها جاءت ايضاً في هذا الظرف بالذات ، ومع توقيت رفع المطالب العمالية الى السلطات المسؤولة .

ينبغي التنويه اولا بحقيقة اساسية هي ـ كما صرح لنا امين سر النقابات المتحدة ـ ان المطالب العمالية مشروعة واضحة وسيظل العمال يلاحقونها بمختلف الوسائل حتى تتحقق . والرد بالتهديد بحل النقابات لا ينفي وجود مطالب شرعية للعمال ولا يلغيها . والشيء الاخر هو ان مستندات فتاوي وزارة العدل القائلة بان عمال المصالح المستقلة اصبحوا موظفين . وبالتالي لا يحق لهم تأليف النقابات او الانتساب الى نقابات . هذه المستندات لا تقوم على أساس واقعي ، فضلاً عن ان الحق المكتسب قد تخطاها . إذا وجدت .

فالمعروف ان عمال المصالح المستقلة يخضعون لملاكات خاصة بهم واحوالهم من وجوه كثيرة تختلف عن احوال الموظفين العاديين ولا ينطبق عليهم قانون الموظفين .

مثلاً : ان قانون الموظفين يحدد الدوام الرسمي للموظف بست ساعات تبدأ في الثامنة وتنتهي في الثانية بعد الظهر ، بينما يعمل عمال المصالح المستقلة ثماني ساعات ، شأنهم شأن عمال المؤسسات الخاصة .

مثال اخر : ان الموظف يفيد من الترقيات الآلية ، ويتمتع بضمان صحي واجتماعي وتقاعد ، وهي اشياء يحرم منها عمال المصالح المستقلة ، الذين يفيدون من قانون العمل وبعض المكتسبات الاخرى التي حصلوا عليها بنضالهم الدائب .

اذن ليست هناك مطابقة بين اوضاع هؤلاء العمال واوضاع الموظفين ، الاّ من حيث انهم يعملون في مؤسسات تتبع الدولة .

حتى لو افترضنا جدلاً بأن عمال المصالح المستقلة موظفون ، فهذا لا ينفي حقهم المكتسب بالتنظيم النقابي الذي تكرس منذ عشرات السنين . فقد استعادت الحكومة شركة الكهرباء عام ١٩٥٤ وهكذا استمرت النقابة ست سنوات حتى الآن لم تكتشف الحكومة خلالها ان العمال « موظفون » ؟

فلماذا هذه اليقظة الآن على « موظفية » عمال المصالح المستقلة ؟ الأنهم يطالبون بمطالب مشروعة ؟ ..

مهما يكن الامر فان الحركة النقابية سوف تقف صفاً واحداً للدفاع عن الحرية النقابية لعمال المصالح المستقلة وليس التلويح بحل النقابات ، بدلاً من حل قضاياها ، الا نوعاً من الاستفزاز للحركة النقابية باجمعها ، وهي تنظر اليه بحذر ووعي ، مستمرة في معالجة قضايا العمال ومطالبهم المشروعة .

* * *

لن يتراجع الشعب أمام تعسف شركة الاي . بي . سي . الاستعمارية[1]

● تهديد الشركة بتسريح دفعة جديدة من العمال تعبير عن استهتارها بمصالح طرابلس .

● الشركة تتخذ من التسريح سلاحا للضغط السياسي ولخلق الاضطرابات والفوضى الاجتماعية .

● كفى حكام لبنان تهاونا مع الشركة التي تنهب بترول العرب .

ايها الشعب

بعد ايام تنتهي مدة الانذار الذي وجهته شركة نفط العراق الى كافة موظفيها وعمالها بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني تعلن فيه عن نيتها بتسريح ٤٠٠ عامل من مركزها بطرابلس ، واستعدادها لدفع تعويضات لمن يقدم استقالته ! مغتنمة فرصة عرض مشروع الضمان الاجتماعي لتخويف العمال من تحويل تعويضاتهم الى صندوق الضمان ودفعهم الى الاستقالة فورا ، بنشر جو من البلبلة والتشويش حول هذا الموضوع ، وهكذا وجد العمال انفسهم وخاصة من امضى فترة طويلة في خدمة الشركة ، مجبرين على الاختيار بين البطالة مع قبض التعويض ، او البقاء مع تحويل التعويض الى صندوق الضمان . وبالفعل لقد استقال عدد كبير منهم تحت الضغط الذي يقوم به شخصيا مدير الشركة المستر تومبسون ، رغم انهم يودون متابعة اعمالهم وكلهم يدركون ان مصيرهم البطالة او الهجرة .

وبذلك سينضم فوج جديد من العاطلين عن العمل الى افواج المسرحين سابقا ، والذين لم يجدوا عملا حتى الان رغم مراجعاتهم واضرابهم وصيامهم واعتصامهم في بيروت ووعود الحكام باعادتهم الى اعمالهم. فيبلغ عددهم اكثر من الف مسرح يعيلون الف عائلة ! ..

اننا نسأل الشركة ما هي الغاية والدوافع الحقيقية من هذه الاجراءات ، ونحن نعلم ان اعمال الشركة قد توسعت بعد مد انبوب جديد يصب في طرابلس،وازدياد كمية النفط التي تشحن من طرابلس اكثر من اربعة ملايين طن ! ولماذا يقتصر التسريح على قطر لبنان دون باقي الاقطار العربية التي تعمل فيها الشركة ؟

اننا نستغرب لجوء الشركة الى التسريح التعسفي وخاصة بعد تصريح الحكومة اللبنانية عن عزمها على مفاوضة الاي . بي . سي . لتعديل الاتفاقية المجحفة بحق لبنان المعمول بها حاليا . فهل المقصود من هذه التدابير الضغط على لبنان كي تتراجع الحكومة عن مطاليبها ؟ .. وهل يجوز استعمال رغيف العامل وسيلة للضغط والمساومات السياسية ؟ .. ام ان الشركة تريد توفير المبالغ التي تدفعها لخزانة الدولة على حساب العمال الكادحين ؟ ..

ومن المؤسف ان الحكومة لم تتخذ حتى الان التدابير الضرورية لردع الشركة عن التسريح وتلافي الازمة قبل وقوعها .

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧ .

ايها الشعب

لم يكف الشركة الاستعمارية انها تنهب بابخس الاثمان البترول الذي ينبع من وطننا ويمر في ارضنا ويصل الى الناقلات بجهد عمالنا كي تنقله الى بعيد لتغذي به مصانع اوروبا ومحركاتها وتنشر الدفء والحياة فيها ، فتبخل حتى بتشغيل بضع مئات من مواطنيينا .

لقد مضى عهد الاستعمار والوصاية ، وانتهى حكم السفارات والشركات الاجنبية . وان وعي شعبنا قد تطور وازداد ، ومن حقه ان ينعم بخيرات ارضه وثرواتها التي ينهبها المستعمرون وسيحمي حقه بنضاله ودمائه .

اننا نحذر الشركة من تماديها في الاستهتار بحقوق عمالنا ومصالح شعبنا ، وتمردها على القوانين والاتفاقيات المعمول بها وتجاهلها للحكومة اللبنانية المنتدبة من قبل الشعب لرعاية مصالحه . وندعوها للتريث في التسريح ريثما تتم المفاوضات مع الحكومة وايجاد حل يضمن مستقبل العمال وحقوقهم .

ونطالب الحكومة ان تضع سياسة بترولية واضحة تحمي حقوق بلادنا وجماهير شعبنا ، وان تتحمل مسؤولياتها للدفاع عن حقوق المواطنين والضغط على الشركة التي تستعمل طرقاتنا وموانئنا واراضينا وتتمتع بامتيازات واعفاءات جمركية وضرائبية مقابل مبلغ ضئيل تدفعه لخزانة الدولة ، فتجبرها على ابقاء العمال في مراكزهم ووقف التسريح التسعفي الموجه ضدهم لحرمانهم من مورد عيشهم .

كما اننا ندعو العمال للتضامن والنضال للدفاع عن حقوقهم ، ونهيب بجماهير طرابلس لمساندة العمال في معركتهم والوقوف صفاً واحداً لتحطيم مؤامرات الشركة الاستعمارية ، والنصر دوماً لجماهير العمال الكادحين .

١٩٦٠/١٢/٢٢ **حزب البعث العربي الاشتراكي في طرابلس**

* * *

حول التنظيم النقابي في الجمهورية العربية المتحدة[١]

يشمل هذا التعميم عددا من القضايا الاساسية التي يهم الحزب معالجتها في المرحلة الحاضرة . (....) .

أولا ـ استمرار حملة اضطهاد التنظيم النقابي والقادة النقابيين في ج . ع . م .

ان طبيعة الحكم الفردي في الجمهورية العربية المتحدة التي أوضحتها النشرة الدورية الثانية ومقررات المؤتمر القومي الرابع تحتم وجود واستمرار التناقض بين الحكم وبين المنظمات الشعبية ، وتجعل من اسلوب الحكم التعسفي اداة قمع ارهابية موجهة على الدوام

---

(١) القيادة القومية ، التعميم الشهري رقم ٢ ، منتصف كانون الثاني ١٩٦١ ، سري وخاص بالقيادات . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء السادس ، ص ١٣٤ ـ ١٣٧ .

الى كل جانب من جوانب التنظيم النقابي (الذي يخرج عن التوجيه المباشر والهيمنة الكلية للحكم ، والذي يستوحي سياسته وأسلوبه من رغبات ومصالح الاعضاء النقابيين) .

لقد نجح الحكم القائم في ج . ع . م . في تصفية التنظيم الشعبي في الاقليم الجنوبي قبل الوحدة وايجاد هيئات نقابية وتنظيمات شعبية تكون ادوات في يد الحكم يستفيد منها لترسيخ الحكم الفردي وضرب الحركات الشعبية والنقابية الممثلة لارادة الجماهير والمعبرة عن مصالحهم السياسية والاقتصادية .

وبعد الوحدة حاول الحكم مستفيدا من الدعم الشعبي الذي حصل عليه نتيجة للوحدة ان ينقل تجربته البيروقراطية الى سوريا . فبعد ان تم له تصفية الاحزاب السياسية ، توجه الى شل نشاط العناصر التقدمية القيادية ، عن طريق ابعادها عن مراكز القيادة في التجمعات الشعبية ، وفي الوقت نفسه عمل على سلب تلك التجمعات والتنظيمات كل الحقوق التي تجعلها اداة تعبير حرة عن رغبات ومصالح منتسبيها .

ان المنظمات النقابية في سوريا ، والطلابية في اقليمي الجمهورية كانتا في الفترة الاخيرة هدفا دائما لنشاط محموم من اجهزة الحكم البوليسية ، لاخضاعها ووضعها تحت سيطرتها الكاملة .

لقد كان قانون العمل المتبع حاليا في الجمهورية العربية المتحدة ، والذي يحرم العمال من كثير من حقوقهم الاولية واهمها حق الاضراب هو الواسطة التي استخدمتها السلطات لتمزيق وتفكيك لحركة النقابية في سوريا . فبالاضافة لحرمانه العمال من حق الدفاع عن مصالحهم عن طريق الاضراب عمل على التدخل في كيفية تشكيل النقابات نفسها حيث حول النقابات المركزية الكبيرة - والتي هي بطبيعة الحال اقدر واقوى على الدفاع عن حقوق العمال - الى منظمات صغيرة جزئت حسب الحرفة اولا ومن ثم حسب المنطقة . كما ان سلسلة من البلاغات الوزارية منها البلاغ المؤرخ في ٤ - ٤ - ١٩٦٠ حرمت النقابات من كل صلاحياتها وابسطها كيفية صرف وارداتها ، وجعل صرف اي مبلغ لشؤون النقابة مرهون بموافقة وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

ويمكننا ان نلخص اسلوب السلطات في ضرب الحركة النقابية في الاجراءات التالية :

١ - تجزئة النقابات وتقسيمها وتفتيتها .

٢ - حرمان النقابات الموجودة حاليا من الصلاحيات الفردية التي تمكنها من القيام بواجباتها في الدفاع عن حقوق العمال عن طريق سن قانون العمل الجديد .

٣ - اضطهاد القادة النقابيين بواسطة التهديد والاعتداء والتسريح من العمل والاعتقال .

٤ - التسريح والطرد الكيفي لمجموعات كبيرة من العمال بقصد تهديد الطبقة العاملة في رزقها وارهابها .

٥ - حث العمال على عدم الاشتراك في النقابات ونشر المفاهيم المعادية للنضال العمالي بين صفوف النقابيين .

٦ - التدخل في الانتخابات النقابية من قبل سلطات المباحث وتزوير نتائج الانتخابات .

٧ - اخضاع الترشيح للمناصب القيادية في النقابات الى اجهزة الاتحاد القومي - وقد

تم « شطب » لوائح انتخابية كاملة لان اعضائها لم تتم « تزكيتهم » من قبل الاتحاد القومي .

ان هذه الاجراءات رغم طبيعتها التعسفية وأسلوبها القسري ، لم تحقق النجاح الكامل الذي يبتغيه الحكم في السيطرة على الحركة العمالية ، فاوعز الحكم لاجهزة الامن والمباحث بحملة ارهاب ضد الطبقة العاملة وقادتها النقابيين على الاخص فشنت المباحث حملة من الطرد الكيفي والتهديد والاعتداءات وعمليات التحري والاعتقالات .

ونتيجة لهذه الاجراءات قرر مجلس اتحاد نقابات عمال الاقليم السوري تقديم استقالته الى السلطات ورفعها في مذكرته المؤرخة في ١٨ ـ ٧ ـ ١٩٦٠ والموجهة الى الرئيس عبد الناصر ، شارحا فيها اسباب الاستقالة والاعتداءات المتكررة على الحقوق النقابية للعمال مطالبا الرئيس باتخاذ الاجراءات التي توقف هذه الحملة المعادية .

ان اجراءات السلطة المحمومة ، قابلتها دوما وحدة عمالية نضالية ، وتصميم نقابي واع ، على صد تلك التجاوزات والوقوف بوجهها .

لذلك فان معركة الحرية النقابية ، لا زالت مستمرة وان الحادثة التي نوردها ادناه ما هي الا احد فصولها الاخيرة :

ففي ٢٦ ـ ١٢ ـ ١٩٦٠ اوعزت سلطات المباحث الى ادارة معامل الشركة الخماسية بنقل المناضل النقابي حمود خليفة ـ رئيس نقابة عمال النسيج التي حلتها السلطات بموجب قانون العمل الجديد ـ من محل عمله الى عمل اخر يستهدف عزله عن رفاقه العمال ، وقد احتج العمال على هذا الاجراء المخالف حتى لقانون العمل واضربوا احتجاجا . ونتيجة ذلك تدخلت السلطات وحاولت كسر الاضراب عن طريق توجيه الاتهامات للقادة العماليين . ولما لم ينفع هذا الاسلوب هاجمت الشرطة بالبنادق جموع العمال المضربين فجرح عدد منهم واعتقل عدد اخر يقدر بـ ٤٣٢ عامل جلهم من القادة النقابيين ممن كانوا اعضاء في الحزب . ان هؤلاء المناضلين يعانون الان شتى انواع التعذيب في سجن المزة خاصة نفخ البطن بواسطة الماء وقد قررت السلطات احالة عدد كبير منهم الى محكمة امن الدولة بتهم شتى احداها « التهجم على القومية العربية » وحدد يوم ١٧ الجاري موعدا للمحاكمة .

ان حركة الاضطهاد والاعتقالات بين القادة النقابيين مستمرة . كما ان جماهير العمال تقف متحفزة للدفاع عن نفسها .

ان جميع اعضائنا الحزبيين مطالبون بمتابعة ودراسة موضوع هذه القضية باهتمام بالغ وباتخاذ الاجراءات التالية :

١ ـ شرح هذه القضية للانصار والاصدقاء وتوضيح طبيعتها المعادية للحرية وللديمقراطية وبيان خطر مثل هذه الاعمال على الجمهورية العربية المتحدة ذاتها وعلى مستقبل الوحدة العربية .

٢ ـ ان موقفنا الحزبي من الجمهورية لم يتغير وان الخطة التي نتبعها هي في صميم مصلحة شعبنا في الجمهورية العربية المتحدة وجزءا من امانتنا لمسؤوليتنا في الدفاع عن الوحدة العربية . ان موقفنا من الحكم هو موقف المعارض الذي يرمي الى تصحيح الانحرافات الكامنة في جوهر الحكم وأسلوبه وليس موقف المعادي الذي يرمي لهدم الحكم والاجهاز عليه .

٣ ـ القيام بحملة احتجاج وضغط من قبل جميع المنظمات الطلابية والعمالية والمهنية على سلطات حكومة ج . ع . م لغرض وقف الحملة المعادية للحركة النقابية ، وفي سبيل اطلاق سراح القادة النقابيين المعتقلين وارجاع العمال المسرحين .

ان حملة الضغط والاحتجاج يجب ان تكون في اسلوبها ضمن خطة الحزب وان توضح انها تستهدف مصلحة الجمهورية العربية المتحدة وتستوحي هدفها من رغبتها في المحافظة على سمعة الجمهورية وعلى مستقبل الوحدة العربية ، وان تبين أن القادة النقابيين ومن ضمنهم المناضل النقابي حمود خليفة هم طليعة الحركة التقدمية العربية وانهم من خيرة المناضلين في سبيل الوحدة والمدافعين عنها وان اضطهادهم سيضعف القوى الشعبية في الجمهورية وسيسهل الطريق امام الرجعية واعداء الوحدة ، ويطلب تعميم هذا المطلب على كافة المنظمات الاشتراكية السياسية والنقابية والطلابية والاستفادة من هذه المنظمات لحماية القادة النقابيين في الاقليم الشمالي ولحماية الحركة الشعبية بصورة عامة في الجمهورية العربية المتحدة .

ثانياً ـ (...)

* * *

قوة العمال في قوة نقاباتهم ![1]

قانون العمل الجديد يحاول اضعاف النقابات !

الابحاث التي تجري بين الحكومة والنقابات لزيادة الحد الادنى لاجور العمال وحتى بحث زيادة رواتب الموظفين بعد زيادة اجور العمال ... كلها نشأت عن اضرابات العمال في الشهرين الماضيين . فلولا الاضرابات العمالية لما اضطرت الحكومة الى بحث زيادة الاجور التي يستفيد منها كل عامل . واذا كانت نتائج اضرابات العمال على زيادة اجورهم وتحسين اوضاعهم ما تزال ضعيفة فلان عددا كبيرا من العمال والمهنيين لم ينظموا انفسهم في نقابات بعد ولم يعملوا لتقوية نقاباتهم وتوحيدها في اتحاد نقابات قوي يستطيع تحصيل حقوق العمال ابناء الطبقات الفقيرة .

ولهذا فان الحكومة ما تزال تعالج بالتسويف والمساومة مطالب العمال في زيادة اجورهم ، وهي تحاول اضعاف اهمية النقابات في بعض مواد مشروع قانون العمل الجديد الذي يدرسه مجلس الوزراء في الوقت الذي استطاعت فيه الحركات العمالية في معظم البلدان الراقية ان تؤمن للعامل مستوى لائقا من الحياة .

ان التشريع العمالي الجديد اذا تحقق سيفقد حركتنا النقابية كل فعاليتها لانه يمنح الحكومة صلاحية التدخل في الشؤون النقابية والضغط على العمال .

ان المادة ٨٢ تنص على « انه يحق دوماً لكل من صاحب العمل والاجير ان يوقف بمشيئته مفعول عقد الاستخدام المعقود بينهما لمدة غير معينة » . اين هو الاجير الذي

---

(١) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (١١ شباط ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

يستغني عن عمله ويوقف بمشيئته مفعول عقد الاستخدام ؟ هناك حالة واحدة يستغني فيها العامل عن عمله ، وذلك حين عثوره على عمل آخر بشروط افضل . وهذا امر مستبعد في بلادنا .. وبالتالي فان العامل لن يشعر بالاستقرار في ظل مادة من هذا النوع ، اذ يستطيع رب العمل صرفه متى شاء ودون سبب .

والمادة ١١٦ تنص على« انه لا يعتبر انتخاب مجلس النقابة نهائيا ما لم يقترن بموافقة وتصديق دائرة النقابات في وزارة العمل » .

ما هو سبب تقييد قيام المجلس الجديد بالموافقة عليه من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية طالما ان هناك مكتب اقتراع منبثق عن النقابة يشرف على الاعمال الانتخابية بحضور ممثل عن وزارة العمل ؟ .

لا يفهم من هذه المادة سوى انها ضغط وتدخل من قبل الحكومة لا ضرورة لهما .

والمادة ١٢٦ تنص على « حق الحكومة بحل مجلس النقابة اذا اخل هذا المجلس بالموجبات المفروضة عليه بموجب القانون » .

لماذا يعود حق « حل مجلس النقابة » للحكومة وليس للهيئة العامة للنقابة ؟ مع العلم ان الهيئة العامة تمثل القاعدة العمالية للنقابة . ولها يعود حق انتخاب المجلس الذي يمثل ارادة النقابة .. وهي التي يجب ان يعود لها حق ازاحته عندما يخل المجلس بواجباته او ينحرف عنها ، وليس للحكومة .

ان هذا الحق المعطى للحكومة يضع مجلس النقابة تحت رحمتها ويمكنها من ضربه ساعة تشاء ومتى ارادت بحجة الاخلال بالموجبات المفروضة عليه .

ان الحركة العمالية لا تشعر بالارتياح لبعض مواد قانون العمل الجديد لانه لا ينصف العامل ولا يضمن الحريات النقابية ، وهي اذ تعلن عدم رضاها عن هذا القانون تطالب بالغاء المواد التي تسمح للحكومة بالتدخل في الشؤون النقابية وذلك للحؤول دون تعرض النقابات للضغط والتدخل ، ولتمكينها من القيام بدورها تجاه العمال .

* * *

مذكرة حول مشروع الضمان الاجتماعي(١)

مقدمة لمجلس الوزراء من حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان

لمناسبة دراستكم مشروع قانون الضمان الاجتماعي نود ان ننقل لكم رأينا في هذا المشروع لاننا نعتبر ان الضمان الاجتماعي حق من الحقوق الاساسية لافراد المجتمع فمن واجب الدولة التي تمثل السلطة في المجتمع ، ان تساعد الافراد على تأمين شروط مناسبة لحياتهم حاضرا ومستقبلا في حال الصحة وفي حال المرض والطوارىء .

ونحن نطالب بأن تكون دراستكم لهذا المشروع مناسبة لتعترف الدولة بمسؤولياتها في تأمين العمل والثقافة والضمانات الاجتماعية والصحية لكل مواطن .

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء الثامن ـ ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠

ان التطور الاجتماعي في لبنان ووعي الفئات العاملة لحقوقها ولمتطلبات الحياة في عصرنا قد اديا الى اثارة قضية الضمان الاجتماعي لمواجهة ضيق المعيشة الخانق الذي تشكو منه الفئات الشعبية والذي عبرت عنه اضرابات العمال في الاشهر القليلة الماضية .

واذا كانت حقوق المواطن لا تتحقق بشكل كامل في المجتمعات الرأسمالية الطبقية ، فان الضمان الاجتماعي يحقق على اية حال حدا ادنى من الضمانات لافراد المجتمع في المرحلة هذه .

لذلك فنحن نطالب الحكومة ان تقر مشروع الضمان الاجتماعي بصيغة تؤمن جديا متطلبات الاوضاع الاجتماعية في هذه المرحلة .

ان دراسة مشروع قانون الضمان الاجتماعي المقدم للبحث والذي نشر على الرأي العام وقدم للمنظمات النقابية تبين انه ليس مشروعا بالمعنى الصحيح وانما هو هيكل مشروع يتميز بخلوه من التحديدات لنسبة الاشتراكات والتعويضات وبكونه مزيجا مرتبكا من صيغة « ضمان اجتماعي حكومي » وصيغة « شركة تأمين خاصة ضد الطوارىء والشيخوخة » . وهذا ما جعل المشروع يشكو من نواقص اساسية تهدد نجاحه ، فضلا عن بعض النواقص الفنية والعامة الاخرى .

أولا : النواقص الاساسية

(١) عدم شمول الضمان لكل الفئات العاملة

ان المشروع لا يشمل سوى العمال المأجورين في المؤسسات والشركات ، دون بقية فئات العمال وعناصر الشعب المعوزة التي هي باشد الحاجة للاستفادة منه ، كالعمال المستقلين والحرفيين الصغار وصغار الباعة والباعة المتجولين .

(٢) عدم ضمان الدولة للمشروع

ان عدم ضمان الدولة للمشروع ماليا يزعزع الثقة بامكانية نجاحه واستمراره حتى ضمن اطار اقتصاره على فئات العمال المحددة فيه .

ان ضمان الدولة للمشروع ودخول موظفي الدولة في عداد مشتركيه يؤمن له دخلا اكبر من جهة ويعطيه الثقة الضرورية لنجاحه .

ويمكن للدولة ان تحصل على الموارد الضرورية لتغطية عجز المشروع بفرض ضرائب جديدة على الدخل ورؤوس الاموال الكبيرة ، كما يحصل في الدول التي تطبق نظام الضمان الاجتماعي .

(٣) طغيان الضغط الاداري على المشروع وضعف استقراره

ان التنظيم الاداري للمشروع يتميز بطغيان الاشراف الحكومي عليه :

أ ـ ان عدد ممثلي العمال في مجلس ادارة المشروع ضئيل بالنسبة لكونهم اصحاب المصلحة الاولى في تطبيقه واكثر الفئات تأثرا به .

ان المشروع ينص على حصر صلاحية تعيين موظفي الصندوق بالمدير ، وكان من

الطبيعي ان تعطى هذه الصلاحية لمجلس ادارة الصندوق .

ب ـ ان المشروع يخلو من تحديد نسب الاشتراكات والتعويضات ويقوم بتحديدها بواسطة قرارات مستقلة تصدر عن مجلس الوزراء .

ان هذه الصيغة تجعل تحديد نسبة الاشتراكات والتعويضات خاضعا للتغيير مع تغيير الحكومات والتقلبات السياسية .

اننا نقترح ادخال تحديد النسب في نص المشروع المقترح ليتمكن العمال من تحديد موقفهم على ضوئها وليعطي المشروع صيغة اكثر استقرارا . ونقترح كذلك ادخال جميع النقاط الاساسية الاخرى التي يقترح المشروع تحديدها بمرسوم في صلب قانون الضمان الاجتماعي .

ثانيا : النواقص العامة

ان المشروع المقدم لقانون الضمان الاجتماعي يحتوي بالاضافة الى النواقص الاساسية السابقة نواقص عامة نورد لكم اهمها :

١) تقصير مشروع الضمان الاجتماعي عن قانون العمل اللبناني فيما يختص بتعويض الصرف الذي ينص على ان هذا التعويض يعطى في حالات الصرف من الخدمة او بلوغ الستين من العمر او انقضاء ٢٥ سنة في الخدمة او زواج الاجيرة ، بينما قانون الضمان المقترح ينفي هذا الحق عن الذي يصرف من الخدمة دون انقضاء الخمسة والعشرين سنة في الخدمة . وعلى هذا الشكل يمكن لرب العمل صرف الاجير من عمله دون تعويض قبل مرور المدة القانونية ، فيصبح الاجير معرضا للبطالة المتفشية في بلادنا ، والتي تزيد اخطارها يوما بعد يوم .

لذلك يجب اقرار مبدأ التعويض عند الصرف من كل خدمة لدى رب العمل ، حتى قبل انقضاء المدة القانونية ، ولكي يبقى نظام الصندوق ساريا ، فبالامكان اعتبار هذا التعويض المقبوض جزئيا كسلفة من اصل التعويض النهائي الاجمالي للاجير .

٢) فيما يتعلق بحالات المرض والامومة ، يلاحظ تقصير مشروع قانون الضمان الاجتماعي عن قانون العمل اللبناني ، بتخفيض اجور ايام التعطيل المرضي الى النصف او الربع في مرحلة الثلاثين يوما الاولى وهي المدة الاعتيادية في اغلب الاحيان ، بينما قانون العمل يعطي القيمة الكاملة في مثل هذه المدة .

٣) فيما يخص التعويضات اليومية خلال فترة العجز الموقت الناتج عن طارىء عمل ، نلاحظ ان المشروع المقترح خفض هذه التعويضات من الثلاثة ارباع للاجر الى نصفه في حالة دخول الاجير الى المستشفى ، بينما نقترح ان يبقى التعويض مساويا لثلاث ارباع الاجر في هذه الحال ، لكي يضمن بشكل اوثق عائلات ذوي الدخل المحدود .

٤) حصر مشروع الضمان الاجتماعي التطبيب للمشتركين بالصندوق ، باطباء الصندوق ومستشفياته ، بينما نرى توسيع عدد الاطباء والمؤسسات الطبية كثيرا ، او حتى ترك الحرية للمريض باختيار الطبيب كما يجري ذلك في دول اوروبية عديدة تطبق هذا النظام بشرط ان يدفع الصندوق نسبة مئوية محددة من تسعيرة المعالجات المختلفة المتفق عليها ، وان تكون هناك قائمة اخرى للعلاجات التي يعترف بها الصندوق واسعارها .

٥) ان المشروع المقترح لا يحتوي على تعويضات البطالة ، وهي اقسى الحالات التي

يتعرض لها العمال ، فما هي غاية الضمانات الاجتماعية اذا لم تؤمن للعامل الخبز والحد الادنى من المعيشة في أزمات البطالة التي يتميز بها النظام الرأسمالي الحر المطبق في لبنان ؟ اننا نطالب بان يضاف الى المشروع ضمان البطالة فيدفع الصندوق نسبة مئوية من الاجر اليومي ، تنخفض مع طول المدة ، وذلك حتى يؤمن المشترك عملا جديدا .

٦) ان المشروع المقترح قد أرجأ استفادة العمال الزراعيين من صندوق الضمان الى المرحلة الثانية التي ترك امر تحديدها للمستقبل ، وهذا امر غير عادل لان امد المرحلة الاولى ربما طال كثيرا قبل بدء المرحلة الثانية .

ثالثا : غموض المشروع

ان بعض نقاط المشروع غامضة تتطلب التوضيح ، مثلا :

أ ـ ان المادة ٦١ من مشروع قانون الضمان الاجتماعي لا تحدد الجهة الملزمة بتأمين المكافآت الاجتماعية الاحسن للعمال اذا كانوا يتمتعون سابقا بمكافآت احسن من قانون الضمان الجديد ، هل رب العمل هو الملزم بتأمين هذه المكافآت ام صندوق الضمان نفسه ؟ لذلك يقتضي ايضاح هذه الناحية .

ب ـ ان مواد المشروع غامضة نتيجة سوء ترجمتها عن الاصل في لغة اجنبية .

وهكذا نرى ان المشروع بمجرد فكرته خطوة يخطوها لبنان الى الامام ، وغير انه يحتوي على نواقص عديدة في المجالات التي يتناولها ، ويغفل مجالات مهمة اخرى مثل تأمين المساكن الشعبية للمشتركين وتقسيط اثمانها ، ورعاية الامومة ومساعدتها ، وتعويضات الشيخوخة والعجز لجميع المواطنين ، ومساعدة الطلاب اثناء الدراسة بقروض طويلة الامد ، والنظر في حالات التشرد والبطالة ، والخدمات القضائية والاجتماعية والعائلية .

ان الخدمات التي يقترحها المشروع بوضعه الحالي تستطيع اية شركة ضمان تجارية خاصة ان تقوم بها وهو لا يحقق الآمال المعقودة عليه ، وهي تحرير المواطن من كابوس الخوف بضمان المجتمع لمستقبله .

ان هذه الانتقادات التي نوجهها للمشروع تهدف الى المطالبة بتصليح اخطائه واكمال نواقصه وزيادة الضمانات التي يمكن ان تتحقق فيه في هذه المرحلة من تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي . ونحن على ثقة بان اقرار المشروع بصيغة لا تقصر عن الضمانات الواردة في قانون العمل وتراعي اهم النقاط التي تطالب بها نقابات العمال والاوساط الشعبية التقدمية ، يسجل خطوة طيبة في تطور المستوى الاجتماعي في لبنان .

وان وعي العمال والعناصر التقدمية الشعبية كفيل بتطوير هذه الخطوة في المستقبل بالاتجاه الذي يؤمن حقوق المواطنين ومصلحة الشعب .

بيروت في ٢٠ شباط ١٩٦١ **حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان**

* * *

شركة الريجي لا تطبق قانون العمل على العمال(١)

مشاكل عمال الريجي هي نفس المشاكل التي يعيش فيها عمال المصانع والشركات الاخرى . وهذه المشاكل اصبحت معروفة للجميع ، ورغم ذلك فالحكومة لم تر ولم تسمع .. بعد.

ما جدوى قانون العمل اذاً ؟ .. وما جدوى كل تشريع عمالي اذا لم يكن هناك اشراف من قبل الدولة على تطبيقه ؟ ..

ان ادارة شركة الريجي تستغل عمالها استغلالا فاضحا ، متبعة اساليب تتنافى وكل ما جاء في قانون العمل .

ان اول المشاكل التي يضج منها عمال شركة الريجي هي عدم تطبيق قانون العمل عليهم . ومن مظاهر ذلك :

١ ـ ان تثبيت العمال لا يجري قبل ثلاث سنوات . واحيانا تمر اربع وخمس سنوات والعامل لم يثبت بعد !

٢ ـ العمال غير المثبتين لا ينالون اجرا على عطلة الاسبوع والاعياد .. وحتى بعد التثبيت يظل العامل محروما من عطلة الاسبوع والاعياد لمدة خمسة اعوام من تاريخ التثبيت .

٣ ـ استغلال العاملات واعطاؤهن اجورا اقل بكثير من اجور العمال . رغم قيامهن بنفس الاعمال التي يقوم بها العمال .

٤ ـ يشتغل العمال والعاملات مدة ٧ ساعات متواصلة لا يمنحون خلالها سوى نصف ساعة فقط للطعام .

هذا .. وتتبع الادارة اساليب بشعة لتفريق العمال وتمزيق صفوفهم ، كبث الروح الطائفية وخلق التكتلات العمالية القائمة على اساس طائفي ، وخلق انقسامات مصطنعة بين العمال وبين الموظفين عن طريق محاولة دفع الموظفين الى معارضة مطالب العمال مقابل اعطائهم نصف مقاعد مجلس النقابة بالرغم من ان العمال يمثلون سبعة اضعاف الموظفين . وكنتيجة لذلك تختلف وجهات النظر بين العمال والموظفين . ولا يستطيع العمال اتخاذ اي قرار حاسم لتحسين اوضاعهم ، لان نصف اعضاء مجلس النقابة ـ الموظفين ـ لا يتضامنون مع العمال لان المشكلة ليست مشكلتهم .

وهناك ايضا قصة التطبيب . ان التطبيب لا يستفيد منه سوى العمال المثبتين واستفادتهم ليست كاملة . اما العامل المؤقت فلا يحق له العلاج على حساب الشركة .. والايام التي يقضيها في الفراش بسبب المرض يحسم اجرها من راتبه . بينما يجب ان يكون التطبيب مجانيا ويشمل كافة العمال .

ان عمال الريجي اذ يعلنون تذمرهم من سوء معاملة شركة الريجي لهم ، يطالبون بتدخل الحكومة للاشراف على تطبيق قانون العمل الذي يضع حدا لمهازل الشركة مع العمال .

---

(١) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (٢٥ شباط ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

« اتحاد ارباب العمل » مؤامرة لضرب الحركة العمالية(١)

استطاع العمال بفضل تضامنهم ان ينتزعوا بعض حقوقهم المشروعة ، وان يجبروا ارباب العمل على الاعتراف بها كزيادة الحد الادنى للاجور ، وبدل غلاء المعيشة وغيرها ..

وكأن ارباب العمل قد شعروا بتزايد قوى العمال ، فتنادوا للعمل على انشاء « اتحاد ارباب العمل » للدفاع عن مصالحهم والاتفاق على الوسائل والاساليب التي يجب ان يعملوا بها للوقوف في وجه مطاليب العمال .

وجد ارباب العمل ان السلاح الفعال الذي يستعمله العمال للوصول الى حقوقهم هو التنظيم النقابي وسلاحه الاضراب ، لان الاضراب هو الذي يضع حدا لماطلة وتسويف الحكومة وارباب العمل ، يضع الحكومة امام مسؤولياتها ، ويعرّض مصالح ارباب العمل للخسارة الفادحة ، فيضطر هؤلاء للاستجابة الى مطالب العمال . ادركوا ذلك وان عليهم ان يتضامنوا لمواجهة « خطر العمال » فتوصلوا الى فكرة انشاء « اتحاد ارباب العمل » .. واذا ظنوا ان الاضراب يوصلهم الى حقوقهم فليضربوا . فالخسارة لن تلحق رب العمل بعد الان ، لان كل اضراب يحدث في اي مصنع او شركة لن يتحمل صاحبه الخسارة كالسابق ، فالاتحاد الجديد الذي يموله جميع ارباب العمل سيدفع له ما يتكبده من خسائر ناتجة عن الاضراب ، مهما طالت مدة الاضراب ، وبالتالي فان اليأس يتسرب الى صفوف العمال ، ويفشل اضرابهم ...

ان العمال مطالبون الان اكثر من اي وقت مضى بالتضامن القوي لمواجهة تضامن ارباب العمل ضدهم . ان مساعدة اتحاد ارباب العمل للمؤسسات كي تقف بوجه مصالح عمالها وتعطل اضرابهم يمكن ان تواجه بتوسيع الاضراب العمالي ليشمل جميع المؤسسات . وعندها فقط يدرك ارباب العمل وغيرهم ان لا جدوى من التآمر وان لا مهرب من الرضوخ لما تمليه مصلحة العمال .

ان خطوة تأسيس اتحاد عام لارباب العمل يجب ان تقابلها خطوة تجميع الاتحادات العمالية القائمة في اتحاد عام قوي يستطيع توحيد صفوف العمال وتأمين مصالحهم .

* * *

شركة الريجي تتهرب من تطبيق قانون العمل(٢)

منذ بضعة ايام ، اقدمت شركة الريجي على فصل ٢٠ عاملة من العمل لان مدة خدمتهن كادت تقارب السنة . ومن المعلوم ان قانون العمل يفرض على رب العمل ان يدفع شهر تعويض عن كل سنة خدمة للعامل الذي يستغني عنه . ولكي تتخلص الشركة من تطبيق هذا البند من القانون ، فانها تعمد قبل نهاية كل سنة الى فصل عدد من العاملات ، ثم تعود بعد مدة الى

---

(١) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (٢٥ شباط ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

(٢) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (١١ اذار ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

تشغيلهن دون خوف من دفع التعويض لهن في المستقبل ، لان واحدة منهن لم تشتغل سنة كاملة متواصلة . وهكذا فاننا نجد من العاملات من قضت ٦ سنوات وعشر سنوات في العمل وبالرغم من ذلك فليس لها اي حق بالتعويض .

ان هذه الاعمال ليست سوى احتيال على القانون .. والعمال يعلمون ذلك ، وهم اذا لم تتدخل الحكومة لمنع هذه الوسائل التي يعتمدها بعض ارباب العمل وبعض الشركات للاحتيال على القانون مدعوون لاجبار هؤلاء على تطبيق قانون العمل بوسائلهم النقابية الخاصة التي أثبتت فعاليتها في اكثر من مناسبة .

* * *

نواقص مشروع الضمان الاجتماعي (١)

تدرس الحكومة في هذه الايام مشروع الضمان الاجتماعي .. وقد اجتمعت الهيئات والاتحادات النقابية والاحزاب الشعبية ودرست هذا المشروع فوجدت انه بحاجة الى تعديلات اساسية لكي يحقق الغاية المتوخاة منه . واهم هذه التعديلات :

١ ـ عدم شموله لكل الفئات العاملة واقتصاره فقط على العمال المأجورين في المؤسسات والشركات ، دون بقية فئات العمال وغيرهم من ابناء الشعب الذين هم في اشد الحاجة للاستفادة منه .

٢ ـ عدم ضمان الدولة المشروع ماليا مما يزعزع الثقة بامكانية نجاحه واستمراره .

٣ ـ طغيان الضغط الاداري الحكومي على المشروع في حين ان العمال الذين هم اصحاب المصلحة الاولى في تطبيقه يجب ان يكون لهم الدور الاول في الاشراف عليه .

وهناك نواقص اخرى في هذا المشروع يجب ان يطالها التعديل ، كتقصيره عن قانون العمل فيما يختص بتعويض الصرف من الخدمة ، وحالات المرض والامومة ، والتعويضات اليومية خلال فترة العجز الموقت وغير ذلك من النواقص . فعلى الحكومة ان تنظر بعين الاعتبار الى آراء ومقترحات النقابات والاحزاب الشعبية بخصوص مشروع الضمان لتحقيق الغاية التي وضع من أجلها .

* * *

شركة الريجي تبدأ بالتسريح الكيفي (٢)

في أوائل هذا الشهر ، أصدرت شركة الريجي بيانا موجها الى العمال ، تحضهم فيه على الاستقالة ، مستعملة في ذلك أساليب الاغراء والتهديد ، مطمئنة الى مواد قانون العمل الذي

---

(١) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (٢٥ اذار ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

(٢) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (٢٥ اذار ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

يحمي تصرفاتها الرعناء ويعطيها صفة الشرعية والحق .

في الفقرة (أ) تستهل الادارة مذكرتها بتشجيع العمال على تقديم استقالاتهم ، مغرية اياهم بعلاوة اضافية تضاف الى تعويض الصرف من الخدمة ، تختلف قيمتها بحسب المدة التي قضاها كل منهم في العمل .

وفي الفقرة (جـ) تنتقل الى استعمال اسلوب التهديد ، فتقول بالحرف الواحد : « وفقا لقانون العمل ، يصرف كل مستخدم في أي وقت كان . ويمكن الاستناد الى أسباب اخلاء الملاكات لصرف المستخدمين الذين لم يتقدموا بطلب الاستقالة ، ويصرف تلقائيا . وبعد أخذ رأي رئيس الاطباء ، المستخدمون الذين ترغمهم حالتهم الصحية على غياب مضر بحسن سير الاعمال. ولا يتقاضى هؤلاء المستخدمون الذين لم يتقدموا بطلب الاستقالة ، والذين يصرفون تلقائيا ، اي علاوة على تعويض الصرف » .

واضح من هذه الفقرة ان الشركة يمكنها الاستغناء عن أي عامل في أي وقت كان ... لان قانون العمل يعطيها الحق في ذلك ، يعطيها الحق في القضاء على مستقبل العمال وتشريد عائلاتهم . ان قانون العمل قانون جائر ويجب تعديله ، انه سلاح قوي بيد أرباب العمل والشركات الاجنبية يستعملونه ضد مصلحة العمال ، دون ان تتاح لهؤلاء الفرصة للدفاع عن حقوقهم . ان قانون العمل وضع لتنظيم العلاقات بين العمال وارباب العمل .. ولتأمين الحماية والاستقرار بالنسبة لليد المنتجة والعاملة ، كي لا تتمكن من زيادة الانتاج ، لان جو الاستقرار والاطمئنان هو الجو الملائم لمضاعفة الانتاج والدخل . وكيف نأمل نحن في مضاعفة الانتاج ، وقانون العمل يستخدم كسلاح في يد ارباب العمل ضد امن واستقرار ومستقبل العامل وعائلته ؟

وفي آخر الفقرة (د) تنص المذكرة على انه « يصرف تلقائيا دون علاوة على تعويض الصرف ، العمال العاجزون جزئيا الذين لم يتقدموا بطلب استقالة » .

هؤلاء العمال العاجزون جزئيا ألم يطرأ عليهم العجز بسبب العمل ؟ .. فكيف يحق للشركة صرفهم هكذا وتعريضهم للبطالة والتشرد والجوع ؟ .. واين هو قانون العمل الذي يحمي مثل هؤلاء من ظلم الشركة واستبدادها ؟ ..

ان هذه المذكرة اعتداء صارخ على حقوق عمال الريجي وقانون العمل بوضعه الحالي اعتداء مهين على حقوق الطبقة العاملة . وسيدوم هذا الاعتداء ما دامت تلك المادة وأمثالها في قانون العمل ! ولكن العمال لن يسكتوا عن هذا الوضع .. وهم سيعملون متضامنين على التخلص من كل ما من شأنه الحاق الظلم والاجحاف بحقوقهم . ان نقابة عمال الريجي مدعوة الى الوقوف بحزم ضد التسريح الكيفي مستخدمة كل الوسائل المشروعة . وقد أظهرت وحدة العمال ومواقفهم الحازمة فعاليتها في حفظ حقوقهم في كل مناسبة سابقة . وان كافة الهيئات والاتحادات النقابية مدعوة الى الوقوف بجانب عمال شركة الريجي ضد الصرف الكيفي وغيره من التصرفات التعسفية التي تقوم بها الشركة . وستظل امثال هذه التصرفات تقض مضجع العمال ان لم يعملوا بحزم على تعديل قانون العمل الجائر .

* * *

كفى متاجرة بآلام المرضى(١)

● كبار مستوردي الادوية يربحون الملايين بطرق غير مشروعة
● فئات الشعب الكادحة لا تحصل على الدواء لغلاء اسعاره
● لا يجوز استمرار هذا الاستغلال البشع والحل بتأميم الادوية

ايها المواطنون :

لم يكف ابناء شعبنا الطيب ما يلاقونه من حرمان وظلم او يتحملونه من ازمات البطالة الاجبارية التي تحول بينهم وبين قوت عيالهم ، وايجارات المنازل في ارتفاع مستمر بحيث يعجز عن دفعها صاحب الدخل المحدود ، والاحتكارات الاجنبية والوطنية تعيث فسادا في البلاد وتعبث بقوت الشعب لتحقيق مآربها في تكديس الاموال وبناء القصور ، فاسعار السكر والارز واللحم والسمن وجميع المواد الغذائية الضرورية في ارتفاع مستمر . حتى دواء الطفل المريض ، دواء العاجز ، دواء الحامل ، دواء المرضى من كل فئة وطبقة اصبح في لبنان وسيلة للاستغلال وابتزاز اموال المواطنين الصابرين . لم تكفهم احتكارات المواد الغذائية لجمع الثروة والمال . ولم تكفهم التجارة الحرة من كل صنف من اصناف السلع لتكديس الذهب والفضة بل ابوا الا المتاجرة بآلام الشعب ، بآلام العامل والفلاح وصغار الموظفين والحرفيين لجمع الثروات الفاحشة بطرق غير مشروعة ، والمواطن يتساءل متى ينتهي هذا الليل ، اين هي الدولة ؟ اين وزارة الصحة والاقتصاد ؟ اين دائرة حماية المستهلك ؟ ولماذا يظل المجال مفتوحا لمستوردي الادوية المجردين من كل حس انساني يمتصون دماء الشعب بدون وازع او رقيب مسؤول .

فواجب الدولة حماية المواطنين المستهلكين لا حماية المستغلين . وواجب الدولة اثبات وجودها ولو مرة واحدة في صف المواطنين الكادحين .

ايها الشعب المناضل

اثبتت الدراسات التي قامت بها وزارة الصحة ان ارباح تجار الادوية غير معروفة ، وان هؤلاء يقدمون للوزراة فواتير مزورة واغلى بكثير من الثمن الحقيقي . وقد حدد القانون ربح المستورد بـ ٢٠ بالمئة و ٥ بالمئة لمستودع التوزيع و ٢٦ بالمئة للصيدلي اي ان المواطن يدفع ٥١ بالمئة من ثمن الدواء ربحا للوسطاء . لقد كانت العاطفة الانسانية تدفع الكثيرين من الصيادلة ان يخصموا ١٠ و ١٥ بالمئة للزبائن والفقراء ، واخيرا قررت النقابة منع الصيادلة من اعطاء اي خصم واجبرتهم على البيع بالاسعار الرسمية تحت طائلة الملاحقة القانونية ! .

ومشكلة الادوية هامة جدا في مجتمع كمجتمعنا حيث يطبق النظام الرأسمالي وليس هناك أي ضمان صحي واجتماعي للمواطنين . ومنذ سنوات تقوم وزارة الصحة بتأليف اللجان لدراسة هذه المشكلة وتحديد الاسعار وترفع التوصيات وتتخذ القرارات بالتخفيض ،

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٦ .

ولكن تجار الادوية بما لهم من نفوذ وتأثير استطاعوا تخريب كل هذه المحاولات وبقيت القرارات حبرا على ورق لا يلمس المواطن آثارها في حياته اليومية ، بل على العكس فان الاسعار في تصاعد مستمر ويعجز في حالات كثيرة عن تأمين الدواء لاطفاله وعياله .

واليوم وقد بلغت النقمة الشعبية على هذا الاستغلال البشع حدا تهدد بالانفجار واضطرت الحكومة لمحاولة تخفيض الاسعار واتخاذ بعض التدابير لمعالجة هذه الازمة موقتا ، يحاول كبار المستوردين رشوة بعض النواب وشراء ضمائرهم ليصوتوا ضد القوانين التي تحد من سيطرتهم واستغلالهم .

والشعب يدرك ان الفئة الحاكمة في خدمة الرأسماليين والتجار والمحتكرين وان لا خلاص الا باقامة حكم اشتراكي شعبي ، يقضي على الاحتكار والاستغلال ويحمي المواطنين ويضمن لهم العمل والعلم والصحة .

ان جماهير الكادحين تطالب الحكومة والبرلمان بتأميم الادوية ، اي ان تقوم وزارة الصحة باستيراد الادوية وبيعها للمواطنين بسعر الكلفة دون ربح . وبانتظار التأميم تطالب بتخفيض سريع وملموس لاسعار جميع الادوية وليس بنسبة ١٠٪ فقط كما تفكر وزارة الصحة .

اننا ندعو كافة النقابات العمالية والمنظمات الشعبية والمهنية ان تتشاور فيما بينها وان توحد صفوفها وان تتحمل مسؤولياتها في خوض معركة التأميم .

كل جماهير الفقراء والكادحين تصرخ بصوت واحد : امموا الدواء وليسقط الاحتكار والاستغلال ..

٥ - ٤ - ١٩٦١

حزب البعث العربي الاشتراكي بطرابلس

* * *

لن يتراجع الشعب امام تعسف شركة الأي . بي . سي .[1]

- **الشركة تتخذ من التسريح سلاحا للضغط السياسي ولخلق الاضطرابات .**
- **كفى حكام لبنان تهاونا مع الشركة التي تنهب بترول العرب .**

ما زالت شركة نفط العراق مستمرة في اعمال التسريح الكيفي للعمال ، معرضة اياهم للتشرد والجوع متذرعة بالقانون الذي يحمي تصرفاتها . فالقانون في عرفهم يحمي الشركة .. والقانون يعطيها حرية صرف موظفيها .. والقانون يمنحها حق استغلال مرافئنا وشواطئنا .. والقانون بنفس الوقت لا يحمي العمال من تعسف الشركة ، ولا يسمح للعامل ان يدافع عن حياته وحياة عائلته .. فأي قانون هذا ؟ ..

لم يكف الشركة الاستعمارية انها تنهب بابخس الاثمان البترول الذي ينبع من وطننا ويمر في ارضنا ، ويصل الى الناقلات بجهد عمالنا كي تنقله الى بعيد ، لتغذي به مصانع

---

(١) « الاشتراكي » - القطر اللبناني - (٨ نيسان ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٧٧ .

اوروبا ومحركاتها ، وتنشر الدفء والحياة فيها ، فتبخل حتى بتشغيل بضع مئات من مواطنينا ..

لقد مضى عهد الاستعمار والوصاية ، وانتهى حكم السفارات والشركات الاجنبية . ان الحكومة مدعوة الى وضع حد لاستهتار الشركة بحقوق عمالنا ومصالح شعبنا . كما انها مطالبة بوضع سياسة بترولية واضحة تحمي حقوق بلادنا وجماهير شعبنا .. وان تتحمل مسؤولياتها للدفاع عن حقوق المواطنين ، والضغط على الشركة التي تستعمل طرقاتنا ومرافئنا وأراضينا ، فتجبرها على ابقاء العمال في مراكزهم ، ووقف التسريح التعسفي الموجه ضدهم لحرمانهم من مورد عيشهم .

* * *

اول ايار عيد العمال وجماهير الشعب(1)

يا عمال لبنان نظموا نقاباتكم للنضال في سبيل : رفع مستوى الاجور ـ تطبيق الضمان الاجتماعي ـ تعديل قانون العمل الرجعي .

فالنضال النقابي هو طريق تحقيق مطاليب العمال .

يا عمال لبنان طهروا صفوفكم واتحدوا فالاتحاد العام للنقابات هو ضمانة انتصاركم .

ايها العمال الكادحون :

انتم عصب الانتاج في المجتمع ... وأكبر قوة فيه .. انتم ركيزة نضال الشعب من أجل التحرر والاشتراكية .. ان ذكرى اول ايار هي نداء لكم ان تتحدوا وتناضلوا في سبيل اهدافكم ... اهداف الشعب كله .

ايها العمال

يا جماهير الشعب :

يوم اول ايار هو يوم نضال العمال من أجل انتزاع حقوقهم والوقوف بوجه الاستغلال والطغيان .

يوم اول ايار هو رمز وحدة نضال الطبقة العاملة في سبيل مجتمع تقدمي عادل .

لقد كرّس اول ايار عيدا عالميا للعمال لأنه ذكرى أكبر انتصار حققوه بصمودهم بوجه الارهاب والمشانق ووحدة صفوفهم قبل أكثر من ثمانين عاما .

ونحن اذ نستقبل هذا اليوم العظيم نشعر باشد الحاجة الى تنظيم نضالنا العمالي في سبيل تحقيق مطاليب جماهير الشعب الكادحة ، ونشعر بالحاجة الى توحيد نقاباتنا لتقوية فعاليتنا النضالية وتحقيق انتصارنا .

ان مطالب جماهير العمال الملحة الان هي :

- زيادة الاجور ١٥ بالمائة على اساس ١٩٦٠ .

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٤ .

- تطبيق الضمان الاجتماعي لمصلحة العمال .
- تعديل قانون العمل الرجعي لالغاء التسريح التعسفي وتحسين اوضاع العمل .

ان هذه المطالب الاساسية الملحة لم يتحقق منها شيء بسبب ضعف التنظيم العمالي وتوعية القيادات النقابية القائمة .

ايها العاملات والعمال
ايها المستخدمون في كل مجالات العمل

انكم ما تزالون تقاسون من الظلم والاستغلال والتفاوت الطبقي بابشع صورة ، انكم ما تزالون تواجهون شبح المرض ومخاطر العمل والبطالة الاجبارية والفقر والجوع والتشرد . ان الاغلبية الكبرى من جماهير الشعب تمضي حياتها في فقر وبؤس ركضا وراء لقمة العيش وتحلم عبثا بالسعادة والراحة والاطمئنان . بينما المحتكرون من كبار الصناعيين والتجار المستغلين وتجار السياسة والنفوذ الاجنبي يستغلون تعب جماهير الشعب ويكدسون الارباح .

ايها العمال والعاملات

ان قوتكم في وحدتكم . والتنظيم النقابي هو الذي يوحد صفوفكم ويضمن تحقيق مطاليبكم فانتم مدعوون الى الانتظام في نقاباتكم والى تقوية هذه النقابات وتطهيرها من القيادات الفاسدة والمشبوهة التي تبني زعامتها على حسابكم مستمدة القوة من اعداء العمال وحتى من مراجع اجنبية .

ان ضم سائر العمال في نقابات منظمة اصبح ضرورة حيوية لرفع مستوى معيشة الطبقة العاملة وتحقيق اهدافها .

وان تجميع سائر النقابات والتكتلات النقابية في اتحاد واحد لجميع عمال لبنان هو الخطوة التي تضمن نجاح العمال في معاركهم ضد الاستغلال والتسريح التعسفي والظلم .

ان أمام العمال معركة كبرى لرفع الاجور وتطبيق الضمان الاجتماعي وتعديل قانون العمل ولن يضمن النصر في هذه المعارك الا قيادات نقابية مخلصة ووحدة عمالية منظمة .

ان غلاء المعيشة والتطبيب والمسكن كابوس يرهق فئات الشعب الكادحة ، واجور العمال الزهيدة اعجز من ان تواجه متطلباتهم المعاشية فمن الضروري خوض معركة جدية لزيادة الاجور زيادة حقيقية لا زيادة وهمية كالتي اقرت اخيرا .

وان تطبيق مشروع الضمان الاجتماعي بضمانات كافية للعمال اصبح ضرورة اساسية لجميع فئات العمال والمستخدمين .

اما قانون العمال الحالي مع مشروع تعديله فلا يزال قانونا رجعيا لا يمثل الا ارادة ارباب العمل من كبار الرأسماليين وحلفائهم السياسيين الاستغلاليين ، ولا يحمي مصالحهم . فقد وضعوه هم حسب رغباتهم وبواسطة نفوذهم السياسي ، دون موافقة العمال عنصر الانتاج الاساسي في المجتمع . وحتى التنازلات البسيطة التي منحها هذا القانون للعمال لا تزال مهملة غير مطبقة لا يلتزم بها اصحاب الاعمال ويعبث بها موظفو وزارة الشؤون الاجتماعية . فكثير من العمال لا يزالون يعملون اكثر من ثماني ساعات كما حددها

القانون والشروط الصحية المنصوص عليها لا زالت غير متوفرة في كثير من المعامل حيث الاخطار تهدد حياة العامل في كل لحظة ، والاجازات الاسبوعية والسنوية لا تزال غير مطبقة والحد الادنى لاجور العمال لا يزال الحد الاعلى لكثير منهم .

ايها العاملات والعمال

ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، حزب العمال والكادحين من كل ابناء الشعب يدعوكم للنضال والتضامن والتنظيم النقابي السليم لتحقيق المطاليب الضرورية التالية :

١ ـ تعديل قانون العمال الحالي برمته بشكل يحفظ حقوقهم واشراك العمال ونقاباتهم بوضع التشريعات الخاصة بالعمال وما يمس حياتهم ومعيشتهم اسوة بما يجري في البلدان المتقدمة .

٢ ـ رفع الحد الادنى للأجور وزيادتها بشكل يتناسب مع ارتفاع الاسعار الفاحش .

٣ ـ اقرار مشروع الضمان الاجتماعي بشكل يضمن جميع العمال ضد المرض والبطالة الاجبارية وْالعجز والشيخوخة .

٤ ـ تطهير الادارة الحكومية المشرفة على تطبيق قانون العمل وتكوين ادارة نزيهة مخلصة لا تخضع لأرباب العمل وتوفير الضمانات القانونية والادارية لتطبيق القانون بصدق لمصلحة العمال .

٥ ـ حماية العمال اللبنانيين من مزاحمة العمال الاجانب من غير العرب .

٦ ـ حماية الحركة العمالية من التدخل ، والنشاط الاستعماري لتكون في خدمة العمال فقط .

٧ ـ محاربة الغلاء ومسببه من احتكاريين ومستغلين للقمة الشعب .

٨ محاربة تسريح العمال الكيفي الذي تتخذه بعض الشركات للضغط على العمال والحكومة .

٩ ـ محاربة الطائفية التي يعتبر العمال دعائم ازالتها الى الابد .

١٠ ـ تأمين المساكن الشعبية وتمليكها للعمال .

ايها العمال والعاملات :

ان العمال هم عنصر الانتاج الاساسي في المجتمع ، وهم قوة كبرى تستطيع تغيير الاوضاع الفاسدة في هاذ المجتمع ، اذا عرفوا مدى قوتهم وتكتلوا وعملوا في سبيل مصالحهم ومصالح الشعب كله .

ان الاستعمار والرجعية وكبار الاستغلاليين اعداء العمال يحاربون الطبقة العاملة باثارة الانقسامات الطائفية وتحريك الفتن وشراء عملاء من صفوف القيادات النقابية لضرب الحركة العمالية النامية وتفتيتها في منظمات ضعيفة ومنع تكتل قواها وانتصارها .

يا عمال بلادنا : ان تحرير شعبنا من الاستغلال والاستبداد من الداخل وانقاذ وطننا من نفوذ الاستعمار لن يتم الا على يد جماهير الشعب المتألمة المتضامنة . والطبقة العاملة هي طليعة الشعب المناضلة لتغيير اسس النظام الحالي القائم على خليط من الرأسمالية التجارية والاقطاع والاستبداد السياسي والبيروقراطية ، وبناء المجتمع الاشتراكي الجديد حيث يزول

الاستغلال والعبودية ويعم الرفاه وتصان كرامة الانسان وحريته .

ايها العمال .. ايها النقابيون في لبنان : انكم تعرفون ان حولكم جماهير واسعة من العمال والكادحين والمظلومين في طول الوطن العربي وعرضه يعانون الفقر والظلم مثلكم ، ويتعرضون لتسلط الاستعمار والمحتكرين . ان اخواننا عمال الاتحاد المغربي للشغل يناضلون ضد مؤامرات الرجعية على وحدتهم . وفي الجزائر مئات الالوف من العمال يخوضون معركة النضال المسلح لتحرير أرضهم من الاستعمار واستغلاله . وفي العراق الاف من العمال حرم عليهم حق التنظيم النقابي الحر . وفي عدن يكون العمال طليعة الشعب المناضلة في سبيل الحرية . وفي الأردن يزج بالمناضلين النقابيين في اعماق السجون بوحشية وجبن . ان العمال العرب في الجمهورية العربية المتحدة والعراق والاردن وليبيا وسائر الاقطار العربية يناضلون من أجل حريتهم النقابية وتحسين ظروفهم . ان معركتنا ومعركتهم واحدة .

ايها الاخوة العمال : ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي خرج من صميم الشعب وانبثق من اوساط الفقراء والكادحين وناضل بلا هوادة منذ ان قام في صفوف العمال ودافع عن حقوقهم حيثما وجد وبقي امينا مخلصا لمطاليبهم ، يتوجه في هذا اليوم الخالد لجميع العمال معلنا ان نضالهم النقابي الموحد هو سبيل النصر لتحقيق مطاليبهم .. معاهدا اياهم انه سيبقى دوما يناضل معهم لتحقيق اهدافهم التي هي اهداف الشعب .

عاش اول ايار وعاشت وحدة الطبقة العاملة في لبنان والوطن العربي وفي العالم .

عاش نضال العمال في سبيل الاشتراكية .

١ ايار ١٩٦١

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

* * *

بيان الى جماهير الشعب

لنجعل أول ايار يوم النضال في سبيل الحرية والديمقراطية النقابية وضمان حقوق العمال(١)

ايها العمال .. ايها الكادحون

في اول ايار وقفت الطبقة العاملة صفا واحدا بوجه الاستغلال الرأسمالي والطغيان لتحقيق مطاليب عادلة مشروعة ، فانتصرت بفضل تضامنها ، وشقت طريق النضال من أجل تثبيت الحرية النقابية وتحقيق مستقبل افضل لجماهيرها الكادحة .وفي مثل هذا اليوم من كل

---

(١) اصدر الحزب في القطر العراقي هذا البيان، كما العديد من البيانات الاخرى ، باسم « العمال الاشتراكيون » ، ووزع جماهيرياً على نطاق واسع . انظر « نضال البعث » ، الجزء السابع ، ص ١١٨ ـ ١٢٠ .

عـام يحتفل عمال العالم بذكرى هذا الانتصار الكبير الذي سيبقى رمزا خالدا للنضال المنظم ، وحافزا لمواصلة ذلك النضال في سبيل ضمان حقوق العمال ورفع مستوى عيشهم ومنع استغلالهم من المحتكرين والمستبدين من ارباب الاعمال .

وذكرى هذا العيد العظيم تعني لجميع الكادحين والفقراء والمعذبين من ابناء شعبنا ان لهم مطاليب عادلة مشروعة هي رفع مستوى معيشتهم وانتشالهم من الفقر والجهل والمرض لحياة كريمة يسودها الرفاه والثقافـة والصحة والطمأنينة ، وانهم على حق في كفاحهم ضد استغلال الرأسمالية واستبداد ارباب الاعمال الجشعين . ويعني هذا العيد ان العمال وسائر الكادحين اذا ما اتحدوا وناضلوا نضالا منظما في سبيل هذه الحقوق فانهم لا بد منتصرون .

ايها العمال ... ايها الكادحون ... ايها المستخدمون في كل مجالات العمل في العراق ... لقد قاسيتم في العهد الملكي المباد من الظلم والاستغلال طويلا وتألمتم من الفقر والتفاوت الطبقي والامراض القتالة واخطار العمل وتعسف ارباب الاعمال وملاحقة السلطة الحاكمة واستهتارها بحقوقكم المشروعة .

وكان انبثاق ثورة ١٤ تموز الامل المحفز للقضاء على تلك الاوضاع الرجعية الجائرة ، ولكن انحراف عبد الكريم قاسم بالثورة وتصفيته لاهدافها التقدمية وتسخير الشيوعيين كل امكانياتهم لخدمة المخطط الاستعماري في اسنادهم للحكم الدكتاتوري ، وفي صرفهم الحركة الشعبية والنقابية عن الخط الوطني والقومي ، وتحويلهم الحركة النقابية الى أداة لاسناد الحركة الرجعية والاتجاه الدكتاتوري بدلا من طبيعتها الرامية لرفع مستوى العمال الاقتصادي والاجتماعي ، جعلنا نلاقي ظروفا اكثر رجعية ، وأشد استهتارا من وضعية العهد المباد . وانكم تشـهدون اليوم كيف يعمل المحتكرون والرأسماليون والمستغلون تساندهم السلطة القائمة ومن ورائها الاستعمار وسفاراتـه وشركـاته الاحتكـارية عـلى تفريق صفوفكم وتفتيت وحدتكم بشتى الوسائل من فرض العناصر الرجعية والانتهازية لقيادة النقابات ، وباستعمال الاساليب اللا ديمقراطية واعتقال العناصر النقابية التقدمية الى شراء بعض النقابيين من ذوي النفوس المريضة بالمال واستخدامهم عملاء مأجورين لضرب الحركة العمالية وتوجيهها في الطريق الخاطىء المضر بمصلحة الجماهير الكادحة . انكم تعرفون ان التنظيم النقابي ما قام الا لخدمة الجماهير الكادحة ، وانه لا يمكن ان يحقق اهدافه ما لم تكن هنالك حرية تكفل للعمال ممارسة حقوقهم الديمقراطية بالاساليب المشروعة . وان تجاوزات السلطة الحاكمة على التنظيم النقابي ومحاولتها سلب استقلاله يعني خدمة أكيدة لكل اعداء الطبقة العاملة . ان السلطة الحاكمة بالوقت الذي تندفع فيه للتآمر على حقوق الشعب وتصفية حرياته الديمقراطية نراها تبذر اموال الشعب على مشاريع غير انتاجية تخلّد بها اصنام الديكتاتورية تاركة الآلاف من ابناء شعبنا يعانون قسوة الجوع والآلام والفقر والمرض .

أيها الاخوة العمال ..

ان تحرير شعبنا من الاستغلال والاستبداد في الداخل وتخليص وطننا من نفوذ الدكتاتورية والرجعية لن يتم الا على يد جماهير الشعب المتألمة المتضامنة ، فمصلحة الوطن هي مصلحة هذه الجماهير التي تكون القوة المخلصة المعتمد عليها ، والقادرة على تحقيق التحرر والاستقلال التام . والطبقة العاملة هي طليعة هذه الجماهير المناضلة وهي الصخرة الصلبة للنضال الشعبي في معركة التحرر الشامل . ان نضال العمال يجب ان لا يقتصر على المطاليب

الخاصة بالعمال بل هو نضال الشعب كله وفي سبيل قضيته كلها . لن يقف عمالنا في نضالهم عند تحقيق انتصارات محدودة خاصة بانفسهم بل هم يدركون ان عليهم واجبا قوميا هو توسيع النضال وتنظيمه وحشد الجماهير الشعبية للسير قدما في طريق بناء الاشتراكية ، حيث يزول الاستغلال والعبودية ويعم الرفاه وتصان كرامة الانسان وحريته ..

ايها العمال .. انكم تعرفون ان حولكم جماهير واسعة من العمال والكادحين والمظلومين في طول الوطن العربي وعرضه يعانون المرض والظلم وتسلط الاستعمار والمحتكرين ، وان هذه الجماهير اذا ما توحد نضالها في حركة عمالية عربية موحدة الاهداف فانها ستكون الاساس المتين لنضال شعبنا في سبيل بناء مجتمعه الحر الاشتراكي .

ليكن يوم اول ايار ... يوم وحدة النضال الجماهيري العربي .. يوم التضامن مع الثوار الجزائريين استجابة لنداء الاتحاد العام للعمال الجزائري والمنظمات الجزائرية الاخرى .

وندعو العمال قاطبة لاعتبار يوم اول ايار ... يوم تضامن العمال الاحرار في العالم مع شعب الجزائر الثائر ... ندعوهم للمطالبة بتأميم حصة فرنسا في نفط العراق ، وبتحقيق مطاليب الشعب الجزائري المقدمة لمؤتمر وزراء الخارجية العرب .

عاش اول ايار يوم التضامن النضالي للعمال .

عاش نضال العمال العرب في سبيل الاشتراكية .

بغداد ، ١ ايار ١٩٦١

العمال الاشتراكيون

* * *

سويت اضرابات تطبيق زيادة الاجور في اتفاقيات خاصة(١)

مطالب العمال لم تتحقق كاملة

خطوة الى الامام ... واستعداد لخطوات جديدة

واخيرا حلت اضرابات عمال النسيج واضرابات موظفي المرفأ وتجنبت معظم النقابات العمالية الأخرى اعلان الاضراب على اساس اتفاقيات خاصة بين النقابات وارباب العمل على تطبيق زيادة الاجور بصرف النظر عن القانون الذي اقره المجلس النيابي .

ولقد حصل معظم العمال على زيادات تتراوح بين ٧,٥ و ١٠ بالمئة على اجورهم وحققوا انتصارا اوليا في تحصيل حقوقهم .

واذا كان هذا الانتصار ضعيفا في جميع الحالات فلم يصل الى زيادة ١٥ بالمئة على الاجور فسبب ذلك الصيغة التي اقرها المجلس النيابي وبسبب ضعف النقابات عموما الذي لم يتح لها فرض مطالبها بقوة على اصحاب العمل والمجلس النيابي والحكومة .

لقد حقق العمال الان هذه الزيادات الجزئية في الاجور بعد مطالبة طويلة بدأت منذ العام الماضي واخذت طابعا جديا في اضرابات عامة منذ أكثر من ثمانية اشهر .

---

(١) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (١٧ حزيران ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٨٦ .

وقد حقق العمال هذه الزيادات بقوتهم وحدهم . اي بفضل نقاباتهم ودعم الرأي العام الشعبي لمطالبهم الحقة . وهذا درس يجب ان تستفيد منه جماهير العمال . فالنقابات هي اهم سلاح بين العمال لتحسين ظروف معيشتهم وزيادة اجورهم . واذا كانت النقابات الضعيفة والمتفرقة الحالية لم تستطع تحصيل أكثر من هذه الزيادة الجزئية في الاجور فان تقوية النقابات هي الطريق التي يجب ان يسلكها العمال لتحسين اوضاعهم .

وتقوية النقابات تتطلب من جميع العمال الانتساب للنقابة ودفع اشتراكها والتعاون لاختيار افضل القادة النقابيين في الانتخابات وتطهير النقابات الحالية من العناصر الفاسدة . كما ان توحيد النقابات في اتحاد عام قوي يضاعف من قوة العمال ومن قدرتهم على تحصيل حقوقهم .

ان زيادة الاجور التي تحققت لمعظم العمال هي زيادة ضئيلة وامام العمال معارك كثيرة لتحسين ظروف معيشتهم .

* * *

رأي الحزب في القرارات الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة[١]

صرح ناطق بلسان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في ٢٢ ـ ٧ ـ ٦١ بما يلي :

بمناسبة القرارات التي أصدرتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة والمتعلقة بتأميم الاستيراد والمصارف وبعض الشركات واشراك ممثلين للعمال في مجالس ادارة الشركات وفي الارباح ، فان الحزب يرى في هذه الخطوات ما يدفع حياة العرب الاقتصادية في اتجاهها نحو الاشتراكية ويمهد الطريق لتحقيق المزيد من الانتصارات للشعب والمطالب لفئة العمال والكادحين . فالحزب اذ يؤكد حرصه على ضرورة مساهمة العمال في توجيه مقدراتهم يسجل تأييده لهذه الخطوات ومطالبته بتهيئة الشروط الديمقراطية التي تضمن المحافظة على هذه المكاسب تحت اشراف الشعب لدعمها وحمايتها وتطويرها .

* * *

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء السادس ، ص ١٦٣ .

حول القرارات الاشتراكية[1]

صدى التدابير الاقتصادية المتخذة اخيرا في الجمهورية العربية المتحدة

(........)

وأهم الملاحظات التي طرحتها الاوساط الشعبية التقدمية في الاقليم الشمالي على هذه الخطوات هي :

١ ـ (........) .

٢ ـ ان اشتراك العمال في مجالس ادارة الشركات وفي ارباحها بنسبة ٢٥٪ امر صحيح . ولكن نظام الحكم الحاضر الذي قتل الروح النقابية سيجرد هذه العملية من مضمونها . فعندما تفقد الحرية النقابية وتبقى سيطرة الدولة كاملة لن يكون ممثلو العمال في اية انتخابات تجري تحت تأثير المخابرات والمباحث الا ممثلين للسلطة . لذلك تتضح قيمة الحرية النقابية للعمال ، وعليهم اليوم ان يعملوا اكثر من اي يوم مضى على تحقيق حرية العمل النقابي . ولان هذه الحرية مفقودة ، فنتيجة هذه العملية إحكام سيطرة الدولة على جميع المؤسسات .

ان اشراك العمال في مجالس ادارة الشركات وفي الارباح حق لهم وأمر طبيعي ، وطبق في بعض البلدان حتى الرأسمالية منها ، وكان دوما من المطالب الملحة للحركة العمالية في بلادنا . وتظهر نتائجه الخيِّرة في جو من الحرية السياسية والنقابية ، أما في ظل النظام القائم فسيؤدي الى هضم القادة النقابيين من قبل السلطة وتفتيت وحدتهم وعزلهم عن قاعدتهم النقابية . بينما تكون هذه المشاركة في بلد يتجه نحو الاشتراكية ويتمتع عماله بالحرية النقابية مساهمة جدية في تحقيق خطة التنمية وتقوية فعاليتها .

٣ ـ (........) .

* * *

● مشروع الضمان الاجتماعي يفقد قيمته اذا لم تدخل عليه بعض التعديلات الضرورية

● الاهتمام بتعديلات النقابات امر واجب على المسؤولين[2]

الضمان الاجتماعي وضع بالدرجة الاولى لكي تستفيد منه الطبقات الكادحة ، اي طبقة العمال والفلاحين وبقية الفئات الشعبية الفقيرة .. وهذا يفترض معرفة رأي هذه الفئات في المشروع ومقترحاتها بشأنه ..

---

(١) القيادة القوميّة : النشرة الدورية ، آب ١٩٦١ . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء السادس ، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ .

(٢) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (١٩ آب ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

وقد تقدمت النقابات العمالية وبعض التنظيمات الشعبية بمقترحاتها حول هذا الموضوع ، ولكن يظهر ان المسؤولين يسيرون في اقرار المشروع وتصديقه دون الالتفات الى رأي هذه الهيئات الشعبية ودون الاهتمام بمقترحاتها .. وهذا يعني بالتالي فشل المشروع وفقدان الغاية الاساسية التي وضع من أجلها ..

والواقع ان مقترحات وتعديلات الاتحادات والهيئات النقابية والشعبية ضرورية واساسية لكي يحقق المشروع الغاية التي وضع من أجلها .. واهم هذه الاقتراحات ما يلي :

١ ـ ضرورة شمول الضمان لكل الفئات العاملة التي هي في اشد الحاجة للاستفادة منه ، وعدم حصره ـ حسب وضعه الحالي ـ بالعمال المأجورين في المؤسسات والشركات .

٢ ـ ضرورة ضمان الدولة للمشروع لكي تتوفر الثقة بامكانية نجاحه واستمراره ، كما ان ذلك يؤمن للمشروع دخلا أكبر ..

٣ ـ ضرورة تمثيل العمال في مجلس ادارة المشروع بعدد مساو لممثلي الحكومة وارباب العمل .. اي الاهتمام بعدم طغيان الضغط الاداري على المشروع .

٤ ـ قصور فوائد المشروع في بعض النواحي عن فوائد قانون العمل ، كتعويض الصرف من الخدمة ، وحالات الامومة والمرض ، والتعويضات اليومية خلال فترة العجز المؤقت وغير ذلك ..

وهناك بعض نواح اخرى غامضة يجب العمل على توضيحها ..

وان الدولة مطالبة بالأخذ بهذه المقترحات والتعديلات الاساسية والا فان مشروع الضمان الاجتماعي يصبح عديم الجدوى والفائدة .

* * *

اعتداء صارخ على العمال في شركة سيال الاستغلالية

صاحب الشركة يعتدي بالضرب على العمال الذين تجرأوا على المطالبة بحقوقهم[1] ..

تعوّد صاحب شركة سيال الاستغلالية ان يشوي جسد عماله بلسعات سوطه الحادة من آن لآخر لكي يزرع الرعب في قلوبهم ويضمن طاعتهم العمياء وصمتهم المطبق على استثماره . واضطهاده البشعين ..

ولعل هذا الطاغية كان يعتقد ان اسلوب الارهاب الذي يتبعه مع العمال يكفي لصرف انظارهم عن المطالبة بالحقوق التي يمنحها لهم قانون العمل وغيره كزيادة بدل غلاء المعيشة وتطبيق الحد الأدنى للاجور .. ولكن خاب فأله عندما قام العمال منذ بضعة ايام يطالبون بتطبيق نصوص قانون العمل عليهم واعطائهم كافة حقوقهم المشروعة .. وكمحاولة جديدة لارهاب العمال واسكاتهم اعتدى صاحب الشركة المذكورة بالضرب المبرح على بعض العمال ، ولكن هذا زادهم اصرارا على المطالبة بحقوقهم .. عندئذ لجأ الى اسلوب آخر وهو اتهام العمال بالقبض من جهات معينة لاحداث الشغب والتخريب في شركته .. ولكن العمال لم يبالوا بهذا

---

(١) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (١٩ آب ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

الاتهام بل اصروا على موقفهم بعد ان صبروا طويلا ، فهم لن يشتغلوا بعد الان احدى عشرة ساعة في اليوم وسيرفضون العمل اثناء المرض وسيطالبون بالاجازة القانونية السنوية .. ولن يسكتوا بعد الان على الشتائم والاهانات والضرب ..

ان العمال يرفضون الاتهامات الرخيصة التي يوجهها اليهم صاحب الشركة ، لانها غير صحيحة وانما غايتها اثارة الاضطراب بين صفوف العمال واعاقتهم عن المطالبة بحقوقهم ..

أما حقوقهم التي يطالبون بها والتي ينص عليها قانون العمل ، ويرفض تطبيقها صاحب الشركة فهي :

(١) العمل ثمانية ساعات في اليوم كما ينص القانون بدلا من احدى عشرة ساعة كما يجبرهم صاحب الشركة ..

(٢) اعطاء العمال اجازتهم القانونية السنوية .

(٣) الاعتراف للعمال بالاجازات المرضية التي ينص عليها القانون (من المضحك ان صاحب الشركة يعلق يافطات مكتوب فيها : ممنوع على العمال المرض اثناء العمل) .

(٤) تطبيق قانون طوارىء العمل اذا اصيب العامل اثناء العمل وبسببه (فصاحب الشركة يعلق كذلك يافطات كتب عليها : ممنوع اصابة العامل اثناء العمل . والعامل المصاب يتحمل بمفرده مسؤولية اصابته) .

(٥) احترام كرامة العمال والامتناع عن اهانتهم وضربهم من قبل اصحاب العمل ..

هذه هي مطالب العمال ، وهي مطالب مشروعة ينص عليها القانون.. والعمال مصممون على نيلها ولو اضطروا لاعلان الاضراب .. فالمسؤولون مدعوون الى اجبار صاحب شركة سيال على تطبيق قانون العمل والا اضطر العمال الى انتزاع حقوقهم بانفسهم ، مهما كلفهم ذلك .

* * *

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر اللبناني
مكتب العمال القطري

اضراب عمال المرفأ ... ونتائجه(١)

يبلغ عدد اعضاء نقابة عمال مرفأ بيروت المثبتين حوالي ٣٥٠ عاملا ، جميعهم منضمون الى النقابة ، يضاف اليهم ثلاثمائة عامل يوميين بعضهم منضم الى النقابة ايضا ، ولكن الجميع يأتمرون بأوامرها وينفذون كافة تعليماتها .

ومن المعروف انْ شركة المرفأ كانت سابقا شركة اجنبيه ، ثم انتقلت مكليتها الى رأسماليين وطنيين ـ ثم اشترتها الدولة مؤخرا بمبلغ ١٤ مليون ليرة لبنانية .

وشركة المرفأ كانت دائما تستغل عمالها استغلالا شنيعا وتبطش بهم لاقل بادرة ،

---

(١) صدرت هذه النشرة في اوائل ايلول ١٩٦١ . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الحادي عشر ، ص ٢١ ـ ٢٥ .

وتسرح منهم من تشاء دون ان تحسب حسابا لقانون او سلطة .

والحقيقة ان شركة المرفأ ليست وحدها تمثل الطغيان الرأسمالي في لبنان ، فما زال معظم الرأسماليين وأرباب العمل يسرحون من العمال من يشاءون ومتى شاءوا دون ان تستطيع السلطات المسؤولة اتخاذ اي موقف حيال ذلك .

ولم يوضع حـد لاستغلال واضطهاد الشركة الا حين تأسست نقابة عمال مرفأ بيروت عام ١٩٥٨ .. وقد استطاعت هذه النقابة برغم صغر سنها ان تقفز أشواطا كبيرة في ميدان التنظيم والتضامن بحيث استطاعت من مجابهة قوة الشركة ونفوذها الكبيرين وتمكنت من تحسين شروط العمل لاعضاء النقابة بشكل لم تصل اليه بعد معظم النقابات الاخرى في بيروت بالرغم من مضي فترة طويلة من الزمن على قيامها .

وسبب ذلك لا يكون في ان عمال المرفأ اكثر وعيا وخبرة في العمل النقابي من بقية عمال لبنان ، ولا في كونهم اوفر قوة وجرأة.. انهم كبقية العمال اللبنانيين ، حصتهم ضئيلة من الثقافة والوعي ، وخبرتهم النقابية ما زالت في طور التكوين ، فعمر نقابتهم لم يتجاوز بعد الثلاث سنوات ، يضاف الى ذلك ان عددهم محدود ـ فهو لا يزيد مع العمال المياومين على السبعماية عامل بينما يتجاوز عدد بعض النقابات الاخرى الاربعة آلاف عامل ـ كنقابة عمال النسيج وغيرها ...

والواقع ان عمال مرفأ بيروت منقسمون الى ثلاث نقابات : نقابة البحارة ، ونقابة كتبة البواخر ، ونقابة عمال المرفأ .. وقد كانوا في الاصل نقابة واحدة يترأسها محمد خليل الشرقاوي ـ رئيس نقابة البحارة الان ـ ولكن العمال عندما لمسوا انتهازية الشخص المذكور واستغلاله مركزه النقابي لمصالحه الخاصة انشقوا على انفسهم وكوّنوا النقابات المذكورة اعلاه .

واذا كان فساد القيادة النقابية السابقة هو السبب في انشقاق عمال المرفأ وتكوينهم ثلاث نقابات بدل النقابة الواحدة .. فان شركة المرفأ وغيرها من المتمولين وأصحاب المصالح يعملون ما في وسعهم لتكريس هذه التجزئة والمحافظة عليها ، لان في الوضع الحالي تفتيت لوحدة العمال واضعاف نفوذهم . كما ان هذه التجزئة تخلق عددا من النقابيين الانتهازيين المستفيدين من مراكزهم النقابية ، والذين بحكم مصالحهم يحاربون فكرة توحيد العمال في نقابة واحدة .. لان هذه الوحدة ستفقدهم مراكزهم الحالية اذا تحققت . وفوق كل ذلك فان هذه التجزئة تمكن الشركة من اضعاف شمول الاضراب بواسطة هؤلاء القادة الانتهازيين .

ولا شك ان تحرر العمال من هؤلاء النقابيين الانتهازيين يعني سيرهم خطوة كبيرة في طريقهم الى الوحدة .

وبالرغم من هذا الوضع السيء فقد استطاعت نقابة عمال مرفأ بيروت ان تقف في وجه طغيان الشركة واستبدادها .وان تفرض عليها مطالبها بالقوة . اذ كانت ، بعد ان لمست مماطلة الشركة وتهربها المستمرين ، تلجأ دائما الى الاضراب فتشل حركة المرفأ وتكبد الشركة خسائر باهظة ، وتضطرها في النهاية الى التسليم بمطالبها .

هذه النقابة الصغيرة ـ الحديثة العهد ـ وصلت الى ما وصلت اليه من القوة والتنظيم ، واستطاعت ان تحقق للعمال ما حققته ، بفضل اخلاص قادة النقابة انفسهم ، فلو كان المجلس التنفيذي لنقابة عمال المرفأ انتهازيا ـ كأكثرية المجالس التنفيذية للنقابات الاخرى ـ لكان باع

نفسه للشركة وضرب عرض الحائط بمطالب العمال . والواقع انه حصل اكثر من مرة ان عرضت الشركة مبالغ مغرية على بعض اعضاء المجلس للكف عن المطالبة بحقوق العمال .

واذا كانت نقابة عمال المرفأ تلجأ دوما الى الاضراب لحل مشاكلها ، فسبب ذلك تعنت الشركة وعدم اعترافها بحقوق العمال الا حين استعمال هؤلاء سلاحهم الاخير ، وهو الاضراب .

وقد تقدمت نقابة عمال المرفأ منذ وقت طويل بعدة مطالب الى الشركة ، ولكنها لم تجد منها سوى المماطلة والتهرب . وبعد ان يئست ـ كالعادة ـ من تحقيق هذه المطاليب عن طريق المفاوضات والوعود .. عمدت الى انذار الشركة بأنها ستنفذ الاضراب في تاريخ ٤ آب ١٩٦١ اذا لم تحقق كافة مطالبها .. ولكن الشركة رفضت الاعتراف بكافة طلبات النقابة ـ كما رفضت اجراء اية مفاوضات ـ عندئذ نفذ العمال اضرابهم ، اما مطاليبهم فكانت :

١ ـ زيادة ١٠ بالمئة على رواتب العمال في سنة ١٩٦٠ وذلك من اول كانون الثاني ١٩٦١ .

٢ ـ اعطاء الافضلية في العمل لعمال المرفأ القدامى غير المثبتين .

٣ ـ تأمين الحد الادنى لاجور العمال غير المثبتين وتطبيق النصوص القانونية عليهم .

٤ ـ تأمين الحد الادنى لاجور العمال المثبتين على اساس ساعات عملهم الاعتيادية في الشركة اي سبع ساعات .

٥ ـ تنفيذ الاتفاق الموقع بين ممثلي الشركة ومجلس النقابة حول املاء المراكز الشاغرة في صفوف العمال المثبتين . وقد شغر حتى الآن خمسة وعشرون مركزا دون ان تنفذ الشركة تعهداتهابالرغم من انقضاء سنة على ذلك .

وكان الاضراب شاملا قويا ، شل اعمال الشركة ، ووضع السلطات امام ازمة كبيرة . واخذت السفن تتراكم في الميناء وتهدد بتفريغ البضائع في الموانىء الاخرى . كما اخذ التجار المستوردون يتململون ويطالبون بايجاد حل للمشكلة لكي يستلموا بضائعهم .

ولكن المشكلة الحقيقية كانت في استمرار الاضراب بنفس القوة ونفس النجاح اللذين بدأ بهما .. كما كان مفروضا بالعمال التيقظ والحذر لاقصى حد ممكن كي لا تتمكن الشركة من التآمر على افشال الاضراب وتوجيه ضربة قاضية للعمال .

والواقع ان العمال نظموا انفسهم تنظيما دقيقا ، فتألفت فرق عديدة (الفرقة بين ١٠ و ١٥ عاملاً) وتوزعت على مختلف المداخل المؤدية الى المرفأ ، لكي تمنع تسرب العمال الآخرين الى الداخل .

ووجهت أوامر مشددة لهذه الفرق بعدم ترك امكنتها . كما تشكلت لجنة مؤلفة من بعض اعضاء مجلس النقابة مهمتها التنقل المستمر بين هذه الفرق لمراقبة انضباطها ، وسهرها على تنفيذ أوامر النقابة ، ومحاربة الاشاعات التي قد تنتشر بين العمال ـ فالشركات الاستغلالية تعمد في مثل هذه الاوقات الى نشر الاشاعات وتغذيتها بين صفوف العمال .

وهكذا توقفت حركة المرفأ تماما ، وأذاعت انباء الاضراب بعض الاذاعات العربية .

وفي نفس هذا الوقت ، كان وفد من مجلس النقابة يتابع اتصالاته بالمسؤولين لمحاولة الوصول الى حل يرضي العمال ويحقق مطاليبهم .

ولكن .. مر يومان .. وثلاثة .. والاضراب مستمر ، والشركة متصلبة في موقفها ،

رافضة الاعتراف بأدنى حق للعمال . وأصدرت بيانا زعمت فيه انها تمنح العمال اكثر من حقوقهم .. وانها لا تفقه سببا للاضراب . وقد نشر هذا البيان في اغلب الصحف ..

ووقفت الحكومة الى جانب الشركة .. وحاولت ان توجه لاضراب العمال ضربة قاضية ، لانه ليس من صالحها قيام الاضرابات والازمات في عهدها .. فأنزلت ٢٥٠ عاملا من عمال البلدية ليقوموا بالعمل مكان العمال المضربين وكانت الفرقة (١٦) وقوات من الشرطة تتجول باستمرار في مناطق المرفأ منتظرة اقل بادرة لتتحرش بهم .. ولكنهم بتنظيمهم الدقيق فوّتوا عليها كل فرصة للتدخل .

عندئذ وجد عمال المرفأ ان اضرابهم اصبح مهددا بالفشل .. وانه لا بد من القيام بعمل حاسم للحؤول دون ذلك .

وكان « مكتب العمل » الحزبي يشارك العمال في مجابهة المواقف التي يتعرضون لها ، ويوجههم باستمرار .

وتم الاتفاق على تشكيل وفود من العمال للاتصال بعمال البلدية واقناعهم بالتوقف عن العمل تضامنا معهم . كما تألفت وفود للقيام بحملة عرائض للمسؤولين تطالب بانصاف عمال المرفأ .

وأبلغ جهازنا بضرورة المساهمة في حملة العرائض هذه ...

وفي اليوم التالي ظهرت نتائج هذا العمل . فقد انهالت العرائض من كافة المناطق الى الصحف والمسؤولين تحمل تأييد الشعب لاضراب عمال المرفأ ، ومطالبة بتنفيذ مطالبيهم .. كما امتنع عمال البلدية عن العمل بحجة افتقارهم الى الخبرة المطلوبة ! ! .. ولما هددوا من قبل الشرطة اذا لم يباشروا العمل .. راحوا يعملون ولكن ببطء شديد .. واخذ بعضهم ينتهز فرصة عدم مراقبته ليتوقف عن العمل او ليرمي بعض الصناديق في البحر .. وبعضهم كان يحدث جرحا صغيرا في يده او رجله ثم يتذرع بذلك لعدم متابعة عمله ..

وهكذا استطاع العمال ان يسيروا شوطا بعيدا في انجاح الاضراب .. وفي هذه الاثناء ، كان اتحاد النقابات المستقلة الذي تنتمي اليه نقابة عمال المرفأ قد طيّر برقيات الى المسؤولين يدعم النقابة في اضرابها ، ويهدد باعلان الاضراب العام اذا لم تستجب الشركة لمطالب العمال . وفي نفس الوقت تنادى « كتبة البواخر » الى اجتماع عام حيث قرروا التضامن مع اخوانهم العمال في اضرابهم .. وهددت نقابات اخرى بالاضراب اذا لم ينصف عمال المرفأ فورا .

وهكذا استطاع العمال ان يخلقوا ضجة كبيرة حول اضرابهم ،مما لفت نظر الرأي العام اليهم ، ومكنهم من شرح قضيتهم على نطاق واسع .

وكسب الرأي العام وتأييده امر ضروري لنجاح اي اضراب ، لانه يرفع معنويات العمال ويدعم موقفهم من جهة ، ويشكل وسيلة ضغط قوية على السلطات المسؤولة للتدخل واجابة العمال الى مطالبيهم من جهة اخرى .

عندما وجدت الشركة ان كافة اساليبها لافشال الاضراب قد باءت بالفشل ، وان اتساع نطاق الاضراب أصبح وشيكا .. وان خسائرها بلغت حدا كبيرا جدا .. رأت نفسها مضطرة ازاء هذا الوضع الى الرضوخ لمطالب العمال ، واجرت معهم مفاوضات خرج العمال على اثرها بالمطالب التالية :

١ ـ زيادة ٦ بالمئة على اجرة الساعة للعمال المثبتين .
٢ ـ تطبيق قانون الحد الادنى للاجور وتحسب الزيادة على أساس الحد الادنى بالنسبة للذين كانوا يتقاضون اقل من الحد الادنى .. اي لا يقل راتب هؤلاء عن ١٣٢ ونصف ليرة لبنانية .
٣ ـ العمال غير المثبتين عند وجود عمل لهم يعملون ٦ ساعات على الاقل في اليوم .
٤ ـ تبدأ الزيادة في الوقت الذي تحدده الحكومة (اي في اول كانون الثاني ١٩٦٢) .
وهذه المطالب ان لم تتضمن كافة الحقوق التي نادى بها العمال ، فانها تحتوي على اهمها واكثرها .. والعمال عادة لا يستطيعون الحصول دفعة واحدة على حقوقهم كافة ، بل ينتزعونها على دفعات ، وبقدر ما تسمح لهم قوتهم .
من خلال هذا الاستعراض لاضراب عمال المرفأ ، يتبين لنا ان اي اضراب لكي ينجح ، ويستمر لحين تحقيق المطاليب التي اعلن من اجلها ، يجب ان تتوفر له الشروط التالية :
١ ـ ان تكون مطالب العمال واضحة ، ومرتبطة بمصالحهم مباشرة .
٢ ـ ان يكون هناك تنظيم دقيق للعمال يسيرون على هداه ، ويتقيدون به طيلة استمرار الاضراب (تشكيل وفود للمفاوضات ـ وفرق حراسة ـ دوريات .. الخ ..) .
٣ ـ العمل بسرعة على تكوين رأي عام واسع يلتف حول المضربين ويدعمهم في اضرابهم .
٤ ـ تنظيم حملة عرائض وبرقيات واسعة النطاق باسم مختلف الفئات الشعبية ، معلنة تأييد معظم طبقات الشعب للمضربين .
٥ ـ اتصال مستمر ببقية الفئات العاملة لدفعها الى التضامن مع العمال المضربين ، للحصول على المطاليب التي أضربوا من اجلها لان قضية العمال واحدة لا تتجزأ .

* * *

ادخال تعديلات النقابات على مشروع الضمان الاجتماعي ضمانة لنجاحه(١)

ما زال مشروع الضمان الاجتماعي يسير في طريق الاقرار والتصديق من قبل مجلس النواب دون الالتفات الى التعديلات المقدمة بشأنه من جانب النقابات ، بالرغم من ان ادخال هذه التعديلات على المشروع يشكل ضمانة لنجاحه واستمراره .
ونقابات العمال ، التي تعتبر مشروع الضمان الاجتماعي وضع لمصلحتها بالدرجة الاولى ، تستغرب اعراض المسؤولين عن الاخذ برأيها .. وتعلن ان عدم ادخال هذه التعديلات على المشروع معناه العمل على اجهاضه قبل ان يرى النور :
والمقترحات التي يعتقد العمال انها تجعل المشروع ذا فائدة لهم ، هي ما يلي :

---

(١) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (٢ أيلول ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الحادي عشر ، ص ٢٦ ـ ٢٧ .

١ ـ ضرورة شمول الضمان لكل الفئات العاملة وعدم حصره حسب وضعه الحالي بالعمال المأجورين في المؤسسات والشركات .

٢ ـ ضرورة ضمانة الدولة للمشروع لكي تتوفر الثقة بامكانية نجاحه واستمراره .

٣ ـ ضرورة تمثيل العمال في مجلس ادارة المشروع بعدد مساو لممثلي الحكومة وأرباب العمل .

٤ ـ التخلص من قصور فوائد المشروع في بعض النواحي عن فوائد قانون العمل كتعويض الصرف من الخدمة ، وحالات الامومة والمرض .

على كافة الاتحادات النقابية ان تتفق على تعديلات موحدة لمشروع الضمان الاجتماعي لان في ذلك ضمانة اكبر للاخذ برأيها .. وان تصر على ادخال هذه التعديلات على المشروع .

كما ان تحديد وقت البدء بتنفيذ المشروع امر ضروري جدا لان ذلك يضع الدولة امام مسؤولياتها ويضطرها الى تنفيذ واجباتها في الوعد المحدد .

اما عدم تحديد وقت البدء بالتنفيذ ، فان ذلك يعني بقاء المشروع خياليا .. لا وجود له الا في اذهان واضعيه ! !

* * *

معامل الغزل والنسيج تعود الى صرف العمال

الدولة مطالبة بتأمين حماية الصناعة الوطنية ..(١)

بدأ اصحاب معامل الغزل والنسيج يهددون بتسريح دفعات جديدة من العمال لان الحكومة لم تعمد بعد الى تأمين حماية صناعة الغزل والنسيج الوطنية والصناعات الاخرى المتعلقة بها كالالبسة الجاهزة والاسمدة وصناعة الطحين وصناعة النايلون التي تستهلك سنويا ملايين الامتار من المنسوجات الوطنية ..

ان إقدام اصحاب المعامل المذكورة على صرف العمال لا يعود الى ازمة صناعة الغزل والنسيج بمقدار ما يقصد به الضغط على الحكومة بواسطة الاضرابات التي سوف تشنها النقابات احتجاجا على صرف العمال الكيفي مما يتسبب في احراج الحكومة ويجعلها اكثر استعداداً لتفهم وجهة نظر اصحاب هذه المصانع ..

نحن نعرف الكثير عن الاحتكارات المحلية في بلادنا .. وعن جشع واستبداد الصناعيين والرأسماليين الكبار في تحديد الاسعار وفرضها على الاسواق .. ولكن كل هذا لا ينفي ضرورة العمل على حماية الصناعة الوطنية ضد مزاحمة الصناعات الاجنبية ..

وان نمو الصناعات الوطنية سيرافقه حتما نمو النقابات العمالية وازدياد قوتها بحيث يمكن لهذه النقابات ان تنتزع شروطا افضل للعمل وان تعمل على حماية نفسها من الجشع والاستغلال ..

ولا يجب ان يغيب عن بالنا ايضا ان حماية الصناعات الوطنية ستؤدي الى ازدهارها

---

(١) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (٢٦ تشرين الاول ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الحادي عشر ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

وبالتالي الى زيادة الدخل الوطني والى فتح آفاق جديدة لليد العاملة بحيث يساهم ذلك في القضاء على البطالة ..

ان اصحاب معامل الغزل والنسيج مطالبون بالكف عن التسريح الكيفي للعمال لان ذلك لن يؤدي ، بالاضافة الى تشريد عائلات العمال المصروفين ، الا الى كساد صناعاتهم وازدياد خساراتهم نتيجة للاضرابات المتوقعة ..

اما الدولة فانها مدعوة الى العمل على تأمين حماية الصناعات الوطنية لان ذلك يعني زيادة الدخل الوطني والقضاء على البطالة وخلق جو من الاستقرار النسبي ، كما انها مطالبة في ذات الوقت بتحديد الاسعار لحماية المستهلك من الاحتكارات الجشعة المستغلة .

نقابي

* * *

الضمان الاجتماعي مشروع فاشل !
اذا لم تدخل عليه تعديلات النقابات الاساسية(١)

بعد اخذ ورد طويلين .. وبعد مفاوضات عديدة بين النقابات العمالية من جهة وبين المسؤولين من جهة ثانية .. ادخلت الحكومة بعض التعديلات على مشروع الضمان الاجتماعي . ولكن هذه التعديلات جاءت بعيدة عما يريده العمال من ضمانات للمشروع كي تتوفر الثقة بامكانية نجاحه واستمراره .

لقد طالب العمال بضمان الدولة للمشروع ضمانا كليا ، وبتمثيل العمال في مجلس الادارة بنسبة النصف .

كما طالبوا ايضا بضرورة شمول المشروع لكافة الفئات العاملة ، بما فيها العمال الزراعيين . والمحوا الى ضرورة تخلص المشروع من بعض النواقص التي تجعل فائدته في بعض النقاط اقل قيمة من فوائد قانون العمل ، كتعويض الصرف من الخدمة وحالات الامومة والمرض .

واذا نظرنا الى التعديلات التي ادخلتها الدولة على المشروع نجد انها لا تقدم ولا تؤخر فيه . بل لعل الغاية منها ايهام العمال بأن المشروع قد عدل بناء لطلبهم وانه بات ملبيا لرغبتهم ..

فالدولة لم تضمن المشروع الا بمقدار ٢٥ بالمئة من مصاريف صندوق تأمين المرض فقط ، ولم ترفع تمثيل العمال الى اكثر من ثلث .. ولم تعمل على توسيع المشروع بحيث يشمل بقية العمال .

وحتى التعديلات الطفيفة العديمة النفع ، كان المسؤولون يصرحون انهم أخذوا بها نزولا عند رغبة « اتحاد النقابات المتحدة » .

---

(١) « الاشتراكي » ـ القطر اللبناني ـ (٢٦ تشرين الاول ١٩٦١) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الحادي عشر ، ص ٢٥ ـ ٣٦ .

ولكن من قال ان « اتحاد النقابات المتحدة » يمثل كافة فئات العمال في لبنان ؟ ومن يستطيع ان يزعم ان رغبات هذا الاتحاد تلبي مصلحة الطبقة العاملة في بلادنا ؟

ان اتحاد النقابات المتحدة اذا كان يضم بعض النقابات ، فيجب ان لا يغيب عن بالنا ان اغلبية هذه النقابات الساحقة تمثل فئات الموظفين والعمال ذوي الدخل المرتفع ..

ان الطبقة العاملة الكادحة الفقيرة التي تمثل الاغلبية الساحقة من المواطنين . هي صاحبة المصلحة الاولى في تحقيق مشروع الضمان الاجتماعي .. وهي التي يجب ان تأخذ الدولة بتعديلاتها لكي تضمن نجاح هذا المشروع .. وهذه التعديلات هي :

١ ـ شمول المشروع لكافة فئات العمال دون استثناء .

٢ ـ ضمان الدولة للمشروع .

٣ ـ تمثيل العمال في مجلس ادارة المشروع بمقدار النصف .

٤ ـ التخلص من قصور فوائد المشروع في بعض النقاط عن فوائد قانون العمل .

* * *

التقرير العمالي[١]
للمؤتمر القطري العادي السادس في لبنان
(كانون الاول ١٩٦١)

اولا : الواقع النقابي في بيروت :

لا بد لنا قبل مناقشة مخطط القيادة السابق للعمل في الاوساط النقابية والعمالية وقبل اقتراح مخطط العمل للعام القادم ـ من القاء بعض الضوء على الواقع النقابي في لبنان ، لكي يكون مخططنا عمليا وقابلا للتحقيق .

حتى يومنا هذا لا نستطيع القول بعد بوجود تنظيم نقابي في لبنان بالمعنى الصحيح لافتقار النقابات الى توجيه سياسي حزبي على اية نقابة من النقابات ، وللطائفية التي تلعب دورا كبيرا في توجيه النقابات وتقسيمها بشكل يصعب معه الان على اية فئة من الفئات السيطرة على الحركة النقابية ، او القيام بأي عمل خارج عن نطاق المطالب العمالية . ولا تؤخذ بعين الاعتبار سيطرة احزاب او اتجاهات معينة على قيادة بعض النقابات ، فان اي عمل سياسي تقوم به اية نقابة ، يعرضها لهزة داخلية ولانقسام العمال وترك النقابة في بعض الاحيان .

ولا يزال الخوف من خوض المعارك العمالية يسيطر على الاوساط النقابية ويشل قدرتها في امكانية تحسين اوضاع العمال وتحقيق مطاليبهم ـ ولعل السبب الرئيسي لذلك هو في فقدان النقابات ثقتها بنفسها عموما ، وانعدام التضامن النقابي وسيطرة الروح الانتهازية على معظم القادة النقابيين . ويمكننا الجزم بأن معظم الاضرابات العمالية التي تحدث في البلد ، تحركها ايد خفية بعيدة عن الوسط النقابي للوصول الى مآرب معينة ، فاضرابات عمال الغزل والنسيج

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء الحادي عشر ، ص ٤٩ ـ ٦٢ .

مثلا احتجاجا على الصرف الكيفي من قبل اصحاب هذه المصانع ، هي جزء من خطة مرسومة يلجأ اليها اصحاب المصانع المذكورة للضغط على الحكومة ودفعها لتحقيق مطالب الصناعيين التي تتلخص في ضرورة حماية صناعاتهم من منافسة البضائع الاجنبية حتى لا تتعرض صناعاتهم للكساد ويضطرون الى صرف العمال .

وهناك الى جانب ذلك مبالغ محترمة من المال تصرف على النقابات ، ولكل اتحاد او نقابة ، باستثناء القليل ، مرجع مستتر يسيره ويرسم خططه بشكل دقيق يصعب كشفه الا للقليلين . ومن جهة اخرى ، نرى حركة مدبرة ومنظمة للحد من دخول العمال في النقابات ، ولتقسيم وتفتيت هذه النقابات قدر المستطاع حتى لا تكون لاية نقابة قوة فعالة تمكنها من شل اعمال البلد في اي اضراب . والواقع ان هذه الخطة طبقت بنجاح حتى يومنا هذا ، واننا نلمس دلائل ذلك في انصراف اغلبية العمال عن العمل النقابي ، وفي الفتور الذي يسيطر حتى على العمال المنخرطين في النقابات ، حيث نجد معظم العمال في اية نقابة يعزفون عن حضور جلسات الجمعيات العمومية لنقاباتهم ، ولا يسددون اشتراكاتهم في اغلب الاحيان ، وفي التشتت النقابي الذي تعيشه نقاباتنا .

ففي بيروت اليوم اربع تكتلات نقابية متناحرة لا يجمع بينها اي تعاون (مثال ذلك : عندما دعا اتحاد النقابات المستقلة الى مؤتمر نقابي عام لبحث قضية عمال الهاتف ، قاطع اتحاد النقابات المتحدة وجامعة النقابات المؤتمر ـ ولم يلب الدعوة سوى كتلة النقابات المنفردة التي يسيطر عليها الشيوعيون ـ وحتى هؤلاء لم يحضروا المؤتمر بدافع استعدادهم للتعاون مع الغير وانما لغايات حزبية محضة) .

وقد اصدرت القيادة منذ بضعة اشهر نشرة مفصلة عن الواقع النقابي في لبنان تحدثت فيها عن التكتلات النقابية الاربعة بتفصيل ، لذلك نكتفي هنا باستعراض موجز لها :

١ ـ كتلة النقابات المنفردة :

تضم سبع نقابات ، يسيطر عليها الشيوعيون ولكنها جميعا نقابات اسمية او ضعيفة باستثناء نقابة عمال المطابع . وللشيوعيين اعضاء في مجالس بعض النقابات الاخرى ، وأصدقاء يسيرون بتوجيههم ووفق مخططهم بغية الاستيلاء على النقابات الحساسة والمهمة بجميع الوسائل . وهم يرسمون لكل نقابة اسلوبا يختلف عن الآخر ، ولكنهم يؤمنون بالوقت وبالظرف المناسب . ولهذا يتظاهرون بالقناعة بما في اليد بينما هم يعملون في الخفاء .

وعلى رأس هذه النقابات ثلاثة قادة نقابيين ، صرف الشيوعيون وقتا طويلا في اعدادهم وتدريبهم ويعتبرون من أقدر النقابيين في الاوساط العمالية وهم : الياس الهبر ، نقولا اللحام ، وميشال عازار .

هؤلاء الثلاثة بقيادة الياس الهبر يشكلون المكتب الدائم لكتلة النقابات المنفردة ، يعاونهم ما يزيد على العشرين نقابيا غير منظورين ، يقومون بتنفيذ جميع ما يطلب منهم من اعمال . وهم في الحقيقة عصب الحركة الشيوعية في النقابات والمحركون لها .

٢ ـ كتلة النقابات المتحدة :

تضم اكبر تكتل نقابي في لبنان ، وتستطيع شل حركة البلد في اي وقت تشاء . ولهذا نرى

التزاحم للسيطرة عليها على أشده بين جميع هيئات البلد السياسية وبين الدوائر الاجنبية . يسيطر عليها حاليا غبريال خوري رئيس نقابة موظفي المصارف (كتائبي) - عميل السفارة الاميركية ، تعاون ايضا مع شمعون ومع القوميين السوريين . - ليس قويا بين صفوف العمال ، ولكنه قوي بما له من نفوذ حكومي وفي الشركات الاجنبية . يكمن ضعف هذه الكتلة في كونها تضم خليطا متنافرا متباين الاتجاهات . ففيها القومي السوري والكتائبي والشيوعي والمستقل , والواقع ان معظم نقابات هذه الكتلة لا تنتمي الى العمال الا بالاسم اذا شئنا تصنيف العمال بالنسبة لاجورهم ، وهذا هو السبب الرئيسي في وقوف هذا الاتحاد مواقف لا ثورية من قضايا العمال .

فشل الشيوعيون ، حتى الان رغم جهودهم المستمرة ، في السيطرة على هذا الاتحاد .

٣ - جامعة النقابات :

بالرغم من كثرة النقابات المنضمة اليها ، فان هذه الجامعة اسم لغير مسمى ، والعديد من نقاباتها لا وجود للعمال فيها . خلقها في الماضي بشارة الخوري لكسب الشارع .. يغلب على هذه الجامعة طابع الاستجداء والاستزلام للسفارات الاجنبية ، وتسيطر السفارة الاميركية فعليا عليها . وهي تتلقى اعانة منها بواسطة الملحق العمالي في السفارة المذكورة . جميع قادة هذه الجامعة انتهازيون احترفوا العمل النقابي لتكوين الثروات . ابرزهم حسين علي حسين رئيس نقابة عمال الافران ورئيس الجامعة ، نوبار فارسيان رئيس نقابة عمال الحلاقة ، محمد علي فخرو رئيس نقابة عمال الطباعة والتجليد .

يحاول الشيوعيون منذ مدة طويلة السيطرة على هذه الجامعة .

٤ - اتحاد النقابات المستقلة :

بالرغم من وجود بعض العناصر الانتهازية فيه ، فان هذا الاتحاد يعتبر من أنظف التكتلات النقابية الموجودة . لا يمثل قوة أساسية .. يأتي في الدرجة الثالثة بعد النقابات المتحدة وجامعة النقابات من حيث القوى العمالية المنضمة اليه .. لكنه يحمل في داخله كل بذور الحياة .. القوة السياسية البارزة فيه هي للحزب التقدمي الاشتراكي ، ولكن معظم اعضائه يرتبطون به اسميا .

أما في الشمال ، فان الوضع النقابي يزداد سوءا وفسادا عنه في بيروت . فالنقابات الموجودة لا تمثل في احسن الاحوال اكثر من ٢٠ بالمئة من العمال .. والوعي النقابي عند العمال مفقود وذلك نتيجة جهلهم لاهمية التنظيم النقابي ، وشكهم في امكانية وجود نقابة شريفة مخلصة للمطالب وللعمال . وقد خلق ذلك عندهم روحا سلبية وقناعة ضمنية بعدم جدوى النضال النقابي .

وقد أدى وضع الحركة النقابية الحالي الى تمكين سيطرة الانتهازيين والنفعيين على النقابات من جهة ، والى زيادة تخوف العمال من الحركة النقابية من جهة اخرى . واسباب ذلك :

١ - ضغط أرباب العمل وصرفهم كل عامل يحاول القيام بجهود نقابية ، ووقوف مجالس النقابات موقف المتفرج من هذه التدابير .

٢ ـ تآمر مجالس النقابات الحالية مع أرباب العمل وأصحاب المصانع ، وخضوعها لتوجيه الزعامات المحلية والسفارات الاجنبية .

٣ ـ اثراء اكثرية اعضاء مجالس النقابات على حساب حقوق الطبقة العاملة .

ويمكن تصنيف القوى العاملة في الميدان النقابي في الشمال كما يلي :

١ ـ القوى الانتهازية المسيطرة على اغلب النقابات وعلى اتحاد النقابات .

٢ ـ القوى الرجعية المتمثلة بأنصار الزعامة العائلية في طرابلس .

وهاتان القوتان متحالفتان بشكل طبيعي ، وذلك ناتج عن امل القيادات الانتهازية في الاستفادة من زعامة رشيد كرامي المرشح الدائم لرئاسة الوزارة في لبنان .

٣ ـ الشيوعيون ، وهم معزولون عن العمال ، ولكن لديهم اطارات مناضلة ومدربة وواعية ، وهم يسيطرون على ثلاث نقابات (النجارة ـ البناء ـ المطابع) .

٤ ـ قوى حزبنا ، التي هي قوى وهمية في الواقع ، فهي لا تعتمد على أي تنظيم وانما على سمعة شعبية طيبة ، وعطف يتأرجح حسب الظروف .

ويوجد في الشمال ١٥ نقابة تؤلف اتحاد نقابات الشمال باستثناء نقابتي عمال النجارة والبناء اللتين أبعدتا لسيطرة الشيوعيين عليهما .

ودور القاعدة في هذه النقابات يقتصر على ممارسة حق الانتخاب ، وحضور المجالس العمومية احيانا ، في حال انعقاد هذه المجالس .

وهناك سبع مهن لم ينتظم عمالها في نقابات بعد .. كما يوجد تجمعات عمالية كبيرة في المصانع الواقعة في منطقة البحصاص ، وهي : مصنع السكر ـ مصنع الخشب المضغوط ـ معمل عريضة للنسيج ـ ومصنع الصفدي .

وعمال هذه المصانع لا ينتمون لاية نقابة ، مع العلم ان النقابات القائمة تسمح لهم بالانضمام اليها . فنقابة عمال النجارين مثلا تسمح لعمال شركة الخشب المضغوط بالانتساب اليها ونقابة عمال الميكانيك تسمح للعمال الميكانيكيين في مصنع السكر بالانضمام لها .. ولعمال عريضة كذلك نقابة قائمة .. ولكن العمال يحجمون عن الانتساب الى النقابات لخوفهم من الصرف ولعدم وجود من يدافع عنهم .

اما الجنوب : فان طبيعته كمنطقة زراعية خصوصا تجعل من المتعذر قيام نقابات قوية فيه .. وهو بالاجمال لم يعرف التنظيم النقابي ، باستثناء صيدا التي قامت فيها نقابات عديدة ، ولكنها ضعيفة ، ويسيطر الحزب على بعض هذه النقابات ، كنقابة عمال ومستخدمي التجارة ، ونقابة عمال النجارين ، ونقابة عمال المقاهي والفنادق والمطاعم .. وتربطه علاقات ودية متينة ببعضها الآخر كنقابة صيادي الاسماك ، ونقابة عمال القصابين ، ونقابة عمال الافران .

والحزب يساهم في تأسيس بعض النقابات الجديدة كنقابة عمال الخياطة ونقابة عمال البساتين ونقابة سواقي السيارات ، وعمال الميكانيك وعمال الحلويات وغيرها .

المخطط الحزبي للعام المنصرم وما تحقق منه وما لم يتحقق

١ ـ في بيروت :

بناء على الوضع الذي ذكرناه آنفا : كانت خطة الحزب للعام المنصرم تنقسم الى ثلاثة أقسام :

١ ـ على الصيد الحزبي : خلق قاعدة حزبية عمالية قوية عن طريق :

أ ـ اقامة حلقات تدريب نقابية وحزبية مستمرة للعمال الحزبيين .

ب ـ بعث توجيهات مستمرة من المكتب للعمال النقابيين .

جـ ـ اجتماع مندوبي مكتب العمل بالقيادات الادنى للاطلاع على مدى الدقة في تنفيذ مخطط العمل .

نفذت القيادة هذه الخطة بدقة فنظمت حلقة تدريبية اولية على مستوى قطري كان من المفروض ان تستمر لكنها توقفت لان القيادة القطرية لم تعد لها الدراسات التي كلفها الفرع بتحضيرها لذلك .

كما كانت القيادة تمد باستمرار النشرات الدورية بالاخبار العمالية ، وأصدرت كذلك عدة نشرات نقابية تثقيفية بالاضافة الى مجموعة من الكتب النقابية التي وزعت على العمال لمساعدتهم على تثقيف انفسهم نقابيا .

وكانت تغتنم فرصة مرور النقابيين في لبنان لتهيء لندوات عمالية يحضرها رفاقنا العمال . وقد عقدت هذا العام ندوتان للنقابيين محسن العيني واحمد الحيدر ، وان كانتا على نطاق ضيق .

اما من حيث اشراف القيادة على تنفيذ مخططات مكتب العمل في الجهاز الحربي ، فانها عملت على تنفيذها بدقة وكان لها مندوبون في كافة تشكيلات بيروت ، يلاحقون تنفيذ هذه المخططات .

لقد استطاعت القيادة ان تخلق لدى قاعدتنا العمالية اهتماما بالعمل النقابي كان مفقودا في السابق . كما تمكنت من اغناء ثقافتهم النقابية بعض الشيء وزودتهم بكثير من تفاصيل الحركة النقابية اللبنانية . ولكن بالرغم من كل ذلك فهم ما زالوا بحاجة الى الكثير من الجهد ان من جانب القيادة او من جانبهم كي يتوصلوا الى المستوى المطلوب من حيث الثقافة والتجربة النقابية .

٢ ـ على صعيد النقابات :

بالرغم من ان مخطط القيادة السابق كان التركيز على المصانع قبل كل شيء ، فان نشاطنا في المصانع ما زال ضعيفا . وذلك لان قواعدنا العمالية ليست بعد نوعيات قيادية ، كما ان الجهاز الحزبي نفسه لم يكن يتجاوب ابدا مع مخططات القيادة ومطالبها . ويضاف الى ذلك افتقارنا الى وجود رفيق واحد على الاقل يعمل في مصنع ما ..

والقيادة برغم ذلك ، تبذل جهودا كبيرة لانشاء قواعد عمالية لنا في المصانع . وقد بدأت بعض الاتصالات بمعمل عسيلي للغزل والنسيج . وكان من الممكن ان ينجح حزبنا في اجتذاب بعض العمال من معملي قصارجيان وجبر ، ولكن عدم تجاوب الجهاز الحزبي نفسه في تنفيذ

خطط مكتب العمل أدى الى عجزنا عن دخول هذه المصانع حتى الان .

وقد خاض حزبنا عدة معارك عمالية كان المفروض ان تنشىء لنا علاقات مع بعض المصانع . فمثلا نشط الحزب في الدفاع عن عمال غندور ، وقدم لهم معونات عديدة ، ورسم لهم خطة للعمل ولكن ثبت فيما بعد ان عددا من هؤلاء كانوا يسرقون البضاعة ، اما الباقون فذهبوا يفتشون عن عمل . ولم يكسب الحزب من هذه المعركة سوى السمعة الطيبة كنصير للطبقة العاملة . وهذا يوجب علينا الابتعاد عن خوض المعارك العمالية في أي مصنع اذا لم يكن لنا فيه عدد من الحزبيين يكونون اداة الحزب في تنفيذ خططه .

كذلك أيد الحزب عمال المرطبات في محاولتهم تأسيس نقابة لهم وعبأ الجهاز لمقاطعة مرطبات شركة البيبسي كولا . وحاولنا الاتصال بالهيئة التأسيسية للنقابة ، ولكن سرعان ما تبين ان اعضاءها ، وهم لا يتجاوزون الخمسة ، قد اتخذوا فكرة المطالبة بتأسيس نقابة لهم كوسيلة تدفع أرباب العمل الى طردهم مع دفع تعويض سنوات الخدمة لهم . وهذا ما كانوا يهدفون اليه ، لعثورهم على عمل آخر بشروط افضل .

اما اضراب عمال شركة المرفأ فقد شارك حزبنا فيه مشاركة فعالة ، وقد صدر تعميم مفصل حول الخطة التي أدت الى نجاح الاضراب .

اما النقابات التي وجهت القيادة اهتمامها للعمل فيها فهي :

١ ـ نقابة مستخدمي التجارة :

يوجد لنا في هذه النقابة عددا لا بأس به من الرفاق تشرف على نشاطهم لجنة منهم . ويحضر اجتماعات هذه اللجنة مندوب عن مكتب العمل . وقد قسمت المناطق التجارية بين هؤلاء الرفاق .

بالرغم من الجهد الذي يبذله رفاقنا في نقابة مستخدمي التجارة ، فان تنظيمهم في حلقات مهنية سيؤدي الى مضاعفة جهودنا في هذه النقابة والى تنفيذ خططنا فيها بنجاح اكثر .

٢ ـ نقابة عمال المرفأ :

في البداية كانت صلتنا بهذه النقابة من فوق .. اي منحصرة بأعضاء مجلس النقابة .. ولكن نشاطنا امتد فيما بعد الى قاعدتها . وهناك حلقتا أنصار من اعضاء النقابة تشكلتا حديثا ، ومن المنتظر ان تتشكل قريبا حلقات جديدة في داخلها . وقد كسب الحزب ثلاثة من اعضاء مجلس النقابة هم الرفاق رئيس النقابة وأمين السر وأمين الصندوق . كما قاد بنجاح اضراب النقابة الاخير مما زاد التفاف عمالها حولنا وثقتهم بحزبنا[١] .

٣ ـ نقابة عمال الاحذية :

قدم الحزب منذ مدة طويلة طلب ترخيص لنقابة « عمال احذية جبل لبنان » . ولكنه لم يحصل على الرخصة حتى الان ، لان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية امتنعت عن اعطاء اية

---

(١) راجع نشرة « اضراب عمال المرفأ ونتائجه » ، المنشور في هذا الكتاب ـ المحرر ـ .

رخصة منذ ادراج تعديل قانون العمل في جدول اعمال مجلس النواب بحجة ان تعديل قانون العمل سيؤدي الى اعادة تنظيم النقابات على مستوى الجمهورية .

٤ ـ نقابة عمال الميكانيك :

بدأ نشاطنا داخل هذه النقابة في العام الماضي وقد رشحت قيادة فرع بيروت احد رفاقنا العمال المنتسبين للنقابة لخوض انتخابات المجلس .. وحاز عددا لا بأس به من الاصوات . والقيادة تعمل على تأسيس عدد من حلقات الانصار في هذه النقابة بالمساهمة مع رفاقنا العمال المنتسبين لها .

٥ ـ نقابة عمال البلاط :

رئيس هذه النقابة تقدمي اشتراكي ، وهو صديق لنا ، ويوجد في هذه النقابة عدد ضئيل من الرفاق ستشكل منهم القيادة حلقة واحدة تنفيذا لفكرة الحلقات المهنية .

٦ ـ نقابة مستخدمي عملاء تخليص البضائع :

امين سر هذه النقابة من رفاقنا ، ولكن نشاطنا فيها ضعيف جداً ، لانها في الواقع نقابة ثانوية وغير مهمة .

وكذلك اقدمت القيادة على تأسيس نقابة جديدة منذ مدة غير طويلة هي نقابة « مساعدي المحامين » . ولكنها ما زالت في بداية نموها ، وهي لم تحصل على رخصتها حتى الان لنفس السبب السابق . وقد انضمت هذه النقابة الى اتحاد النقابات المستقلة وأصبحت عضوا فيه .

وبالاضافة الى ذلك توجد لنا قوى متفرقة في نقابات اخرى من رفاق وانصار ، كنقابة عمال المطابع ونقابة عمال الخياطة وغيرهما ، والقيادة تعمل على تنسيق العمل داخل هذه النقابات . وان كانت تعتبر نشاطها فيها يأتي بالدرجة الثانية وذلك لسببين :

١ ـ كون النقابات الاولى اكثر اهمية .

٢ ـ كون قوانا في النقابات الاخيرة ضئيلة جدا .

المدارس الليلية :

فشلت القيادة في انشاء المدارس الليلية العمالية لمكافحة الامية ، لعدة اسباب اهمها ان مشروع المدارس الليلية عندما طبق سابقا لم يكن مدروسا بعناية ، ولم يكن هناك اشراف مستمر من قبل المسؤولين عن تنفيذ المشروع ، فترك ذلك انطباعا سيئا عند الطلاب وعند اصحاب المدارس ، ولهذا فان اقدام القيادة من جديد على تنفيذه لم يحظ بالنجاح المطلوب . هذا مع التأكيد على اهمية وفائدة مشروع المدارس الليلية .

٣ ـ على مستوى الاتحادات النقابية :

كانت الخطة السابقة تنحصر في :

١ ـ التركيز على اتحاد النقابات المستقلة وتطهيره من العناصر الفاسدة والانتهازية والعمل على جذب النقابات اليه .

وقد سارت القيادة فعلا في تطبيق هذه الخطة بنجاح ، فطلبت من نقابة عمال المرفأ ترك جامعة النقابات والانضمام للاتحاد ، ففعلت . وبمجرد تأسيس نقابة مساعدي المحامين انضمت كذلك للاتحاد . ومن ناحية ثانية اصبحت صلات الحزب ببقية قادة الاتحاد متينة جدا

٢ ـ الدعوة لقيام اتحاد نقابي عام لعمال لبنان .

كان الحزب يؤكد باستمرار على هذا الشعار سواء في نشرة « الاشتراكي » او في المهرجانات العمالية .

أما في طرابلس : فلم تكن فيها خطة بالمعنى الصحيح . وان كانت هناك محاولات للتوسع في الاوساط العمالية وتبن لمطاليب عمالية عامة (الدواء ـ غلاء المعيشة) مع تأييد لنضالات بعض العمال ضد اصحاب العمل (عمال قاديشا ـ عمال عريضة ـ وموظفي شركة نفط العراق) هذه المحاولات التي كانت ولا تزال تلقى مقاومة شديدة من الشيوعيين والانتهازيين .

واهم هذه المحاولات هي خوضنا لانتخابات نقابة عمال النجارة التي يسيطر عليها الشيوعيون منذ تأسيسها . وقد سجلنا في هذه الانتخابات أصواتا تساوي نصف اصوات الشيوعيين ، وتعتبر القيادة هذا العمل ناجحا كبداية في هذه النقابة .

وتمكن حزبنا كذلك من ايصال رفيق لمجلس نقابة عمال الخياطة عن طريق قائمة تزكية . كما تمكن من ايصال رفيق آخر لنقابة عمال ومستخدمي المحلات التجارية في قائمة تزكية ايضا .

اما محاولة افتتاح مدرسة ليلية لتعليم العمال الاميين فقد باءت بالفشل لعدم تجاوب القاعدة الحزبية وتعاونها مع القيادة .

في صيدا :

١ ـ كانت الخطة الحزبية تنحصر في تأسيس بعض النقابات الجديدة .

٢ ـ تكوين اتحاد نقابات الجنوب .

٣ ـ انشاء دار للنقابات في صيدا .

٤ ـ اصدار نشرة عمالية توجيهية غير دورية تكون ناطقة باسم نقابة المستخدمين او المستخدمين والنجارين معا لحين الحصول على رخصة للاتحاد اذ يحق عندئذ اصدار جريدة عمالية .

عمل حزبنا في صيدا على تنفيذ هذه الخطة .. فقدم طلبي ترخيص لوزارة الشؤون الاجتماعية لنقابتي عمال وعاملات الخياطة وعمال الميكانيك . كما اصدر النشرة العمالية المذكورة . وكذلك قدم طلب ترخيص لإتحاد النقابات ولكنه لم يحصل على اية رخصة حتى الان .

اما بخصوص دار النقابات ، فقد قام الحزب في صيدا بحملة تبرعات ، كما طلب مساهمة الحزب في بقية المناطق . ولكن تجاوب جهازنا مع هذه الحملة كان ضعيفا جدا ان لم نقل مفقودا . مما أخر افتتاح هذه الدار ، وهي حتى اليوم لم تفتتح بعد لعدم توفر الاموال اللازمة .

وقد درست القيادة امكانيات القيام بتأسيس نقابة للعمال الزراعيين ونقابة لعمال التبغ الزراعيين في الجنوب ، ولكن لم تبذل الجهود الكافية لتنفيذ هذا المشروع .

مخطط العمل للعام الجديد

ان القيادة ، ترى ، بالاستناد الى الوضع السابق ، ان يكون مخططنا للعام القادم ، متابعة السير في تنفيذ الخطة السابقة مع اجراء بعض التعديلات ، اي :

١ ـ على الصعيد الحزبي :

١ ـ العناية المستمرة بقاعدتنا العمالية الى ان تصبح قاعدة صلبة منتجة ، بواسطة النشرات التثقيفية والمحاضرات النقابية واشراف مكتب العمل على تنفيذ خططه بدقة ، والملاحقة الدائمة للاعضاء ومحاسبتهم .

٢ ـ تقسيم الحلقات العمالية على اساس مهني على ان يشارك فيها مثقفون لمساعدة العمال وتطويرهم ، اي جمع عمال كل مهنة على حدة في حلقة او حلقتين ، حسب عددهم ، فيتمكن العمال بذلك من التفرغ لشؤون نقابتهم ودراسة أوضاعها وكيفية النشاط في داخلها .

٣ ـ تطبيق التخصص في العمل الحزبي بصورة عملية . وعدم انهاك اعضاء مكتب العمل بالمسؤوليات الحزبية الاخرى ، لان مسؤولياتهم الاولى هي العمل على خلق قاعدة عمالية قوية للحزب في الوسط النقابي ، وهي مهمة شاقة تتطلب جهودا كبيرة .

٢ ـ على صعيد النقابات :

١ ـ التركيز اكثر ومضاعفة الجهود في العمل بين النقابات التي ذكرت سابقا بالنسبة لبيروت .

٢ ـ العمل الدائب المستمر لايجاد نواة حزبية في كل مصنع ومعمل ، وخاصة في مصانع عسيلي وجبر وخطار وقصارجيان في بيروت ومعمل الخشب المضغوط في منطقة البحصاص في طرابلس .

٣ ـ التركيز على النقابات التي تتقاضى اجورا من مصدر واحد ، لانه يكون لهذه النقابة عادة مراكز تجمع عمالية كبيرة ، كنقابة عمال المرفأ ونقابة عمال النقل والكهرباء المشترك ، كما ان امكانية تحقيق مطالب نقابة من هذه النوع تظل اسهل وأسرع . ويعود ذلك لسببين :

١ ـ كون الشعور بالتضامن اقوى عادة بين التجمعات العمالية .

٢ ـ كون العمال يخوضون معركتهم ضد رب عمل واحد .

٤ ـ الاهتمام بتحقيق مشروع مدارس العمال الليلية لمكافحة الأمية ، شرط ان يكون باسم بعض الهيئات النقابية وأن توضع له البرامج الكفيلة بانجاحه .

٥ ـ العمل على انشاء تعاونيات للعمال الحرفيين . فالحزب يمكنه مثلا ان ينشىء تعاونية لعمال الاحذية في برج حمود تحررهم من استغلال أرباب العمل وتزيد في أرباحهم كما ان ذلك يؤدي الى ضرب التجار الجشعين لانهم يبيعون منتوجاتهم بسعر أدنى بكثير مما يبيعها التجار .

ولا شك ان تحقيق مشروع من هذا النوع سيؤدي الى تحفز العمال الحرفيين في كل مكان لانشاء التعاونيات العمالية . وبهذا تضرب طائفة ضخمة من السماسرة والمستغلين ، وتهبط اسعار بعض الصناعات المحلية . وطبعا سيجني الحزب مكاسب هائلة اذا نجح في تحقيق مشروع التعاونيات .

٦ ـ تحديد بعض النقابات في طرابلس والتركيز على قسم من عمالها بغية خلق قاعدة فيها تساعد الحزب في السيطرة عليها ، وعدم خوض اي معركة انتخابية في اية نقابة قبل خلق هذه القاعدة . وتقترح القيادة التركيز مبدئيا على نقابات النجارة وعمال ومستخدمي المحلات التجارية وعمال الخياطة .

٧ ـ استمرار العمل لانشاء دار العمال في صيدا وتكوين نقابة للعمال الزراعيين ونقابة لمزارعي التبغ .

٨ ـ استمرار العمل لانتزاع مركز القيادة والتوجيه في اتحاد النقابات المستقلة من العناصر الاخرى ، ولا شك ان وجود رفاقا اقوياء لنا في المجلس التنفيذي للاتحاد يفيد كثيرا في تحقيق هذه الخطة .

٩ ـ التركيز في نشرة «الاشتراكية» على القضايا العمالية ضمن مخطط الحزب العمالي ، والعمل على ايصال هذه النشرة الى كل مصنع ومعمل ، وخاصة التي يعمل الحزب على التوسع فيها .

ان تنفيذ هذا المخطط هو ما نراه كفيلا بتقدمنا في هذا الوسط الحيوي والضروري لحزبنا الثوري . اما التفاصيل العملية التنفيذية فان القيادة ترى من واجباتها اليومية المستمرة القيام بها وتنفيذها بالدقة المطلوبة .

شعارات يؤكد عليها الحزب

ان ضعف الحركة النقابية في بلادنا يعود الى عدة اسباب اهمها :

١ ـ عدم وجود صناعة قوية مزدهرة ، فهذا يؤدي بدوره الى ضعف الحركة النقابية وتشتتها . ولعل طبيعة لبنان كبلد صغير ضئيل الموارد لا تسمح بنشوء صناعات كبيرة . فليس فيه مواد ولا اسواق . ومن هنا تنبع اهمية الوحدة ، فالعمل على تحقيقها ليس سببا قوميا فحسب بل هو مصلحة اقتصادية ايضا .

٢ ـ التدخل الحكومي والاجنبي : ان قانون العمل اللبناني يفسح المجال امام الحكومة للتدخل في شؤون النقابات الداخلية ويعطيها سلطة كبيرة عليها بحيث اصبحت معظم النقابات موالية للحكومة وعميلة لها . كما ان للسفارات الاجنبية دوراً كبيراً في الاوساط النقابية عن طريق الانتهازيين والمرتشين .

٣ ـ العامل الطائفي الذي جزأ العمال وقضى على وحدتهم .

ان القيادة ترى ان محاربة هذا الوضع الشاذ تكون بالتأكيد المستمر على الشعارات التالية :

١ ـ تشجيع الصناعة الوطنية والعمل على حمايتها ، لان ازدهار الصناعة يؤدي الى نمو الحركة النقابية وازدياد قوتها . ومحاربة الفكرة السائدة بأن لبنان هو بلد سياحي بالدرجة الاولى .

٢ ـ تعديل قانون العمل بحيث تصبح الحركة النقابية ذات استقلال خاص وبعيدة عن التأثر بالحكومة .

٣ ـ محاربة الطائفية بعنف ، وفضح النقابيين الانتهازيين والعملاء ، وخلق وإبراز قادة نقابيين مخلصين .

٤ ـ توجيه النضال النقابي ضد النظام الرأسمالي ، لان حلول هـذا النظام هي حلول تخديرية لا جذرية ، وهو بطبيعته عدو للتنظيمات النقابية . وربط النضال النقابي بالنضال الاشتراكي الذي هو الحل الصحيح لمشاكل الطبقة العاملة .

٥ ـ النضال من أجل اقامة اتحاد نقابي عام لجميع عمال لبنان .

التوصيات المرفوعة في تقرير مكتب العمال الى المؤتمر القطري

١ ـ خلق وعي نقابي بين العمال

أ ـ المطالبة بانشاء معاهد للتدريب النقابي في الاتحادات العمالية أو في المدارس والمؤسسات الثقافية الحكومية منها والخاصة .

ب ـ تجريد حملة مستمرة لافهام العمال ان النقابة هيئة معنوية وليست لفئة من الناس فقط .

جـ ـ التوضيح للعمال ان حقوقهم لا يمكن ان يصلوا اليها وهم في بيوتهم انما يتطلب منهم ذلك عملا مستمرا وواعيا ومنظما داخل التنظيمات النقابية .

د ـ الانتساب للنقابات ودفع اشتراكاتها بشكل مستمر ، حضور جلسات الجمعية العمومية للنقابة ومناقشة اعمالها على كافة المستويات ، ثقافي مالي وغيره ، وضرورة اعتبار كل عضو في النقابة مسؤولا عما يحدث داخل النقابة .

هـ ـ الدعوة الى محاضرات يلقيها المختصون في الشؤون النقابية باشراف المكتب (خاصة النقابيين العرب الزوار) .

و ـ التركيز على تذكير العمال بمدى استفادتهم عند دخولهم النقابة على المستوى الخاص : (١ ـ استفادته في حل مشاكل رب العمل . ٢ ـ استطاعته الاشتراك بمضمون الضمان الصحي وغيرها من القضايا) . وعلى مستوى عام : (١ ـ دعم النقابة مما يجعلها صاحبة قوة تستطيع تحصيل مستوى افضل من العيش للعمال جميعا . ٢ ـ خلق تنظيم جماعي للمهنة التي يعمل فيها . ٣ ـ تقوية النقابة عند تسديد اشتراكاتها بشكل مستمر مما يسهل عليها تحصيل حقوق العمال مهما صعبت) .

٢ ـ خلق عامل واع مثقف

أ ـ الدعوة لخلق مدارس او مراكز لمكافحة الأمية .

ب ـ استلام زمام المبادرة في هذا الامر على ان تؤمن لكل شعبة او فرع مركز واحد على الاقل لمكافحة الأمية .

جـ ـ يفضل ان يكون المركز باسم احدى المؤسسات النقابية .

وعلى المستوى الحزبي الخاص يرى المكتب تنفيذ الخطة التالية :

٣ ـ خلق قاعدة حزبية عمالية قوية .

أ ـ اقامة حملات تدريب نقابية وحزبية مستمرة للعمال الحزبيين (لكل فرقة او مهنة على

حدة) باشراف مكاتب الفروع .
ب ـ تفريغ بعض الحزبيين الذين يمكن الاعتماد عليهم في العمل النقابي في بيئتهم .
جـ ـ تكتيل العمال بجذبهم نحو حركتنا .
د ـ تبني قضاياهم جديا ودعوتهم للانضمام الى الحزب .
هـ ـ دعوتهم لتشكيل تنظيمات نقابية لهم (الذين لا تنظيم يجمعهم) .

٤ ـ وعلى مستوى النشاط الخارجي العام وطريقة الانطلاق في الاوساط العمالية يرى المكتب :

ان يكون الانطلاق أساساً نحو التجمعات الصناعية الضخمة والمصانع الكبيرة .
أ ـ التركيز على المصانع التي توجد فيها « اكثرية » انعزالية ، والتأكيد على وجود مثل هذه العناصر في حركتنا .
ب ـ عمال مراكز توضيب الفاكهة في لبنان (بيروت ـ طرابلس ـ صيدا) .
جـ ـ التركيز على العمال غير المنظمين نقابيا حتى الان لتنظيمهم وبث الوعي بينهم .
د ـ التركيز على العمال الزراعيين وتجريد حملة في المستقبل للسماح لهم بالتنظيم النقابي بايجاد نص يسمح بذلك في قانون العمل الجديد .
هـ ـ التركيز على مزارعي التبغ خاصة في الجنوب .
يقر المكتب كخطة رئيسية الانطلاق في المناطق التي لم تسبقنا اليها احدى التكتلات السياسية في البلد . وعلى مستوى اتحادات نقابية يقر :
أ ـ العمل داخل كل نقابة والدعوة فيها لقيام الاتحاد العام .
ب ـ الدعوة لقيام اتحاد عمالي عام يجمع جميع عمال لبنان . على ان يكون جديرا بالعمال ويشمل جميع العمال فعلا وليس اسما .
جـ ـ اعتبار اتحاد النقابات وبيت النقابات في صيدا احدى الضرورات لنشاطنا النقابي هناك .
د ـ بالنسبة لطرابلس التركيز على اتحاد نقابات الشمال .
هـ ـ بالنسبة لبيروت التركيز بشكل اساسي على اتحاد النقابات المستقلة (بعد الدراسة التي قدمها مكتب بيروت) .
واخيراً تبنّي الخطط التنفيذية التي وضعتها مكاتب الفروع والشُعب كل منها حسب ظرفه والوضع النقابي عنده .

وأخيرا الوضع السياسي الراهن :

ان وضع لبنان السياسي الراهن لا يختلف عما كـان عليه في بداية هذه الدورة الحزبية الا في تزايد الخطر على الحريات العامة والاساءة للنظام البرلماني . وهذا يتطلب من حزبنا ان يكون اكثر حذرا في مراقبة الخطط الرجعية والاجنبية التي قد تنتهز فرصة ضعف الوضع العربي العام لتشديد قبضة سيطرتها على لبنان سياسيا واقتصاديا .
ان النضال الشعبي يجب ان يكون اكثر حذرا من الماضي في رسم معاركه . ومن الضروري ان تتجنب حركتنا والحركات النقابية والشعبية الاخرى ، اثارة اية اضرابات واية

تحركات شعبية عامة غير مدروسة وغير ناضجة ، وان ننتبه جيداللإثارات المصطنعة محليا وأجنبيا لبعض التحركات والمطالب الشعبية التي تهدف الى مجرد اثارة الفوضى والاضطراب والاساءة للنظام البرلماني .

* * *

اوائل حزيران ١٩٦٢

النقابية .. معناها استقلال عن السلطة والنضال لتحقيق اهداف العمال(١)

فصل النقابيين من نقاباتهم أبشع اجراء ضد الحركة النقابية نهيب بجميع النقابات والمنظمات الشعبية والجمعيات ان تتضامن مع نقابات العمال في احباط هجوم الدكتاتورية

لم تكن التشريعات التي صدرت بعد الثورة والتي مكنت العمال من تشكيل منظماتهم النقابية منحة اعطتها حكومة الثورة للطبقة العاملة ، بل كانت مكسبا حصلت عليه بعد الثورة التي كان نضال طبقتنا العاملة البطولي المرير ضد الحكم الاستعماري الرجعي عاملا هاما من عوامل انضاج اسبابها ، واسناد العمال لها دعامة من دعامات نجاحها .

قد استبشرت الطبقة العاملة بتشكيل منظماتها النقابية لايمانها بأنها من خلال هذه المنظمات ستقوم بتأدية واجبها الضخم في بناء الجمهورية المتحررة الديمقراطية التقدمية ، وستحصل على الاهداف والمطاليب التي ناضلت سنين طويلة في سبيلها .غير ان حكومة قاسم التي انحرفت عن الخط الشعبي الديمقراطي التقدمي كانت ترى في حرية ممارسة التنظيم النقابي هبة اغدقها كريم قاسم على العمال ، وبناء على ذلك فان على **المنظمات النقابية** ان تكون أجهزة تروج لزعامته وتخدم حكمه الفردي الدكتاتوري ، وتضفي عليه رداء من التقدمية المزيفة . ولم تجد السلطة فئة تقبل بهذه التبعية سوى الشيوعيين المتطلعين الى النفوذ والسيطرة واقتناص الامتيازات ، فئة مستعدة للعمل على تحويل النقابات الى اجهزة دعائية وبوليسية تحمل في الوقت نفسه شعارات ديمقراطية وتقدمية مزورة . وتحت ظل حراب الحكم الارهابي مضى الشيوعيون في تنفيذ ما رسمته السلطة لهم فجعلوا من الحركة النقابية حركة تابعة فاقدة لحيويتها وقدرتها على القيادة والمبادرة تعتمد اسلوب الاستجداء من قاسم في محاولتها لتحقيق بعض المكاسب . وهنا كانت جريمتهم حين اضاعوا بذلك فرصة تاريخية سنحت للطبقة العاملة في العراق لانضاج حركتها النقابية وتطويرها وترسيخ جذورها في حياة العمال وكافة الجماهير الشعبية .

وخاض العمال إبان هذه الفترة نضالا بطوليا آخر اضافوه الى سجل نضالهم الرائع ،

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء السابع ، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧ .

وتحملوا غارات البطش والارهاب الجماعية وعانوا من البطالة والجوع وقدموا شهداء عديدين هم في حياة الطبقة العاملة رمز النضال من اجل حياة نقابية سليمة وحكم شعبي تقدمي وديمقراطي ، أمثال صالح حنتوش وعبد الرحمن السراج وعبد الرحمن الاعضب واحمد السوري ورفاقهم ، حتى استطاعوا في النهاية ان يكشفوا سيطرة الشيوعيين المصطنعة وشعاراتهم المزورة كشفا تاما فانحسرت قواهم الهزيلة انحسارا سريعا .

ولما فشلت السلطة في المضي في استئجار الشيوعيين لتنفيذ مخططها اضطرت الى تنفيذه بشكل مباشر ، وبدأ وكلاؤها وموظفوها يتظاهرون بحمل شعارات قومية محببة الى العمال في محاولة منهم للسيطرة على الحركة النقابية بهذه الشعارات وتسخيرها من جديد لخدمة قاسم وحكمه الدكتاتوري ، بالاضافة الى أساليب الافساد التي حاولوا اتباعها مع بعض النقابيين وذلك باغرائهم بالمال ووسائل الترفيه والحفلات والسفرات الى خارج العراق .

غير ان الطبقة العاملة المتمرسة بالنضال وفي كشف الخطط والشعارات المزورة رفضت ان تضع منظماتها النقابية في يد السلطة ووكلائها الجدد وسخرت بالشعارات المزورة واحتقرت المغريات المقدمة لها واعلنتها صريحة انها تريد نقابات حرة مستقلة عن السلطة يبنيها العمال بسواعدهم ويوجهونها بارداتهم ويعلنون شعاراتها واهدافها من واقع حياتهم وحقيقة آمالهم .

ولما يئست السلطة من ممارسة خطتها الجديدة عادت الى ممارسة اسلوبها التقليدي الذي ورثته بامانة عن العهد الاستعماري الرجعي - عهد نوري السعيد وحلف بغداد - وشنت حملات متتالية ظالمة من مطاردة واعتقال وفصل كيفي بدأتها في المؤسسات الحكومية ثم انتقلت الى الشركات والمؤسسات والمعامل الاهلية ، تساعد أربابها على مضايقة العمال وعرقلة نشاطهم النقابي ورفض مطاليبهم وفصل النقابيين العاملين بنشاط واخلاص . فكانت السلطة تريد من وراء هذه الاساليب ان تبعد العناصر النقابية المخلصة عن قيادات النقابات وان تأتي وبشكل سافر ومفضوح بفئات انتهازية ضعيفة ليتسنى لها تحقيق رغبتها في تحويل النقابات من منظمات ديمقراطية قائدة تخدم مصالح العمال وتناضل من اجل اهدافهم الى أجهزة قمعية تمارس التجسس على العمال ، وتحارب طلائعهم وتزور اهدافهم وآرائهم . واذا كانت السلطة قد نجحت بوسائل الارهاب والافساد والتزوير ان تأتي بقيادات انتهازية ضعيفة فاسدة الى بعض النقابات فانها فشلت فشلا ذريعا في اغلب النقابات التي صمدت بوجه السلطة وتدخلاتها السافرة ونجت في الاتيان بنقابيين مخلصين الى قياداتها ، فأمعنت السلطة في أساليبها المفضوحة واخذت تعتمد على وكلائها وخاصة الاتحاد العام لنقابات العمال الذي عينته حكومة قاسم بتزوير ارادة المؤتمر العام واشاعة جو الارهاب فيه والتجسس على النقابات والنقابيين المخلصين ورفع التقارير عنهم الى دوائر الامن بكتب سرية كالكتاب المرقم س/٢٧٢ والمؤرخ في ١٩٦٢/٤/٢٢ وغير ذلك بالاتصالات المكشوفة بموظفي دوائر الاستخبارات والامن وتقديم الاخباريات والاكاذيب لهؤلاء ضد العمال النقابيين المخلصين ، لاضطهادهم وعزلهم عن منظماتهم النقابية المجاهدة . كما عملت السلطة على اضعاف الحركة النقابية وعزل القيادات النقابية المخلصة عن القاعدة العمالية وذلك بوضع العراقيل امام جميع المحاولات التي تقوم بها هذه القيادات لتحقيق المطاليب العمالية الملحة املا منها في خلق اليأس لدى جماهير العمال

من جدوى العمل النقابي .

وكانت النقابات العمالية تحاول دائما ان توضح للسلطة فشل هذه السياسة وخطرها على حياة الطبقة العاملة ومستقبلها ومستقبل حركتها النقابية وتطالبها بالتجاوب باخلاص مع مطاليب العمال وأهدافهم ، ومن هذه المحاولات ما سبق ان بينه بعض القادة النقابيين لكريم قاسم حيث عرضوا امامه المطاليب العمالية وطالبوه بتحقيقها وكان من جملة هذه المطاليب :

١ ـ العمل على تطوير الصناعة في العراق والتخلي عن سياسة تبذير اموال الشعب في مشاريع غير منتجة كالساحات والتماثيل ... الخ .

٢ ـ تعديل قانون العمل والغاء المواد المضرة بمصالح العمال والعاجزة عن ضمان حقوقهم ، واشتراك النقابات في هيئة التعديل .

٣ ـ توزيع الدور والاراضي على كافة العمال عن طريق نقاباتهم المخلصة وعلى ان لا يستخدم هذا التوزيع كوسيلة لاضعاف هذه النقابات وفي الوقت نفسه لتقوية بعض الاجهزة النقابية الضعيفة التابعة للسلطة والفاقدة لتأييد جماهير العمال كالاتحاد العام ..

٤ ـ العمل على رفع المستوى المعاشي للعمال وزيادة الاجور بما يتلاءم والارتفاع الفاحش في مستوى الاسعار .

٥ ـ ايقاف الطرد الكيفي .

٦ ـ احترام حرية التنظيم النقابي والمحافظة على استقلاله من كل تأثير .

غير ان من الواضح للجميع ان كريم قاسم وحكومته لم يبذلا اي جهد لتلبية هذه المطاليب بل على العكس قامت السلطة بالاضافة الى فصل النقابيين من اعمالهم للاسباب التي ذكرناها سابقا ، بفصل عدد كبير من العمال بحجة تقليص اعتمادات الدوائر والمشاريع ، هذا الاجراء الذي كان نتيجة واضحة لسياسة التبذير التي تتبعها حكومة قاسم والتي زعزعت مركز ميزانية الدولة وعرضتها للرجات والمخاطر . وظلت الطبقة العاملة تعيش ضمن ظروفها المعاشية الصعبة وتعاني من اضطهاد ارباب العمل ودوائر السلطة واجهزتها وتدخلاتها السافرة في منظماتها النقابية .

مرة اخرى قدم لفيف من القادة النقابيين مذكرة الى الحكومة يشرحون فيها الاوضاع المعاشية الشاقة التي تعانيها الطبقة العاملة والارهاب البوليسي الذي يرزحون تحت عبئه والعقبات التي يلاقونها في ممارسة عملهم النقابي المشروع وحددوا مطاليب ناشدوا السلطة تنفيذها . وعلى الرغم من ان المطاليب التي تقدم بها هؤلاء النقابيون لم تكن مطاليب من شأنها لو حققتها السلطة ان تحل جميع المشكلات والازمات التي تعاني منها الطبقة العاملة في العراق ، الا ان السلطة الغارقة في عقليتها الديكتاتورية المعادية للديمقراطية والتي لم تعد تحتمل حتى ان يقدم ابناء الشعب مطاليب يناشدونها تحقيقها عمدت الى اسلوب جديد تفوقت به على جميع الاساليب الدكتاتورية في العالم حيث اصدر الحاكم العسكري العام على اثر تقديم المذكرة قرارا يقضي بفصل :

١ ـ رئيس نقابة البرق والبريد .

٢ ـ رئيس نقابة الاشغال والاسكان .

٣ ـ رئيس نقابة الطرق والجسور .

٤ ـ رئيس نقابة العمال الزراعيين .

٥ ـ نائب رئيس نقابة الصحة .
الذين تقدموا بالمذكرة ، من النقابات التي ينتمون اليها ومن أعمالهم ، وأصدر الاوامر لاعتقالهم فاعتقل :
١ ـ رئيس نقابة المياه الغازية .
٢ ـ رئيس وسكرتير وعدد من اعضاء الهيئة الادارية ومكتب الرقابة لنقابة الاحذية .
٣ ـ رئيس وسكرتير نقابة العمال الزراعيين .
٤ ـ محاسب نقابة المطابع .
٥ ـ نائب رئيس نقابة الصحة .
ولا زالت السلطة تطارد الآخرين .
ان هذا الاجراء ان دل على شيء فانما يدل على أن حكومة كريم قاسم قد فقدت رشدها تماما وعجزت عن اخضاع الحركة النقابية المجاهدة او حتى التأثير عليها . فهذا الاجراء لا يمكن ان يبرره قانون او منطق او اجتهاد لان النقابيين هم اعضاء في نقاباتهم بحكم عملهم في المهنة او المؤسسة وبحكم قبولهم لنظام النقابة وقوانينها ، ولم تعط جميع القوانين المطبقة في العالم ومن ضمنها التشريعات التي تشكلت بموجبها النقابات في العراق الحق للسلطة التنفيذية في قبول أعضاء في النقابات او في فصلهم منها . وليس من حق السلطة التنفيذية تجريد القادة النقابيين من مسؤولياتهم لانهم تحملوا هذه المسؤوليات بتكليف من مؤتمرات نقاباتهم التي لها وحدها الحق في منحهم هذه المسؤوليات او حجبها عنهم .
ان العمال الاشتراكيين طليعة العمال المناضلين في هذا الوطن يعتبرون هذا الاجراء قمة السياسة الدكتاتورية القمعية الغاشمة التي مارستها السلطة ضد الحركة النقابية منذ بداية تشكيلها حتى الآن ، ويهيبون بالعمال في جميع انحاء الوطن للوقوف جميعا وقفة صامدة شجاعة بوجه هذه المحاولة التي ان استطاعت السلطة تمريرها لاصبحت اخطر سابقة تهدد كيان الحركة النقابية ومستقبلها .
وبنفس الدرجة التي تهدد بها هذه المحاولة النقابات العمالية فانها تهدد جميع النقابات القائمة في العراق لان السلطة التي سولت لنفسها فصل قادة نقابيين عمال من نقاباتهم بهذا الشكل الكيفي الغريب من نوعه في تاريخ الحركة النقابية في العالم كله ، لن تتوانى مطلقا عن ممارسة ذات الاجراء تجاه جميع النقابات التي تحاول المحافظة على استقلالها في العمل وتعمل لتحقيق مصالح منتسبيها ، اذا ما سمحت هذه النقابات بتمرير هذا الاجراء ولم تقف مع شقيقاتها النقابات العمالية بوجهه بالصلابة التي تتطلبها واجباتها الكبرى تجاه النقابيين والنقابية في جميع ارجاء الوطن .
لذا يهيب العمال الاشتراكيون بجميع نقابات المستخدمين والموظفين والمهنيين وبجميع الجمعيات والمنظمات الشعبية ان تتضامن مع النقابات العمالية في احباط خطة السلطة الغادرة ، والا فان السلطة ستزداد امعانا في محاولاتها لتصفية الحركة النقابية في الوطن كله وتحويلها الى اجهزة دعائية وبوليسية صرفة لا تخدم الا حكم قاسم وجلاوزته .
عاش نضال الطبقة العاملة من اجل وحدة الحركة النقابية وحرية التنظيم النقابي .
عاش نضال الطبقة العاملة من اجل مجتمع اشتراكي حر .
النصر الاكيد لنضال الطبقة العاملة والخزي والعار للدكتاتوريات .

تضامن القوى الشعبية مع الطبقة العاملة سبيل تحقيق حكم شعبي تقدمي .

العمال الاشتراكيون .

* * *

حزب البعث العربي الاشتراكي
فرع بغداد
مكتب العمال

أمة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

الى البعثيين[1]

تمر الحركة العمالية في العراق بمرحلة تعد بحق من ادق مراحلها ، ذلك ان الحركة العمالية تتعرض لشتى انواع الضغط والاضطهاد التي تستهدف تصفيتها ووأد تطورها النامي .

فمنذ ولادة التنظيم النقابي الرسمي في العراق في ١٤ تموز والحكم العسكري الدكتاتوري يمارس شتى الوسائل الدنيئة والخبيثة للقضاء على الحركة النقابية ووأدها في مهدها . وبالرغم من جميع الوسائل التي استخدمت لضرب حركتنا النقابية وتشويهها ومن ثم القضاء عليها ، فان الحركة النقابية استطاعت ان تصمد وان تقف بوجه جميع المحاولات وان تكشف شيئا فشيئا كل محاولات التشويه والتزييف التي استهدفتها . واليوم اذ يرى الحكم العسكري الدكتاتوري الفردي نفسه معزولا عزلته التامة عن الجماهير الشعبية يرى في نمو التنظيم النقابي اخطر ما يهدده في الحركة الشعبية . ولذلك نراه يندفع بكل ما لديه من شراسة وقسوة لضرب الحركة النقابية اعتقادا منه أن ذلك قادر على حمايته ويؤمن له سبل البقاء .

وفي هذه المرحلة الحرجة التي تجتازها حركتنا النقابية في خضم المعارك القاسية التي يخوضها شعبنا بكل جماهيره الكادحة المناضلة من اجل حياة افضل تترتب على البعثيين بصورة عامة والعمال بصورة خاصة مسؤوليات جسام تتطلب اول ما تتطلب وعيا تاما لطبيعة المعركة التي نخوضها ومراميها وخطط العدو وأساليبه ، ومن ثم تحديد سبيلنا لاحباط كل المؤامرات والقضاء على كل اعداء العمال والحركة العمالية .

تتمثل خطة السلطة في تصفية الحركة النقابية بما يلي :

١ ـ **التدخل السافر في الانتخابات** : ليس من شك ان الحكم الدكتاتوري العسكري الفردي الذي استطاع الى حين ان يستفيد من أساليبه المعتمدة على شق الجماهير وضربها جهة بأخرى ، بدأ يشعر ان لعبته هذه قد نفد كل تأثيرها على الحركة النقابية ، وأن جماهير العمال بدأت تدرك شيئا فشيئا ان هذه الاساليب ليست الا أساليب الانظمة غير الشعبية

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء السابع ، ص ١٩٨ ـ ٢٠٢ .

التي تريد ان تلهي الشعب في معارك جانبية تبعده عن معاركه الاساسية فضلا عما تتركه تلك المعارك الجانبية من أثر في نفوس الجماهير يشوه امامها صورة التنظيم الشعبي النقابي وبالتالي يحكم على هذا التنظيم بالفشل .

وكنتيجة لتنامي هذا الوعي والادراك عند الجماهير العاملة بدأت السلطة تسلك سلوكا سافرا في معاداتها للحركة النقابية ، وأول وسائلها السافرة التي اعتمدت عليها في هذا السبيل هو التدخل في الانتخابات واعتماد سياسة التزوير ضمن كل الظروف وفرض العملاء عن طريق القوة والارهاب السافر .

واذا كان بامكان مثل هذه الاساليب ان تخدم الحكم الدكتاتوري بصورة مؤقتة فاننا نعتقد انها تخدم في الواقع الحركة النقابية اذا ما استطاعت الطليعة العمالية الواعية ان تستفيد من هذه الاساليب لبلورة الوعي النقابي وتنميته ولتوضيح موقف الحكم هذا ودوافعه التي تتضح في تخوفها من نمو الحركة النقابية ، لعلمها بأنها ستكون عنصر التهديد المباشر لهذا الحكم والقادر على فضح كل مفاسده وعلى الاخص في الميدان الاقتصادي .

٢ ـ **اعتقالات القادة النقابيين** : وكجزء من الخطة الرامية الى ضرب الحركة النقابية وتصفيتها عمد الحكم العسكري الى شن حملة واسعة من الاعتقالات بين صفوف القادة النقابيين المخلصين ، بعد تجريد النقابات من كل العناصر المخلصة القادرة على قيادة الجماهير العمالية وتوعيتها لابقائها (النقابات) عاجزة عن الحركة فاقدة كل قدرة على مقاومة خطط الحكم الرامية الى فرض عملائه على مراكز القيادة في النقابات بغية شلها وتشويه حقيقتها وبالتالي جعلها أداة مسخرة بيده .

٣ ـ **فصل العمال من أعمالهم بسبب نشاطهم النقابي** : ولم يقف الحكم العسكري الدكتاتوري الفردي في محاربته للحركة النقابية عند حدود اعتقالاته للقادة النقابيين او تدخلاته في الانتخابات واعتماده سياسة الارهاب والتزوير السافر فقط وانما اعتمد اسلوبا يعود بذاكرتنا الى العهد المباد وهو اسلوب فصل العمال من وظائفهم واعمالهم بسبب نشاطهم النقابي . وليس بخاف على أحد ان الحكم العسكري حين يسلك هذا السبيل يبغي استخدام أقوى الاسلحة بوجه الطبقة العاملة لايقاف مسيرتها الظافرة في بناء الحركة النقابية الاشتراكية الواعية القادرة على أداء دورها كاملا في النضال الشعبي من اجل الوحدة والحرية والاشتراكية . انه لمن الواضح ان الحكم حين يشهر هذا السلاح بوجه الحركة النقابية يبغي ارهاب جماهير العمال بالتلويح لهم بغائلة الجوع والحرمان فضلا عما يفيد منه في عزل العمال النقابيين النشيطين عن جماهير العمال وحرمان الحركة النقابية من القيادة الثورية الواعية .

ان هذا الموقف يفرض علينا كطليعة عمالية ان نحول وجهة هذا السلاح الى اعداء العمال ، وان نلعب دورنا في بلورة وتوضيح اهمية التنظيم العمالي والنقابي في الدفاع عن الحركة العمالية وفي حماية كل العمال من كل أعداء العمال ، وان ندفع بالحركة النقابية لان تتحول الى حركة نضالية لا ان تبقى تنظيما مشوها يضلل الجماهير العمالية في رفاه كاذب وسعادة زائفة ، وبالتالي تبقى الحركة العمالية عاجزة عن الحركة فاقدة لكل قابلية للتأثير في اتجاه الواقع رغم كونها جزءا هاما في حركة هذا الواقع .

٤ ـ **تشجيع ارباب العمل على اضطهاد العمال** : ومن الطبيعي ان الحكم الذي

يشهر بوجه الجماهير العاملة امضى اسلحته واخسها وهو فصل العمال من اعمالهم وحرمانهم من ارزاقهم ، من الطبيعي لمثل هذا الحكم ان يعمد الى تشجيع ارباب العمل على اضطهاد العمال والتغاضي عن امعانهم في معاداة الحركة العمالية لانه من المناقض للمنطق ان يمنع الحكم ارباب العمل عن سلوك هذا السبيل في الوقت الذي يتخذ منه سبيله في الحكم ، ولانه يدرك كل الادراك ان اي انتصار يحرزه العمال في جانب من جوانب العمل ينبه بقية الجماهير العاملة ويدفعها اكثر فأكثر نحو نيل مزيد من المكاسب . ولكل ذلك نرى ارباب العمل يقفون بصلافة وقوة بوجه العمال ويضطهدونهم دونما اي تردد .

٥ ـ تدخل الحاكم العسكري العام في فصل قسم كبير من رؤساء النقابات وقادتها : وكاستكمال لحلقات الخطة الرامية الى تصفية الحركة العمالية والقضاء عليها وعلى قابلية الحركة فيها ، ونتيجة للصمود البطولي الذي يبديه بعض القادة النقابيين ، عمد الحكم العسكري ممثلا بالحاكم العسكري العام الى التدخل في شؤون النقابات رغم مخالفة ذلك لكل مظهر ديمقراطي ، حيث أصدر الحكم العسكري اوامره الى النقابات طالبا من هيئاتها الادارية فصل قادتها .

من كل ما تقدم تتضح لنا طبيعة المعركة التي تخوضها حركتنا العمالية في العراق ، كما تتضح لنا معالم الخطة التي وضعها الحكم العسكري الدكتاتوري الفردي للقضاء عليها .

وبمقدار ما يكون وعينا لجوانب المعركة ومعالم خطة العدو ومراميها ، تكون قدرتنا على مجابهة المعركة ورسم سبيل الانتصار فيها ، وبمقدار ما يكون اندفاعنا الواعي وتضحيتنا تكون قدرتنا على تحويل وجهة المعركة فنكون المهاجمين بدل ان نكون المدافعين .

وعليه فان الموقف الحالي يحتم علينا ان نحدد موقفنا بشكل دقيق يؤمن لنا اكبر استفادة ممكنة من المعركة لصالح الحركة العمالية ، ويتلخص موقفنا بما يلي :

١ ـ تهيئة الرأي العام العمالي وتعبئته لمقاومة تدخل الحكم في حرية التنظيم النقابي وتدخله في الانتخابات النقابية ، والعمل على فضح كل الاساليب التي يستخدمها في دس العملاء في صفوف الحركة النقابية للسيطرة عليها وتسخيرها لخدمته .

٢ ـ مقاومة قرار الحاكم العسكري العام القاضي بفصل رؤساء وقادة عدد من النقابات بعدم تنفيذه ، والعمل على تعبئة الرأي العام العمالي ضد هذا القرار ، وتوضيح أسباب هذا الموقف تجاه القادة النقابيين والحركة النقابية على ضوء الخطة الحكومية ودوافعها لتصفية الحركة العمالية .

٣ ـ توثيق الاتصال بأوسع الجماهير العمالية والشعبية الاخرى لضمان تأييدها في شجب موقف الحكم هذا من الحركة العمالية والقادة النقابيين ، وبذلك نستطيع ان نوسع نطاق المعركة على الحكم وان نشرك مع الجماهير العاملة معظم الفئات الشعبية الاخرى .

٤ ـ الوقوف بقوة بوجه اعمال الفصل الكيفي الذي يمارسه الحكم وارباب العمل بدون تردد ، والعمل على الاستفادة من هذا الاتجاه لزيادة قوة التضامن العمالي ، وتحقيق المزيد من التقدم في تنمية الوعي النقابي عند العمال .

٥ ـ فضح الاتحاد العام بما يلي :

أ ـ توضيح اتصاله بدوائر الأمن والاستخبارات العسكرية واتخاذه لنفسه دور العميل

ضد الحركة العمالية .

ب ـ تبنيه مواقف معادية للعمال كموقف سكرتير الاتحاد مع شركة الجوت .

جـ ـ اثراؤهم على حساب العمال حيث استئثارهم بأموال الاتحاد واستخدامها لاغراضهم الخاصة ولمحاربة الحركة النقابية .

٦ ـ توضيح موقف الحركة النقابية ومطالبها بشكل واسع :

تمثل موقف الحركة النقابية حتى الآن في شكل صراع سلمي مع الحكم معتمدا المذكرات والمفاوضات والمقابلات لكل المسؤولين على اختلاف مراكزهم . وتتمثل المطالب العمالية التي احتوتها تلك المذكرات بما يلي :

أ ـ زيادة عامة في الاجور لعمال ومستخدمي الدولة في قطاعيها الحكومي والاهلي بما يتناسب والارتفاع الفاحش لمستوى المعيشة .

ب ـ انتهاج سياسة للتصنيع تضمن زيادة قوة العراق الاقتصادية والقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة . وان تترك جانبا سياسة تبذير أموال الشعب على المشاريع الكمالية وغير المنتجة ، كالساحات والنصب والتماثيل .

جـ ـ حماية التنظيم النقابي وعدم تدخل السلطة في شؤون النقابات والانتخابات والمحافظة على حرية النقابة واستقلالها من أي تأثير او تدخل .

د ـ الوقوف بقوة ضد الفصل التعسفي الكيفي في المؤسسات الحكومية والاهلية .

هـ ـ مراقبة ارباح الشركات باستمرار وضمان حق العمال في زيادة اجورهم بما يتناسب وارتفاع تلك الارباح لضمان زيادة الانتاج باستمرار واضطراد الرفاه والتقدم للعمال .

و ـ مساعدة النقابات على زيادة الكفاءة الفنية للعمال بما يكفل زيادة التقدم الصناعي في العراق .

ز ـ تعديل قانون العمل بما يكفل ضمان حرية التنظيم النقابي واستقلاله ، واشراك النقابات في تعديل هذا القانون .

ح ـ تثبيت الحد الادنى للاجور بما يتناسب وطبيعة الاعمال والمتطلبات المعاشية في البلاد .

في هذه المرحلة الدقيقة من حياة حركتنا العمالية حيث تتكالب كل القوى المعادية لجماهيرنا الكادحة المستغلة لدمائها ، في هذه المرحلة بالذات حيث انكشفت كل اقنعة الحكم المضللة وتهتكت كل البراقع التي ظل يتبرقع بها أعداء طبقتنا العاملة والمتطفلون على دمائها ، تحتاج حركتنا العمالية اكثر من اي وقت آخر الى المزيد من التضامن العمالي والشعبي .

الى المزيد من التلاحم النضالي بين جماهيرنا الشعبية الكادحة .

الى الحركة المنظمة القادرة على قيادة الجماهير العاملة في النضال من اجل مستقبلهم الافضل ، وليكن شعار الجميع في هذه المرحلة بالذات :

مزيدا من التنظيم لبناء حركة عمالية اشتراكية عربية .

مزيدا من العمل للقضاء على الحكم العسكري الدكتاتوري المعادي أبدا للجماهير الكادحة .

بمزيد من الفضح لمفاسد الحكم العسكري الدكتاتوري نبلور وعي الجماهير ونزيد من اندفاعها نحو اهدافها .

اوائل حزيران ١٩٦٢ **مكتب العمال**

* * *

بيان من العمال الاشتراكيين(١)

(القطر العراقي)

- **الى الامام يا جماهيرنا الكادحة لسحق الدكتاتورية العسكرية والرجعية .**
- **الى الامام يا جماهيرنا العاملة لبناء حركة عمالية عربية اشتراكية .**
- **تضامن الجماهير الشعبية بكل فئاتها كفيل بالقضاء على الدكتاتورية والرجعية وكل اعداء الديمقراطية والاشتراكية ...**

يا عمالنا الابطال .. يا طليعة الشعب النضالية ..

يا من بكم تبني الامة صرح كيانها وعليكم يتوقف مستقبلها .

ما انفك الحكم العسكري الدكتاتوري يمعن في معاداته للحركة العمالية النقابية في العراق ، وهو اذ يندفع بكل ما لديه لضرب كل حركة شعبية ، ويزداد ضراوة يوما بعد يوم في حربه القاسية ضد الحركة العمالية فانه مع هذا الاندفاع يكشف عن حقيقته المعادية أبدا للجماهير الكادحة ، المماثلة لمصاصي دمائها مغتصبي رغيفها ، والمناقضة دوما لكل تنظيم جماعي وتفكير ديمقراطي .

يا عمالنا الاشاوس .

كل يوم يمر على حركتنا النقابية تتضح اكثر فاكثر معالم خطة الحكم في تآمره لتحطيم الحركة النقابية في العراق . فالحكم العسكري الذي بدأ تخطيطه في ضرب الحركة النقابية في مؤامراته الاجرامية الرامية الى شق الحركة العمالية وتشويه اتجاهها وحقيقتها بفرض عناصر من داخل الحركة العمالية وتسليطها لضرب الجماهير العاملة محاولا استخدام هذه الاساليب لتلهية الجماهير العاملة في معارك مع بعضها البعض لابعادها عن الانتباه الى مكامن الخطر الحقيقية على الجماهير العاملة ، نقول ان الحكم العسكري الذي بدأ تآمره على الحركة النقابية بهذه المخططات قد أدرك كل الادراك ان هذه المخططات قد انكشفت واتضحت معالمها ولم تعد تجدي نفعا في تفتيت الحركة العمالية من داخلها .

لقد كان الحكم خلال المخططات يشعر ان الانتخابات والمؤتمرات العمالية لا تكون خطرا عليه ما دامت المعركة باقية بين الجماهير العاملة نفسها ، وانما على العكس من ذلك فانها تكون

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء السابع ، ص ٢١٠ ـ ٢١٣ .

عاملا مهما في تشويه صورة التنظيم النقابي في أذهان الجماهير العاملة . أما اليوم وقد بدأ العمال يدركون خبث المخطط وخطورته وبدأوا يدركون اهمية الوحدة العمالية والتضامن العمالي ، فقد بدأ الحكم الدكتاتوري العسكري يشعر بالخطر المفزع الذي يتهدده .

ان طبيعة كل حكم عسكري دكتاتوري بعيد عن الشعب تقتضي بمعاداة كل تنظيم شعبي ووعي شعبي . ان الحكم العسكري الذي ينظر الى الشعب كقطيع يرعاه هو ، وهو وحده الذي يعطيه ما يشاء من الغذاء والكساء ، ويرى في نمو الوعي النقابي لدى الجماهير العاملة في العراق أخطر ما يتهدده في الحركة الشعبية ، ان الحكم العسكري بدأ يدرك تماما ومن خلال تلمسه لتقدم الوعي النقابي بين جماهيرنا العاملة أن عليه أن يخوضها معركة ضروسا ضد الحركة النقابية وأن يقف بكل قوة بوجه تيارها المتنامي ، وأن يحجب عنها كل ما يساعدها على تحقيق ارادتها وأهدافها . لذلك كله نراه يتقدم دونما أي تردد أو تحفظ في تزييف ارادة العمال وضرب كل المؤتمرات العمالية الانتخابية التي يعبر فيها العمال عن ارادتهم بانتخابهم هيئاتهم الادارية ومناقشة أمورهم النقابية . وهو اذ يسلك هذا السبيل مستخدما كل ما لديه من اساليب البطش والارهاب، من اعتقال ومطاردة وفصل فانه يقصد من وراء سلوكه هذا ايقاف الجماهير العاملة عن مسيرتها الظافرة لبناء الحركة النقابية الواعية المدركة المخلصة لمصالح الجماهير المتطلعة لمستقبل زاهر ، ذلك أنه يدرك بشكل جلى ما لهذه الانتخابات والمؤتمرات من دور أساسي في بلورة الوعي النقابي وتنميته لدى الجماهير العاملة فضلاً عما تلعبه من دور فعال في فضح كل مفاسد الحكم والكشف عن حقيقته . وما مؤتمرات نقابتي الصحة والبريد وما رافقها الا التجسيد الحي لما يعتري الحكم العسكري من خوف وفزع من هذه المؤتمرات والانتخابات ، ومن اندفاع جنوني في استخدام الاساليب الارهابية لتزييفها متخطيا كل عرف ديمقراطي بل وحتى أبسط المظاهر الديمقراطية فضلا عن تخطيه لكل القوانين التي وضعتها السلطه نفسها والتي لا زالت تعمل بموجبها . لقد مارست السلطة ممثلة بدوائر الامن العام ورجال الانضباط العسكري والاتحاد العام لنقابات العمال ممثلاً بسكرتيره العام كل وسائل الضغط والارهاب والتلاعب للسيطرة على مؤتمري الصحة والبريد وتزوير انتخاباتهما . ففي مؤتمر نقابة عمال ومستخدمي الصحة والمواد الصيدلانية ورغم التأجيلات المستمرة لانعقاد المؤتمر وعدم تمكنهم من الحضور للانتخاب والمناقشة فقد زوروا هويات مندوبي المؤتمر لعمال آخرين ارادوا ان يأتوا بهم للانتخاب كما هربوا سجلات النقابة الى الاتحاد العام بغية التلاعب بها . واضافة لكل ذلك فقد صدرت أوامر بالقاء القبض على كل من يرشح ضد قائمة سكرتير الاتحاد ، فجرى توقيف كل من محاسب النقابة مجيد العاني ونعمة مظلوم وعبد الحسين فرحان وهم من مرشحي القائمة العمالية الموحدة . وفي آخر موعد لانعقاد المؤتمر جرى اعتقال كل من رئيس النقابة علوان السعدي وعدنان القيسي وهما من مرشحي القائمة الموحدة .

وبعد التأجيلات المستمرة لموعد انعقاد المؤتمر فاجأ الاتحاد العام اعضاء المؤتمر باعلان موعد انعقاد المؤتمر في يوم ١٩٦٢/٦/٢٦ في نفس اليوم الساعة الخامسة قصد ارباك المؤتمرين وعدم افساح المجال لكل اعضاء المؤتمر بالحضور ولكي يتسنى لهم تمرير مؤامراتهم . وفي الموعد المقرر ولعدم حصول النصاب خرج سعدون العزاوي ممثل قائمة السكرتير العام للاتحاد وجلب حوالي عشرين شخصا من خارج المؤتمر بعضهم من عمال دور

السينما والبعض الآخر من رجال الامن العام ليدخلوا ويزيفوا الانتخابات . ولما اعترض ممثل القائمة الموحدة على ذلك وهو رئيس النقابة المشرفة على الانتخاب أمر ممثل الحاكم العسكري باعتقاله واعتقال زميله عدنان القيسي ، وبعدها أجل المؤتمر الى اشعار آخر . وأخيراً قيل انها تأجلت الى يوم ١٩٦٢/٦/٢٧ ، وفعلا ذهب اعضاء المؤتمر وانتظروا في مقر الاتحاد ولم يعقد المؤتمر . وفي يوم ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٦٢ ذهب ممثلو القائمة الموحدة الى المقر للسؤال عن موعد انعقاد المؤتمر فقيل لهم ان المؤتمر انعقد يوم أمس ليلا وفاز في الانتخاب سعدون العزاوي عميل الاتحاد العام وبدون حضور أعضاء المؤتمر . أما في نقابة البريد والبرق والتلفون واللاسلكي فقد انعقد المؤتمر بعد محاولات مستميتة قام بها سكرتير الاتحاد العام لايجاد قائمة تمثله مستخدما التهديد والوعيد بالاعتقال والفصل لارهاب أي مرشح يخرج على قائمة السكرتير .وبالرغم من كل تلك الوسائل وعندما انعقد المؤتمر وبوشر بجدول الاعمال وسط جو من الحراسة المشددة وحشد واسع من رجال الامن العام والانضباط العسكري بغية اشاعة جو مكهرب في المؤتمر لارهاب المؤتمرين ، وبعد انجاز القسم الاكبر من جدول الاعمال انتقل المؤتمر الى انتخاب هيئاته النقابية ففشل ممثل قائمة سكرتير الاتحاد في اخراج قائمة تجمع المنبوذين من عمال البريد ممن عرفوا بمواقفهم المعادية للحركة العمالية ، وكان أن انسحبت الغالبية العظمى من العمال المخلصين ممن سجلوا دون رضاهم في القائمة المذكورة . ونتيجة لذلك عمد السكرتير العام الى تنفيذ مخطط لارباك المؤتمر وتعليق انعقاده الى ان يصفّى المؤتمر من كل عناصره المخلصة فتم اعتقال ثلاثة من المرشحين في القائمة المنافسة لقائمة السكرتير وهم كل من علي أمين وصالح مهدي وكامل جهاد فضلا عن اوامر القاء القبض الصادرة بحق رئيس النقابة ، ثم أعلن عن عدم حصول النصاب وتأجيل عقد المؤتمر الى اجل غير مسمى حتى يتسنى له تحضير طبخة جديدة من خطط التزوير والضغط والارهاب لضرب الحركة النقابية والقضاء عليها .

يا عمالنا الشجعان :

ان ما جرى في نقابتي الصحة والبريد ليس الا صورة من صور الحملة المسعورة التي يشنها الحكم العسكري الدكتاتوري الفردي الذي بدأ يفقد صوابه .

ان الحكم العسكري الدكتاتوري الذي انكشفت حقيقته المعادية للشعب ولم يبق له ما يستر به هذه الحقيقة بدأ يستخدم كل الاساليب الارهابية في معاداة كل تنظيم شعبي . ان هذه الاساليب التي ساهمت دون أدنى شك في توضيح جوهر الحكم العسكري امام الشعب قد افقدت هذا الحكم حتى الذين كانوا الى أمد قريب شركاءه في الجريمة ، جريمة معاداة الحركة الشعبية الاشتراكية ومحاربة التنظيم الشعبي الديمقراطي ، ولنا في حل الحزب الوطني التقدمي لنفسه خير معبر عن تلك الحقيقة .

يا عمالنا الميامين .

الان وقد اعلنها الحكم العسكري حربا صريحة ضد الحركة الشعبية ، وبوجه الخصوص الحركة النقابية ، علينا ان نعلنها أكثر صراحة وأشد ضراوة دفاعا عن وجودنا وحقنا ومستقبلنا . ولترتفع عاليا راية حركتنا النقابية .

وليعش نضال طبقتنا العاملة من أجل حياة نقابية حرة ومستقبل افضل .
لتسقط الدكتاتوريات العسكرية في كل مكان .
عاش نضال شعبنا العربي الجبار من أجل الديمقراطية والاشتراكية .
٨ تموز ١٩٦٢

العمال الاشتراكيون

* * *

موقف العمال وأهدافهم (١)

(القطر السوري)

في غمرة الاحداث المتتابعة ، المتلاحقة في بلادنا ، وفي الوطن العربي من حولنا .. وفي خضم هذه الدعوات المتعارضة التي لا تكاد تأخذ طابع الجد حينا الا لتعود فتأخذ طابع الهزل في اكثر الاحيان .. يقف المواطن العربي العادي وهو فريسة للحيرة والقلق ، ونهباً للهواجس والخوف والظنون ، لا يكاد يقوى على تحديدموقف يطمئن اليه ، أو التعرف على سبيل يمكن له ان يسير عليه وهو راضي النفس مرتاح الضمير .

وحال معظم العمال في بلادنا اليوم ، بعد ان احتلطت المفاهيم ، وزيفت الشعارات كحال هذا المواطن العربي العادي الطيب ، الذي يتلهف شوقاً الى خدمة بلده ، ويتحرق ألماً لما يراه عليه من تخلف وانقسام واضطراب ، وهو يود بكل ما في نفسه من اخلاص ، وبكل ما في قلبه من حماس ، لو استطاع ان يمحو من امامه كل هذه السبل الملتفة المتعرجة التي لا تكاد تنحرف الى يمين حتى تعود فتنعطف الى شمال .. والتي لا تكاد تخطو خطوة الى امام حتى ترتد خطوتين الى وراء .. ولو قدر على ان يطمس كل آثار هذه الطرق المتصالبة ، المتقاطعة ، المتشعبة من حوله ، والتي تحمل على جنباتها ، نفس العلامات ، وذات اللافتات ، بحيث تشير كلها على انها توصل الى الوحدة والحرية والاشتراكية . زيادة في الغواية وامعاناً في التضليل . ان هذا العامل البسيط الطيب يتمنى لو قدر له ان يستطيع ان يفعل كل هذا ، حتى لا يبقى أمامه الا سبيل واحد لا عوج فيه ولا انحراف ، ولا غموض فيه ولا التباس ، اذن لاندفع عليه بكل ما في قلبه من ايمان ، وبكل ما في دمه من حرارة ولاستطاع عندئذ أن ينقذ نفسه وأمته من هذا التزييف العقائدي ، الذي يحيرها ، والضباب الفكري الذي تتضافر كل قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية على القائها فيه .

ويقيننا أننا ـ نحن/ العمال العرب ـ أقدر الفئات في أمتنا على اكتشاف سبيلنا وتحديد موقفنا رغم جميع العوامل التي تجعل مثل هذا الامر صعباً ومحفوفاً بالمزالق والاخطار ، ورغم جميع الاساليب التي تتبع لتضليلنا عن قصدنا ، ولصدنا عن سبيلنا ، ولالباس الباطل ألبسة الحق أمام أعيننا ، لننخدع به وننجرف في تياره ، بعيداً عن مصالحنا الطبقية وأهدافنا القومية . ذلك لأننا أكثر الفئات وضوحاً في الهدف وبساطة في الغاية وصراحة في التعبير .

---

(١) جريدة « البعث » ، الاسبوعية ، العدد ٣ (٤ آب ١٩٦٢) .

وبكل تأكيد ، ودونما خوف من الخطأ ، نستطيع أن نحدد أهدافنا كعمال فيما يلي :

١ - **التصنيع وتطوير الاقتصاد القومي** : اننا فئة من أبناء هذا الوطن لا تملك الا القدرة على العمل ، ولا تعيش الا به ، لذلك كان توسيع سوق العمل في خلق المزيد من الفرص له يعتبر بالنسبة لنا مطلباً حياتياً لا غنى عنه ، وتحقيق هذا المطلب لا يكون الا بتطوير اقتصادنا تطويراً جذرياً بحيث ينقلب من اقتصاد زراعي متخلف الى اقتصاد صناعي حديث ، لذلك فاننا يجب ان نناضل باستمرار في سبيل وضع برامج جدية للتنمية الاقتصادية التي تستطيع ان تضاعف الدخل القومي وان تخرج بلدنا من حالة التخلف الاقتصادي التي تعيش فيها .

٢ - **الاشتراكية والقضاء على الفوارق الطبقية** : ان كل تطوير لاقتصادنا وكل زيادة يمكن ان تطرأ على دخلنا القومي لا يمكن لها ان تستثير اهتمام العمال اذا لم تكن الغاية منها رفع مستوى الحياة لدى الطبقات الفقيرة في بلادنا ، واذا لم توزع تلك الزيادة بين المواطنين توزيعاً عادلا من شأنه ان يقضي على الفوارق الطبقية القائمة بينهم وعلى كل استغلال أو استثمار لجهودهم من قبل الاقلية المتربعة على مراكز الثروة والمتسلطة على الحكم في هذه البلاد .

لذلك كان على العمال ان يناضلوا بكل عناد في سبيل الأخذ بقواعد النظام الاشتراكي في الاقتصاد والادارة والحكم لجعل الوطن وثرواته ملكاً لجميع أفراده بحيث لا يصيب الفرد منها الا بمقدار ما يقدمه لهذا الوطن من جهد وتضحيات .

٣ - **الديمقراطية والحريات العامة** : ان العمال كفئة من الشعب لا تزال مستثمرة ومنتقصة الحقوق ترى في النظام الديمقراطي الشرط الاساسي اللازم لها حتى تتمكن من مواصلة نضالها في سبيل استكمال حقوقها متسلحة بما يوفرلها هذا النظام من حريات عامة في طليعتها الحرية النقابية ، التي هي الشرط اللازم والضروري لتستطيع معالجة قضاياها بعيدة عن ترغيب وارهاب اجهزة السلطة سواء في ذلك أكانت هذه السلطة في قبضة الطبقة الرجعية أم في قبضة زعيم أوحد أقام من نفسه وصياً على الشعب . لذلك كان على العمال ان يناضلوا بصلابة ضد كل نوع من أنواع الدكتاتورية سواء في أشكالها السافرة أو في أشكالها المقنَّعة ببراقع زائفة لم تعد تنطلي على العمال لا من حيث مؤسساتها الديمقراطية الشكلية ولا من حيث أنظمتها الانتخابية التي تؤدي في النتيجة الى اقصاء العمال والفلاحين وبقية الفئات الكادحة من الشعب عن المجالس التمثيلية وبالتالي عن مراكز السلطة والحكم في البلاد .

ان العمال لا يؤمنون الا بشكل واحد من أشكال الديمقراطية ، هي الديمقراطية الشعبية البعيدة عن تسلط البيروقراطية التي توفر للعمال والفلاحين وفئات الشعب الاخرى التي تعيش من جهدها وعرقها نصيباً في المجالس التشريعية ومراكز الحكم والادارة يتكافأ مع ما لهذه الفئات من عدد ومن دور اساسي في الانتاج .

٤ - **التحالف بين القوى الشعبية والوطنية** : ان العمال لا يؤمنون بأن الحقوق يمكن ان تكون هبة أو منحة من احد وانما هي تؤخذ بالنضال القاسي المرير وتنتزع انتزاعاً من غاصبيها . لذلك كان لا بد من توفير اسباب الحماية لهذه الحقوق من قبل الفئات التي حصلت عليها . لهذا فان على العمال ان يناضلوا في سبيل اقامة جبهة تنصهر فيها كل الفئات الوطنية والقوى العاملة في الشعب ، وقيام مثل هذه الجبهة وأخذها على عاتقها مهمة حماية المكاسب الشعبية والاهداف القومية التي يؤمن بها الشعب ، هي الضمانة الوحيدة لامكان حصول

العمال والفلاحين والفئات المضطهدة الاخرى من الشعب على حقوقها وتوسيع هذه الحقوق وحمايتها من كل تآمر أو عدوان عليها من قبل الرجعية والاستعمار ، أو أجهزة الحكم الديكتاتوري .

٥ ـ **الوحدة العربية** : ان كل حديث عن التطور الاقتصادي والتصنيع والاشتراكية والاستقلال الوطني والقضاء على الاستعمار وربيبته اسرائيل ضمن الاوضاع السياسية القائمة حالياً في البلدان العربية ، وضمن فكرة المحافظة على الكيانات الهزيلة المصطنعة في جميع أقاليمها انما هو لغو فارغ يحمل كل عناصر الخداع والتضليل . وتقوم كل الحقائق المادية في وجهه .

فعندما تتحدث حكومة الاردن عن التصنيع وعن سعيها لخلق البلد النموذجي الذي يسوده الرخاء والرفاه انما تقصد تكريس كيانه الهزيل وربط ميزانيته الى الابد بالمساعدات البريطانية والاميركية .

ومن حيث النتيجة لن يختلف حديث الاردن هذا عن حديث حكومة العراق عن الجمهورية الخالدة وحديث البعض في سوريا عن الكيان الابدي وحديث لبنان عن الاستقلال ـ دون ان يقصد بذلك أكثر من استقلاله عن محيطه العربي .

وهكذا عندما يتمسك كل قطر من الاقطار العربية بكيانه الخاص وما يؤمنه ذلك الكيان للفئات الحاكمة والمستثمرة من المكاسب والامتيازات فيجب ان ندرك نحن العمال ان كل حديث بعد ذلك عن التصنيع والتنهيج وتطوير الاقتصاد وتوزيع العدالة بين السكان والقضاء على الصهيونية والاستعمار انما هو حديث زائف وشعارات لم تطلق الا بقصد التضليل والخداع .

فما لم تقم وحدة سياسية ـ بمحتواها الشعبي الديمقراطي ـ تجمع اشتات الاقطار العربية بما فيها من ثروات طبيعية وموارد اقتصادية ومواد أولية وأسواق واسعة للاستهلاك فلن يكون هنالك تصنيع في بلادنا ، تصنيع بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة ، التصنيع الذي يوفر للبلاد العربية صناعات ثقيلة أساسية جديرة بأن تصبح مرتكزاً قوياً وثابتاً لاقتصاد متطور . ولن تؤدي حركة التصنيع في الاقطار العربية المختلفة الا الى تبديد الاموال وبعثرة الامكانيات مقابل الحصول على صناعات هزيلة عالية التكاليف باهظة الثمن تستطيع المزاحمة الخارجية ان تسحقها في أية لحظة اذا ما رفعت عنها الحماية ، كما لا بد من ان تؤدي حركة التطور العلمي والفني السريع الى القضاء عليها لأن مسايرة هذا التطور لا تقوى عليه الا المؤسسات الصناعية الضخمة .

واذا كان التصنيع وتطوير الاقتصاد القومي يصبح مستحيلا دون قيام الوحدة فلا ادري كيف تستطيع سوريا ولبنان والاردن بل الكويت وقطر أن تقاوم الاستعمار وان تقضي على الصهيونية مع ما لهذه من امكانيات مادية ضخمة ونفوذ دولي هائل وقد علمتنا التجربة بأن الوحدة لا تهبط من فوق ولا يحققها زعيم . وانما مرتكزها وقيادتها وحمايتها في المنظمات العربية الشعبية .. فالى الامام أيها الرفاق العمال للنضال صفاً واحداً في سبيل تحقيق الوحدة العربية في ظل ديمقراطية شعبية ونظام اشتراكي يقيمه ويحميه الكادحون وثورة اقتصادية شاملة تعيد لأبناء الوطن العربي ثرواتهم المنهوبة وخيراتهم المسلوبة .

على هامش تصريح « المصدر المطّلع »

منع النقابات العمالية من ممارسة النشاط السياسي لن يخدم سوى الاستعمار والرجعية والانفصالية(١)

تؤكد الحكومة الانتقالية كل يوم ، ان امامها ثلاثة اهداف ، احدهما وضع البلاد في طريق الاشتراكية ، والمطلوب من الجماهير الشعبية ان تصدق ان الاشتراكية هي الغاء التأميم والعودة الى نظام الاقتصاد الحر ، الذي بشرت به الصحف منذ ايام .

واذا كانت الحكومة تعني بالاشتراكية العودة الى قانون الاصلاح الزراعي (مع التعديلات التي اقرت لصالح الاقطاعيين) فانها جد واهمة ، لأن الذين (يفكون الحرف) قد قرأوا في الصحف ان الجنرال الامريكي ماك آرثر قد طبق اصلاحا زراعيا في اليابان ، وان الحزب الديمقراطي المسيحي (وهو حزب البورجوازية الكبرى الاحتكارية في ايطاليا) قد وزع الاراضي على الفلاحين .. ان الاصلاح الزراعي تدبير ديمقراطي فحسب ، وبالاضافة الى ذلك ، فان هذه العودة كانت فعلا (عربة الاطفاء) التي اخمدت الحريق الذي بدأ يشب في اطار الاستثمار بمجمله في سوريا . ان (الكوع) الذي (لفّته) الحكومة الحالية ، لم تستطع ان تراه الرجعية الهائجة المستغِلة التي اعمتها طعنات التأميم .

حسنا .. ان نوايا احد المسؤولين ، قد تجعلنا نسكت عندما يقال : هذا هو ما امكن انتزاعه من براثن الرجعية . ولكن للموضوع جانبا آخر ، يدعو للتساؤل ، لنفرض جدلا انه لم يكن ممكنا الا الغاء التأميم واعادة (اصحاب الفعاليات الاقتصادية) الى عروشهم ، ولكن اذا كان الادعاء بأنهم يريدون وضع البلاد في طريق الاشتراكية امرا صحيحا وجديا ، فأن هذا يقتضي الّا تلجم القوى الحقيقية والثورية والفعالة . والتي تعتبر الاشتراكية قضيتها الخاصة الملحة ، بل تفتح الطريق امام تمرس هذه الطبقة بالنضال السياسي الى جانب النضال النقابي .

لمصلحة من تمنع النقابات من ممارسة العمل السياسي ؟

ان المصدر المطلع في وزارة العمل ، رغم براعته وذكائه ، لم يستطع ان يقنعنا ان المنع كان لمصلحة العمال ، وان (المصدر المطلع) لم يكن بالتالي (فوق الطبقات) بل كان بجانب احدها فعلا . وان اصحاب الفعاليات الاقتصادية على استعداد للتنازل عن ٢٥٪ اخرى بل ٥٠٪ اخرى من الارباح ثمنا لعزل النقابات عن ميدان النضال السياسي .

قد تكون الحكومة اشتراكية (بالمفرّق) ولكنها ليست كذلك (بالجملة) ، والا كيف تحرم القوى الاشتراكية من هيكلها العظمي ، من روحها ، من النقابات ، في نفس الوقت الذي تعلن فيه الحكومة انها ستضع البلاد في طريق الاشتراكية مجددا . ان مأساة التيار الاشتراكي في هذا البلد هي ان معظم مدّعي الاشتراكية موظفون فعلا او عقلاً . وعندما هزت قوانين التأميم اعماق الضمير الطبقي والقومي للعمال ، حيث التحمت المصلحة الطبقية والقومية لأول مرة في تاريخ الحركة العمالية جاء المرسوم ٥٠ ليمنع النقابات من خوض غمار النضال السياسي التقدمي .

---

(١) جريدة « البعث » الاسبوعية ، العدد ٣ (٤ آب ١٩٦٢) .

واذا كانت الدكتاتورية قد حاولت جعل العمال ونقاباتهم مجرد ذيل للسلطة ، وهذا امر سيء طبعاً ، فإن وضع النقابات على (الرف) وعزلها عن النشاط النضالي العام ، سيكون امراً اكثر سوءاً ، اذ سيخمد .. رويدا .. رويدا الروح الوطنية للنقابات لتحتل مكانها اهتمامات مهنية ضيقة وتجعل منها كتلة انانية أسيرة مصالحها الخاصة واليومية ، فهل ترغب الحكومة بذلك ، وهل تريد ان تمنع القوة الحقيقية للاشتراكية عن الكفاح الاشتراكي ! وان تحصره بالموظفين و« الهواة » ؟ !

ان « الحنان » البيروقراطي الذي غمر به « المصدر المطلع » في وزارة العمل قضايا العمال ، لم يستطع ان يخفي تهافت حججه . فهو يزعم « ان قيام المنظمات بنشاط سياسي معين تختلف آراء العمال فيه يؤدي الى المنازعات فيما بينهم والى فقدان الثقة بين فئات العمال والنقابات ، وينحرف بالنقابات عن اهدافها المهنية ، وتضيع الغاية التي قامت من اجلها النقابات ، والتي هي رفع مستوى المهنة ... هذا بالاضافة الى ان المنظمات النقابية عندما تتحول الى منظمات سياسية ، يشترط فيها ان تمثل اتجاها سياسياً واحداً لجميع المنتسبين اليها وهذا ما لا يتحقق في المنظمات النقابية لأن الرابطة في تكوين النقابات العمالية هي رابطة المهنة لا رابطة العمل السياسي .. » .

هذه الآراء ، هذه الدرر ، توحي ان صاحبها مطلع فعلا ، الا ان اطلاعه محصور بدواوين وطاولات واوراق ومصنفات الوزارة ، اما تاريخ الحركات العمالية في العالم فان صاحبنا لم يطلع عليها بعد ، ويهمنا هنا ان « نطلعه » على بعض المعلومات :

١ ـ في معظم بلدان العالم الرأسمالي ، تلعب النقابات دورا سياسيا هاما يصل في بعض الحالات الى درجة استلام قيادة العمل السياسي وان الاحزاب والتكتلات اليسارية هي اللحم الذي يكسو التنظيمات النقابية والاتحادات العمالية باعتبارها هيكلها العظمي . وان بعض الاحزاب كحزب العمال البريطاني ـ هو النقابات العمالية وقد تحولت الى تنظيم سياسى . واخيرا لا باس ان نورد مثالاً عربيا. ان « الاتحاد المغربي للشغل » الذي يضم ستمائة الف عضو يشكل القوة الاساسية لحزب « الاتحاد الوطني للقوات الشعبية » في المغرب . والاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تحملت كوادره قسطا كبيرا من النضال ليشكل قطاعا مناضلا من قطاعات جبهة التحرير الجزائرية ويقوم بدوره السياسي الطليعي في المرحلة الحاضرة خير قيام .

٢ ـ ان العمال بحكم مصالحهم الطبقية المتماثلة ، لا يمكن ان يختلفوا اختلافا اساسيا او جوهريا ، بل ان اختلافاتهم ستكون سطحية وعارضة ومؤقتة ، لذا فان مصلحة العمال الاساسية ستخنق كل الخلافات وتصفيها ، هذا اذا كانت الخلافات عمالية محضة ، أما اذا كانت هذه الخلافات ناجمة عن نشاط الانتهازيين والعملاء الذين تدسهم الطبقات المستغلة ، فان نضال العمال ضد هذه العناصر هو وحده الذي يمنحهم النضج السياسي والنقابي ، كما انه يخلق الوحدة العمالية على اساس راسخ متين من الوعي العميق لمصالح العمال.لذا فان « تقنين » الحريات النقابية بسبب الخوف من تفتيت قوى العمال والتستر بالغيرة على وحدة نقابات العمال لمنعهم من ممارسة النضال السياسي أمر لا يقبله المنطق ولا تؤيده التجربة . ان وحدة مصلحة الطبقة العاملة ، ونضال الطبقة العاملة لصيانة هذه الطبقة من المتسللين والمتطفلين هي وحدها التي تؤدي الى ابعاد اي خلاف سياسي بينها وتؤدي بالتالي الى وحدتها

التنظيمية والسياسية .

٣ ـ ان « المصدر المطلع » يحاول ان يخلط عمدا بين منع النقابات من ممارسة العمل السياسي وبين حزبية النقابات . قد تكون الحزبية ، في أول الامر ، سببا لنشوء بعض الخلافات بين العمال الا ان هذه الخلافات لا يمكن ان تتحول ، في ظروف عادية ، الى تناقض حقيقي . ان نضال العمال اليومي وتثقيفهم وتجاربهم ونضالهم السياسي سيدفعهم للسير في الطريق الصحيح الملائم لقضيتهم . اما فيما يتعلق بالعمل السياسي فهو لن يحدث الفرقة ـ كما قلنا قبل قليل ـ باعتبار ان الاتجاه العام للطبقة العاملة كلها هو تقدمي من حيث الاساس .

ينبغي الا يخلط اذن بين ممارسة العمل السياسي وبين النشاط الحزبي ، واذا كنا حالياً لا نرى كبير ضرر (اذا كانت غاية المسؤولين هي الحفاظ على وحدة العمال) من ابعاد النقابات عن الانتماء الحزبي وممارسة النشاط الحزبي بشكل مباشر ، الا اننا نؤكد ان السماح للنقابات بممارسة النشاط السياسي هو من اولى المطالب الديمقراطية ومن اكثرها جدية .

في المغرب ، حيث يملك الحسن الثاني ، بلا دستور وبلا مجالس تمثيلية او نيابية ، لم يجر منع النقابات من ممارسة نشاطها السياسي ، وهي منحازة بصورة علنية مع المعارضة الشعبية ، فاذا كان الامر كذلك في بلد محكومة بشكل مطلق ..فكيف الامر في البلاد التي « وضعت في طريق الاشتراكية » عن طريق « الديمقراطية » ؟ ! .

٤ ـ حقا ان النضال المهني هو الهدف المباشر لتأسيس النقابات ، الا انه ليس هدفها الوحيد . لقد تطور النضال النقابي وتفرع الى قسمين مهني وسياسي . ويهدف المهني الى الدفاع عن المصالح القريبة واليومية والجزئية للمهنة او النقابة ، اما النضال السياسي ، فهو الهدف الاساسي للنضال النقابي . ان النضال المهني هو الجسر الذي يعبر منه العمال الى حلبة النضال السياسي . لن تتحرر الطبقة العاملة الا اذا الغت اطار الاستثمار بمجمله ، وان النضال النقابي المهني لن يستطيع ـ في احسن الحالات ـ الا تحسينه ، اما النضال السياسي فهو وحده الذي يحطم هذا الاطار . هذا هو المفهوم الاشتراكي للنضال النقابي، وهو يتعارض طبعا مع المفهوم الرجعي البيروقراطي الذي يروج له « المصدر المطلع » .

لذا ، اذا كانت الحكومة راغبة فعلا بوضع البلاد في طريق الاشتراكية ، واذا كانت تريد حقا ان تقنعنا بأن منع النقابات من ممارسة النشاط السياسي ليس الا جزءاً متمماً لالغاء التأميم والعودة للنظام الرأسمالي .. عليها ان تعيد النظر بمرسومها رقم ٥٠ وان تفتح الطريق واسعاً امام العمال لممارسة نشاطهم السياسي بواسطة نقاباتهم . إن ديمقراطية بلا نقابات ما هي الا ديمقراطية لارباب الاعمال .

نقابي

من اجل حياة نقابية حرة
بظل مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي

وعي العمال

صوت العمال الاشتراكيين في العراق

الانتخابات العمالية(١)

ان قاسم وجلاوزته لن يقفوا في طريقنا الصاعد

الانتخابات في الحياة النقابية امر جوهري لا يمكن بدونها ان تقوم حياة نقابية بالمعنى الصحيح . فالعمال الذين يؤسسون نقاباتهم لتحقيق اهدافهم لا بد وان يمارسوا الانتخابات ليتمكنوا من امتلاك مصير نقاباتهم وتوجيهها وفقا لارادتهم . وكما يؤدي الغاء الانتخابات في الحياة النقابية الى تجريدها من اهم عناصر وجودها ، واستمرارها ، وازدهارها فان فقدان الحرية في الانتخابات من شأنه ان يؤدي الى نفس النتائج السيئة لانه لا يعني الا قيام السلطة بتعيين من تريده على رأس النقابات باسلوب مقنع القصد منه اثارة الدخان حول نياتها السيئة تجاه العمال ونقاباتهم . ولعل اهم صفحات النضال العمالي هي صفحات النضال من اجل انتخابات نقابية حرة لان الانتخابات الحرة هي الركيزة الاساسية في اي بناء نقابي يراد له النجاح والازدهار .

ان السلطة التي ترى في الطبقة العاملة فصيلا من الفصائل الشعبية المجاهدة ، وتعتبرها سندا لها في عملها من اجل تحقيق مستقبل افضل للشعب تعتبر الانتخابات النقابية تظاهرة رائعة تعبر فيها طبقة مناضلة من الشعب عن ارادتها الحقة وتجربة جديدة تمارسها هذه الطبقة في خضم نضالها لبناء حياة افضل لها ولمجموع الجماهير ، وهي لهذا تتيح لها اوسع الحرية لممارسة الانتخابات .

اما السلطة التي ترى في الشعب كله عدوا متربصا بها يريد هدمها عندما تسنح له الفرصة فانها تنظر الى الطبقة العاملة كجزء هام من هذا الشعب ، من صالحها اضعافه ليتسنى لها الاستمرار في الحكم وممارسة حقدها البشع ضده . ومن الطبيعي ان تخاف مثل هذه السلطة من الانتخابات النقابية العمالية لان اي حرية تتاح للعمال في هذه الانتخابات لا بد وان تمكن العمال من الاتيان بقادة نقابيين يعملون من اجل الطبقة العاملة ومن اجل الشعب ، اي بمناضلين معادين للسلطة عاملين على ازاحتها واقامة نظام تقدمي يخدم الشعب وتحقيق اهدافه المشروعة .

وحكومة قاسم التي قطعت كل الاواصر بينها وبين الشعب هي ابرز نموذج لمثل هذه السلطة التي لا توفر جهدا في سبيل القضاء على الحركة العمالية المناضلة وتجميدها في اطر ميتة لا تخدم الا حكم قاسم ومشاريعه الاجرامية المعادية للشعب . وهي ، دائما تعتبر الانتخابات

---

(١) « وعي العمال » ـ القطر العراقي ـ (آب ١٩٦٢) .انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء السابع ، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤ .

النقابية فرصة لا بد ان يعبر فيها العمال عن سخطهم عليها ولا بد وان يستثمروها لتعرية اساليبها القذرة في العمل ضد آمالهم ومطامحهم ، وتجربة من شأنها ان تزيد في الكفاءة النضالية للطبقة العاملة ضدها وضد ركائزها . ولما كانت حكومة قاسم في امس الحاجة الى اي مظهر من مظاهر الشعبية والديمقراطية ،مهما كان زائفا ، للاستفادة منه في واقعها هذا الذي يتميز بسخط الشعب عليها ، واحتقاره لها ، وانفكاكه عنها فانها لم تلغ الانتخابات النقابية وانما عملت على تزييفها لصالحها واستخدمت في عمليات التزييف هذه كل ما لديها من أساليب البطش ، والقسر ، والتزوير ، والاغراء ، والدعاية الكاذبة ، وزجت في معركتها ضد العمال كل عملائها ووكلائها ، ومأجوريها .

واذا ما أردنا ان نعدد امثلة عن الارهاب والتزوير فان هذا المجال لا يتسع لذلك . والقضية لم تعد قضية كشف ما يفعله قاسم وما يفعله جهازه المتفسخ ضد الطبقة العاملة وحرياتها ففضيحة الحكم اصبحت تزكم الانوف ولم يعد في امكان اي جهاز للدعاية ، مهما كان قويا ، ومهما بذل من اجله ان يعطي لهذا الحكم المهترىء المهزوز اية صفة من صفات البقاء والقوة . فالتراث الاسود الذي تراكم طيلة السنين الاربع الماضية اكبر من ان يستطيع قاسم وحكومته وعملاؤه وأبواقه ودنانيره الكثيرة ان يخففوا سن سواده القاتم او يغلفوه بشعار براق . ومهما ازدادت وحشية اساليب الحكم ، ومهما بذل العملاء والوكلاء من اجل وضع العصي في عجلة الحركة العمالية الصاعدة فان هذه الحركة قادرة على تعرية الحكم الفاجر وتحدي عملائه ، وجلاوزته ، وهي ثبتت في كل مناسبة انها اقوى من ان ترضخ لهذا الحكم .

والعمال الاشتراكيون الذين يشكلون اغلبية الطبقة العاملة المجاهدة والذين قاوموا العهد الملكي الاستعماري الرجعي وقبروه هم وفصائل الشعب المناضلة الاخرى من فلاحين ، وعسكريين ، ومثقفين في ١٤ تموز المجيدة يعرفون اليوم ماهية اسس هذا الحكم المقيت وكيفية تقويضها . ومنذ انحراف الحكم حتى الان وجهوا له من الضربات القوية ما جعلته يفقد الرشد ويعري نفسه بنفسه وهم لا يزالون صامدين في النضال ضد هذا الحكم المهترىء حتى يلحقوه بسلفه الذي قبروه في ذلك اليوم الخالد .

ان قاسم والعبدي ومجيد جليل وكريم الجدة وجميع من يلتف حولهم من حثالات متعطشة الى البطش والقسر ، ومتمرسة في الكذب ، والاحتيال ، والتزوير لا يمكنهم ان ينالوا من طبقتنا العاملة البطلة .. فالعمال سيكونون لهؤلاء دائما كابوسا يذكرهم كلما تناسوا ان نهايتهم قد قربت .

فلتكن الانتخابات القادمة اروع تظاهرة عمالية ضد الحكم الفاسد المهترىء ...
ولنجعل من هذه الانتخابات سلاحا قويا نوجهه ضد الحكومة الفاجرة ... والنصر لنا .

وعي العمال

* * *

العمال وثورة ١٤ تموز(١)

حينما بدأ شعبنا يدرك بان النضال من اجل نيل حقوقه الوطنية والقومية ، والثورة على

(١) « وعي العمال » ـ القطر العراقي ـ آب ١٩٦٢ .

الاوضاع الفاسدة يتطلبان تعبئة ثورية يقودها العمال والفلاحون نضجت لديه قوى منظمة متهيأة للثورة والعمل العقائدي الواعي ، وغدا العمال طليعة شعبنا في تحمل اوزاره الحكم الخائن الذي اعتمد على الاستعمار وعملاؤه . وما كان للعمال الا النضال تحت لواء العقيدة الثورية العربية بصورة تشمل قطاعات كبيرة من الاف العمال الذين كانوا مشتتين يحارب تنظيماتهم قوات التجسس والشرطة التي كان يستخدمها العهد المباد .

وما ان اندلعت ثورة تموز حتى انطلق الشعب بمجموعه على ضوء وعيه العميق ، وانطلقت معه الطبقة العاملة محتضنة الثورة وداعمة لوجودها بكل قواها . وبدأت تنتظم في نقاباتها ومنظماتها التي حرمها منها العهد الجائر والتي تكفل لها حق العمل وتعين لها العلاقة بينها وبين اصحاب العمل .. اي بمعنى اخر بدأت تعيش مجالها ووسطها الحيوي . واخذ وعيها يتطور وينضج بتأثير مستوى الثورة التي اعتمدت على الشعب في بدءها ، فصارت قوة ثورية منظمة تدرك واجباتها ومسؤولياتها في حفظ مكتسبات ثورة ١٤ تموز والدفاع عن اهدافها الوطنية والقومية . وكانت هذه القوى الفعالة كفيلة باسناد الثورة ابان اندلاعها والوقوف سندا قويا في وجه المؤامرات الداخلية والخارجية . وكان على الثورة - ان لم تنحرف - ان تحافظ على هذه القوى الجماهيرية الثورية لحماية مكتسباتها ومسيرتها وان تجعلها دعما للجمهورية الفتية . ومن ناحية اخرى كان على الثورة لولا انها خانت نفسها ، ان تحدد العلاقة بين اصحاب العمل والعمال فتمنحهم حقوقهم المشروعة في المطالبة الدائمة بتحسين ظروف العمل ومنع الاستغلال بجهود العمال ومنحهم الحرية الكافية للعمل النقابي للتعاون معها على تطوير مسيرة الثورة نحو الديمقراطية والاشتراكية ولزيادة الارتباط بينها وبين العمال في القطاع العام لزيادة الانتاج وتطوير الصناعة في البلاد على اساس توعية العمال وفهمهم لاهمية الدور الوطني في تقرير الاستقلال والدور القومي في التطور التاريخي نحو الوحدة العربية والاشتراكية لمنع الاستغلال الحاصل في الوقت الحاضر واعطاء الفرص المتكافئة لكل ابناء الشعب .

هكذا اذن لو كانت مسيرة الثورة سليمة وعادلة وتقدمية لاستجابت لمطاليب العمال في اتاحة الحرية النقابية والتنظيم العمالي ولكن بدل ذلك انحرفت واتسمت بالدكتاتورية والارهاب وغدت عدوة لكل تنظيم نقابي سليم لان ذلك من طبيعة اغراضها وخيانتها للمكاسب الشعبية والديمقراطية والاشتراكية ، فأمست تحارب تنظيمات العمال بحجة تدخل العمال في السياسة ولانها صارت تخشى قواها وجماهيرها التي ابت الا ان تسير وفق وعيها الثوري في الايمان باهداف الشعب الوطنية والقومية . وتمسك العمال رغم الضغط والارهاب بنقاباتهم وقدموا التضحيات من سجن وتعذيب وفصل في سبيل بقاء تلك النقابات حرة في توجيهها يقودها اكثر النقابيين نضالا وايمانا بالشعب . ولم تكتف السلطة الجائرة بتزييف ارادة العمال بل سلطت لفترة طويلة فئة فوضوية عاونت السلطة المستبدة على التزوير والتزييف وبث الفرقة بين صفوف العمال ومطاردتهم وزجهم في السجون ومحاربتهم . وبعد انهيار هذه الفئة الضالة اعتمدت الحكومة الخائنة على جواسيسها ورجال الشرطة السرية ليقلبوا النقابات ويحولوها الى مكان للتطبيل والتزمير لقاسم بينما يقاسي اكثرية العمال الامرين من فصل ارباب العمل للعمال وحرمانهم رزقهم فاذا ما طالبوا بالعودة الى اعمالهم ومحاسبة المستغلين قامت السلطة البوليسية باعتقال هؤلاء العمال ومنعهم من اي نشاط نقابي وغدت آلة بيد اصحاب العمل في ضغطها واستبدادها بمستقبل العمال وارزاقهم وكل يوم يمر والنقابات المزيفة تشغل العمال

بالتهريج للسلطة ، يزداد الفصل والطرد لكثير من العمال حتى بلغ عدد العمال المفصولين بضع الاف ولا يزال الامر جار على قدم وساق . اضف الى ذلك ان بعض النقابات التي نصب عليها رجال الشرطة السرية والوكلاء والجواسيس لم يعد همهم الا الضغط على العامل لزيادة الانتاج وارهاقه بالعمل المتواصل دون مراعاة حقوقه ودون المطالبة بزيادة اجوره التي امست دون مستوى المعيشة بكثير والغلاء الفاحش يزداد يوما بعد يوم .

ان العمال الواعين لحقوقهم والمدركين لقضيتهم العادلة في ايجاد نقابات حرة للمطالبة برفع مستوى العامل يزدادون يوما بعد يوم ويندفعون في نضال عنيد ضد المستغلين والرجعيين والجواسيس في سبيل الحفاظ على النقابات الحرة والتنظيمات الديمقراطية التي هي المجال الحي لرفاهية العمال وحفظ مكتسباتهم وحقوقهم .

* * *

وحدة الحركة النقابية .. ضمانة لانتصارها(١)

بالامس خاضت النقابات معركة مصيرها المشترك .. وواجهت اجراءات السلطة الدكتاتورية بصمود وتضامن عظيمين . فلقد اصدرت النقابات المهنية بالامس القريب مذكرتها التضامنية الرائعة التي وجهتها الى الحاكم العسكري العام بتاريخ ٧/٣ وهذا نصها :

« قدم الى نقاباتنا وجمعياتنا بعض النقابات العمالية التي ابلغتها مديرية عمل المنطقة الوسطى بقراركم القاضي بفصل رؤسائها وبعض اعضاء هيئاتها الادارية ، طالبين الينا تأييد وجهة نظرهم في حماية حقوقهم القانونية والنقابية ـ لهذا درسنا الموضوع وتوصلنا الى وجهة النظر الآتية :

ان النقابة المهنية المؤلفة بموجب القانون والهيئة الادارية التي تمثلها المنبثقة من انتخاب مارسته هيئتها العامة ، لا يسوغ لأية سلطة كانت ان تفصل رئيسها او اي عضو من اعضاء هيئتها الادارية ، وانما ذلك يعود الى الهيئة العامة للنقابة وحدها ، ذلك ان الهيئة العامة التي انتخبت الرئيس او عضو الهيئة الادارية هي وحدها التي تملك عزله .

وفضلا عن ذلك فان سلطات الحاكم العسكري العام مستمدة من مرسوم الادارة العرفية وليس في هذا القانون ما يبيح عزل او فصل رئيس او عضو هيئة نقابية قائمة بحكم القانون .

فلهذه الاسباب نرى من واجبنا استجابة للنداءات الموجهة الينا وتنفيذا للمبادىء القانونية وتطبيقا لأحكام قوانين العمل والجمعيات والادارة العرفية وحماية لحق التنظيم النقابي ، نتقدم بالرجاء باعادة النظر في قراركم المذكور والغائه والسماح لرؤساء النقابات العمالية بممارسة اعمالهم القانونية والمهنية » .

لقد كانت استجابة النقابات المهنية ، لنداء العمال الاشتراكيين في مواجهة السلطة الرجعية ، مجابهة صريحة للمستقبل المشترك لنقاباتنا العمالية والمهنية ، ولقد صح ما نبه اليه بيان (العمال الاشتراكيين) من ان الحملة الارهابية لن تقتصر على الجماهير العمالية بل ستصيب باجراءاتها الشاذة النقابات الاخرى وكل مظاهر التنظيم النقابي الحر الذي يهدد دكتاتورية قاسم العسكرية الفردية ويفزعها وعي الجماهير لمصالحها واهدافها . ولم تمض فترة

---

(١) « وعي العمال » ، ـ القطر العراقي ـ آب ١٩٦٢ .

قصيرة حتى بدأت في الافق مظاهر انتقام السلطة من النقابات المهنية .. فلقد اعتقل نقيب المحامين كما اغلق مقر نقابة ذوي المهن الطبية وختم بابها بالشمع الاحمر .ثم تلتها خطوة مكملة بأن اعتقل نقيب الاطباء وتعرض لأهانة جلاوزة قاسم حيث وضعت في يده (الكلبجة) الحديدة وناله من (ادب) اعوان قاسم الجدة ما ناله . وكذلك منعت نقابة المعلمين من المشاركة في مؤتمر المعلمين العرب ومنعت حتى من ارسال برقية اعتذار في المشاركة !.. وكانت خاتمة حملة الاضطهاد وكبت الحريات ان اجري تحقيق انفرادي مع كل من نقيب المعلمين ونقيب المهندسين ورئيس جمعية الكتاب والمؤلفين ورئيس جمعية الاقتصاديين .. من قبل لجنة تحقيق خاصة ترأسها الزعيم عبد القادر محمود الانتهازي المعروف بولائه للشيوعيين العملاء .

اما التهم التي وجهت الى رؤوساء النقابات فقد كانت .. اولا عقد اجتماع بدون اذن رسمي مسبق وثانيا ما علاقة النقابات المهنية بنقابات العمال لكي تدافع عن قضاياهم مع وجود (اتحاد عام) لهم . وقد تناست السلطة ان ما يسمى بالاتحاد العام للعمال ليس سوى شعبة تابعة لمديرية الامن العامة كما يتأكد ذلك للقارىء من الكتاب المرفوع من الاتحاد المذكور للأمن والمنشور في هذا العدد من (وعي العمال).. ونست ايضا ان القضية لم تكن متصلة بحياة العمال فحسب بل تهم التنظيمات النقابية الحرة بأجمعها .

ومرة اخرى نقولها .. ان التساند والموآزرة بين النقابات المهنية والنقابات العمالية كانت رائعة وعظيمة ودلت على وعي وتفهم لطبيعة المعركة التي يعيشها شعبنا اليوم ضد التسلط الفردي الدكتاتوري ، خانق حريات الشعب والمفرط بحقوقه وخيراته .

فلتتوحد الجهود ولتلتقي الايدي في صلابة لايقاف حملة قاسم المسعورة ضد التنظيم النقابي .

ولترتفع صرخات الاستنكار والاحتجاج على فصل واعتقال القادة العماليين .

* * *

بيان من العمال الاشتراكيين في الكهرباء(١)

يا جماهير طبقتنا الكادحة

يمضي الحكم العسكري الفردي في العراق واجهزته القمعية البغيضة وحفنة الجواسيس والمرتزقة والانتهازيين ، وكل اعداء العمال ، في شن حرب عوان عليهم وملاحقة قادتهم وتهديدهم بالجوع والتشريد والاعتقال ، وضرب نقاباتهم وتفتيتها وفرض الازلام والصنائع عليها . كل ذلك يجري لاغتصاب حق طبقتنا العاملة ـ الحق الذي حصلت عليه بعد كفاح دام مرير ـ في تنظيم نفسها ومنعها من ممارسة دورها الطليعي في حركة النضال الشعبي الهادف الى اقامة نظام ديمقراطي تقدمي يكفل للشعب حريته وحياته الكريمة .

ولسنا ـ عمال الكهرباء ـ بداهة ببعيدين عن هذه الظروف القاسية التي تعانيها طبقتنا العاملة ، فقد لمسنا جميعا خيانة النقابة التي فرضت علينا لحقوقنا العمالية ، وخبرنا عمالتها للسلطة واجهزة الامن ، ومطاردتها للنقابيين النشيطين ، وتجسسها على العمال الناقمين ،

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء السابع ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

وعرفنا تماما التقارير التي قدمها جبار خبالة وحكمت امين الى اجهزة الامن بعد ان وجدا ما تلاقيه نقابتهما من عزلة واحتقار من قبل العمال . كما عرفنا موقف الادارات في مؤسسات الكهرباء (بالأخص موقف مدحت امين المدير العام لمصلحة الكهرباء الوطنية) المعادي للعمال وتعاونها مع النقابة وتهديداتها للعمال النقابيين وتسخير عملائها للتجسس وارهاب العمال الذين يبدون تأييدهم لقادتهم المخلصين .

يا عمال الكهرباء البواسل

لقد راقب العمال الاشتراكيون في مؤسسات الكهرباء ذلك النشاط المشبوه المعادي للعمال الذي تقوم به النقابة مستعينة بالادارات واجهزة الامن كلما اقترب موعد اجراء الانتخابات ولاحظوا تهديداتها للعمال الملتفين حول قادتهم المخلصين ، وعرفوا عزمها على تكرار المهزلة البشعة التي جرت في انتخابات عدد من النقابات وتصميمها على الفوز باي ثمن . ان العمال الاشتراكيين قد ادركوا وألموا بكل تفصيلات المؤامرة المبيتة لعمال الكهرباء في الانتخابات بعد ان عجزت السلطة والنقابة والادارات عن كسب ود العمال . ولهذا ، وبعد ان لاحظوا ذلك الموقف المائع المهادن للسلطة والنقابة من قبل الشيوعيين وارادة منا في عدم اسباغ صفة الشرعية الزائفة على الانتخابات ، وحرصا منا على مصالح العمال قررنا نحن (العمال الاشتراكيين) عدم خوض هذه المهزلة التي لن تنتهي الا بتنصيب الازلام والجواسيس . واننا لنناشدكم يا ابناء طبقتنا المخلصين مقاطعة هذه المهزلة ايضا لتعلموا اولئك الازلام وسادتهم كيف يعزل العمال اعداءهم .

هذا وليكن اخوتنا في النضال على علم بأن قرارنا هذا ليس انسحابا من المعركة ولكنه تنظيم وتهيؤ لمعركة النصر الاكيد . فالعمال الاشتراكيون - كما عرفتموهم دائما - الطليعة العمالية الواعية والمدافع الحقيقي عن مصالح طبقتنا هم ابدا معكم في كل معركة ، وحتى النصر .

فمزيدا من النضال والتضحية يا عمالنا الشجعان .

ومزيدا من الوعي والتنظيم لنكسب معركة الحياة .

ليعش نضال طبقتنا الكادحة من أجل حقوقنا العادلة ، والموت للازلام والجواسيس .

وليسقط الحكم العسكري الدكتاتوري واجهزته القمعية .

١٩٦٢/٨/١٨

العمال الاشتراكيون في الكهرباء

حزب البعث العربي الاشتراكي
(فرع بغداد)
ـ مكتب العمال ـ

امة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

الى البعثيين(١)

قضية عمال السكاير

لم تستطع شركة الدخان الاهلية الاحتكارية ومن خلفها قوى الحكم العسكري الدكتاتوري الوقوف بوجه الصمود البطولي الذي ابداه عمال الشركة ، ومن ورائهم عمال السكاير قاطبة ، مما أدّى الى تراجع الحكم العسكري عن اسناده لمطالب الشركة الباطلة والاقرار بحق العمال المثبت بالاتفاقية المعقودة بينهم وبين الشركة .

في اعتقادنا ان تراجع السلطة هذا يعود الى عوامل متعددة اهمها :

١ ـ شعور السلطة بقوة العمال ووحدتهم وتصميمهم على الوقوف بكل قوة ضد اي اعتداء يتناول حقوقهم المشروعة .

٢ ـ فشل الشركة والسلطة في شق وحدة العمال بالرغم من علمها بالتخاذل المخجل الذي اتسم به موقف الهيئة الادارية للنقابة .

٣ ـ شعور السلطة وتخوفها من الدخول في معارك جانبية مع العمال لاعتقادها ان تلك المعارك ستلعب دورا في تحريك الجو السياسي المعادي لها . وقد تبلور ذلك في موقف عملاء السلطة المسيطرين على الاتحاد العام لنقابات العمال وتشبثهم بحل القضية سلمياً .

قضية عمال الجوت

ما زالت شركة الجوت العراقية مستمرة في معاداتها لعمالها واضطهادها الخبيث لهم ، مستخدمة كل الوسائل الملتوية مستندة الى ما تلقاه من جانب الحكم العسكري من الدعم والتأييد .

لقد عمدت الشركة المذكورة في سلوكها هذا الى اخبث الاساليب ، ظنا منها أن بامكانها بتلك الاساليب ارغام العمال على الرضوخ لارادتها وجشعها ، الا أن وعي العمال وطليعتهم المناضلة والتفافهم الواعي حول نقابتهم وقف بوجه الشركة ومؤامراتها وكل القوى التي تساندها وحال دون تخفيها وراء تلك الوسائل الملتوية الخبيثة .

فلقد حاولت الشركة منذ امد بعيد ان تغلق الشركة وتصرف العمال من اعمالهم متذرعة بنفاد المواد الاولية للانتاج وهي بذلك تبغي اضعاف موقف العمال واجبارهم على الرضوخ لاراداتها وشروطها القاسية . ولكن النقابة استطاعت بفضل التفاف العمال الواعي حولها ان تضغط على الشركة لاستيراد المواد الأولية وفتح ابواب المعمل للعمال .

لقد حاولت الشركة ان تمارس هذه اللعبة بشكل مستمر الا ان العمال بقيادة طليعتهم الاشتراكية الواعية ونقابتهم المجاهدة استطاعوا في المرة الاخيرة ان يكسروا ابواب المعمل

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء السابع ، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦ .

ويشغلوا المعمل مما اضطر الشركة الى توفير المواد الاولية باسرع وقت . ولقد قامت النقابة نزولا عند رغبة ادارة الشركة بالتوسط لدى السلطات الحكومية لحل ازمة استيراد الجوت . وبالنظر لجميع هذه الملابسات تولى المصرف الصناعي العراقي الاشراف الكامل على الشركة . وهكذا سلمت كافة الصلاحيات الى ابراهيم الربيعي مدير المصرف .

ومنذ تولى المدير المذكور مهام عمله في الشركة والنقابة ومن حولها جميعا يتعرضون لمختلف انواع التآمر من جانبه ، حيث وضع نصب عينه تمزيف وحدة العمال وتحطيم التفافهم حول نقابتهم كأولى الخطوات لضرب العمال .

واذا كانت ادارة الشركة تمارس اضطهادها للعمال بتلك الوسائل غير المكشوفة فان المدير الحالي يمارس ضغطه واضطهاده للعمال مستندا لدعم وتأييد السلطة الصريح متخذا من حملات الطرد والفصل الكيفي سلاحا له لتحقيق اغراضه .

قضية الاجور :

منذ اربع سنوات وعمال الجوت يعانون من قلة الاجور وعدم زيادتها فضلا عما يتكبدونه من الخسائر بسبب غلق أبواب الشركة كلما ضاقت الشركة ذرعا باجور العمال .

وفي مطلع عام ١٩٦٢ تقدمت النقابة بمذكرة طالبت فيها بزيادة اجور العمال زيادة عامة الا ان الشركة طلبت ارجاء هذا الطلب لحين الانتهاء من تدقيق الحسابات في شهر نيسان ١٩٦٢ وذلك لمعرفة مدى ارباح الشركة . والنقابة بالرغم من علمها بأرباح الشركة فقد وافقت على هذا الطلب اثباتا لحسن نيتها وأملا منها في تعاون الشركة واجابة مطالب العمال .

لقد حاولت الشركة طمس حقيقة الارباح الكثيرة التي حققتها قصد التخلص من مطالب العمال مما اضطر النقابة الى تجديد المطالبة بالزيادة . وبالنظر لعدم الاستجابة لذلك وجهت النقابة الانذارات المتكررة الى الشركة مخبرة السلطة بذلك ، مستخدمة حقها القانوني في الاضراب في حالة عدم اجابة مطاليبهم . وبعد تشبثات متعددة من جانب تقي عبد الهادي مدير العمل العام احيلت القضية الى هيئة تحكيم للنظر بمطالب العمال التالية :

١ ـ زيادة اجور العمال المستخدمين زيادة عامة قدرها ٧٥ فلسا يوميا .

٢ ـ توفير وسائط نقل للعمال .

٣ ـ استكمال الشروط الصحية في المعمل .

٤ ـ تحسين احانوت وتوفير الغذاء اللائق للعمال .

ان الشركة الان تتشبث بشتى الوسائل ، لذلك فان احتمالات استجابة هيئة التحكيم لمطالب العمال غير أكيدة بالرغم من شعورنا بميل السلطة في الظروف الراهنة نحو تلافي الدخول في معارك تعتبر بالنسبة لها وسيلة تحريك للجو السياسي ضدها ، وذلك ما أثبته موقف السلطة المتراجع امام عمال السكاير واهتمام الاتحاد العام بحل مشكلتهم وتلافي الصدام مع العمال .

ولذلك فان الموقف الان يحتم علينا ان نشدد من ضغطنا دعائيا على السلطة بمساندة العمال والاستعداد لكل الاحتمالات المرتقبة .

١٩٦٢/٩/٦

مكتب العمال

الطبقة العاملة طليعة الفصائل الثورية

ستقضي على أعدائها ومستغليها

الحكم القاسمي لم يقدم للعمال سوى البطالة والفاقة والارهاب(١)

ان استمرار الحكم القائم لا يعني بالنسبة للطبقة العاملة الا المزيد من الاضطهاد والمزيد من التجويع والمزيد من الكيد والمخاتلة . فبينما كانت الطبقة العاملة في نضالها ابان الحكم الاستعماري الاقطاعي المقبور تتطلع الى حياة جديدة توفر لها الحرية والرفاهية والتقدم ، جاءت حكومة قاسم المنحرفة لتخيب تلك الآمال ولتثبت نفس الاوضاع ولكن تحت شعارات جديدة لا يمكن أن تخدع احدا . ان العمال اليوم في معركة ضارية مع العناصر المستغلة من أرباب العمل الذين يحاولون أن يسلبوا العمال جميع المكاسب التي حصلوا عليها بعد نضال طويل ، وأن يستغلوهم الى أقصى درجة في سبيل تحقيق ارباح طائلة غير مشروعة . والسلطة التي يقتضي واجبها ان تقف الى جانب العمال في هذه المعركة لم تتخل عن هذا الواجب فحسب وانما أصبحت في هذا النزاع طرفا معاديا للعمال داعمة بذلك موقف المستغلين ومشجعة اياهم على سلب مكاسب العمال وغمط حقوقهم المشروعة ورفض مطاليبهم العادلة . وهي بهذا لا تؤكد الا كونها لا تمثل سوى مصالح الطبقات العابثة المستغلة في البلد ، على حساب آلام الجماهير الكادحة وتعاستها . هذا في نفس الوقت الذي ينادي فيه قاسم بكل وقاحة انه نصير الفقراء وأنه يعمل من أجل الفقراء ..

وفي المؤسسات التي تمولها الدولة يعاني العمال من نفس الاوضاع السيئة . ومن الحقائق الصارخة عن حكم قاسم المعادي للطبقة العاملة ، ان العمال في هذه المؤسسات لم يحصلوا على أي زيادة في الاجور منذ عام ١٩٥٩ ، على الرغم من تضاعف نفقات المعيشة واستشراء الغلاء وبحجة عدم توفر الاعتمادات اللازمة ، في حين يلمس جميع المواطنين ان الملايين تنفق بغير عناء على المشاريع غير المنتجة ، وعلى وسائل الدعاية وأجهزة القمع ، وعلى الاعوان والمحاسيب في الداخل والخارج ..

ومن الامثلة على استهتار السلطة بمطاليب العمال العادلة ، واهتمامها بعنصر الدعاية فقط في كل ما تقوله ، اقدام الحكومة على توزيع قطع من الارض على العمال .. هذا الاجراء الذي لم يلاقِ سوى السخرية المريرة من جانب الشغيلة في العراق . فبينما يتبجح قاسم ، وتتبجح أجهزته ، بأن الحكومة تهدف الى حل مشكلة السكن التي يعاني منها العمال الامرين لا يجد العمال الذين أعطيت لهم الأراضي ، في ظل الضائقة الاقتصادية الخانقة ، والغلاء الفاحش ، والاجور المنخفضة ، والبطالة المتعاظمة الكلية والجزئية ، ما يستطيعون به ان يشيدوا مترا واحدا على هذه الاراضي . وكيف تريد السلطة المستهترة من العامل الذي يعجز عن تأمين الضرورات اليومية لنفسه ولأطفاله ان يشيد لنفسه دارا صحية عصرية . ؟

وبينما تحاول الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية المخلصة ان تبيّن للسلطة كل هذه الامور ، وأن تحصل للعمال على مكاسب تضمن حاجاتهم الضرورية وتسد بعض النواقص

---

(١) « الاشتراكي » ـ القطر العراقي ـ٢ ايلول ١٩٦٢ .انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء السابع ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

الخطيرة في حياتهم ، وأن توضح الطرق السليمة التي بإمكانها تحقيق مكاسب جدية للعمال ، لا تضمر السلطة تجاه العمال ونقاباتهم الا الحقد والكراهية ، وتعمل بكل شراسة على سحقهم وكبت اصواتهم وتحريف ارادتهم .. فتعتقل النقابيين المجاهدين الذين لم تنقطع الحملة ضدهم حتى اليوم ، وتزيف الانتخابات ، وتؤجّل البعض منها ، كل ذلك من أجل دعم الفئات الانتهازية التي باعت شرفها وخانت طبقتها ، وأصبحت مجرد عصابات ترتبط باجهزة قاسم البوليسيةُ والدعائية الغاشمة المتفسخة .

ولكن الشغيلة المناضلة في العراق ، وهي التي قدمت التضحيات الرائعة في سجل الحركة الشعبية التحررية ، والتي كانت ولا تزال طليعة الفصائل الثوريـة التي تفضح كل الخونة والرجعيين والديكتاتوريين وتهز أركانهم وتسحق ذيولهم ، غير عابئة بالضربات التي توجه اليها وبالبطش الذي ينزل بها ، تعرف اليوم اي موقف تقف ازاء هذا الحكم الذي أعطى فيه الشعب كله حكمه النهائي .. وان العمال على يقين بأن ارادتهم في تحقيق حكم شعبي ديمقراطي تقدمي لم تعد مجرد حلم ، وانما اصبحت مستقبلا قريبا يتطلعون اليه بكل ثقة وايمان .

* * *

كيف يجب ان تفهم العمل النقابي (١)

العمل النقابي ليس ترفا او نشاطا يمكن ان يستغني عنه العامل مثلما يستطيع ان يستغني عن المشاركة في نشاط ناد رياضي أو جمعية خيرية .

والعمل النقابي ليس وظيفة في دائرة رسمية حتى يؤدى بالروتينية التي تؤدى بها الوظيفة وينجز كما تنجز المعاملات فيها تحت ضغط واجب العمل ومراقبة الرؤساء . وهو ليس عملا في معمل نؤديه بالكيفية التي يريدها رب العمل ونخلص فيه بقدر قناعتنا بالاجر الذي يعطي لنا لقاءه .

والعمل النقابي ليس مجالا لاشباع حب الظهور والنزوع الى السيطرة والرئاسة حتى نماري فيه ونتزلف ونخدع ونظهر الاخلاص من أجل الوصول الى الهدف .

وهو ليس سلاحا نشهره في وجه خصومنا الشخصيين ، تماما كما يشهر المشروع الرأسمالي اسلحته لمنافسة مشروع آخر والقضاء عليه .

والمركز النقابي ليس وجاهة يستفاد منها في تحقيق المطامح والرغبات الشخصية ، وهو ليس سلما للكسب والأثراء ولا وسيلة لحل مشاكلنا الخاصة وتصريف امورنا المالية .

العمل النقابي ليس شيئا من هذا وذلك .

العمل النقابي ضرورة وواجب . فهو ضرورة لانه سلاح الطبقة العاملة الفعال في الدفاع عن حقوقها وبدونه يبقى العامل معرضا للاستغلال ويبقى سلبيا عديم الجدوى . وهو واجب لان التخلي عنه تقوية لمركز مستغلي الشعب واعدائه . ان التخلي عنه لا يختلف في شيء عن هرب الجندي من معركة دفاع عن الوطن .

---

(١) « النشرة الدورية » في القطر اللبناني ، كانون الثاني ١٩٦٣ . انظر ايضاً « نضال البعث » الجزء الحادي عشر ، ص ٨٥ ـ ٩١ .

والعمل النقابي عمل نضالي فيه ما في العمل النضالي من مبادرات وابداع وتطوير للامكانيات من اجل بناء حركة عمالية قومية قادرة على تحرير العمال وتحقيق اهدافهم. والنقابي الحق يعمل بدافع شعوره بمسؤوليته تجاه طبقته المعذبة المستغلة، مندفعا بكل امكانياته وطاقاته لتحريرهالا يبخل بتضحية ولا يحده ارهاب، ولا ينتظر لقاء ذلك مكافأة او أجرا.

والعمل النقابي عمل جماعي فيه ما في العمل الجماعي من التزام ونكران للذات وروح ديمقراطية. والنقابي الحق يدرك ان اي انتصار يتحقق هو انتصار لطبقته قبل ان يكون انتصارا له اذ بدون نضالاتها وتضحياتها لم يكن ليتحقق هذا الانتصار. وهو يدرك ان قيمته كنقابي ناتجة عن احترام طبقته له واخلاصه لها، وهو انما يمثلها ولا يملكها ويقودها ولا يحكمها.

والعمل النقابي عمل تضامني فهو فوق الخصومات والمنازعات الشخصية لان العمال ابناء طبقة واحدة ولهم مصالح وأهداف واحدة والعمال ليسوا اعداء لبعضهم ما دامت وحدة المصير تجمعهم فلا بد اذن من ان يوحدوا نضالهم ويتضامنوا مع بعضهم.

والنقابي الحق هو الذي يدرك ان اي نقابي آخر انما هو رفيقه الذي لا يكيد مثلما يكيد رجال السياسة لبعضهم في مجتمع الفساد والاستغلال. ان النقابي الحق هو اكثر الناس التزاما بالاخلاقية السياسية واشدهم تمسكا بالروح الرفاقية.

والقائد النقابي الحق هو اكثر النقابيين أمانة لمصالح طبقته وحفاظا على نتائج نضالها وتضحياتها بل هو اكثرهم صمودا امام الاغراء وعزوفا عن استغلال المركز والنفوذ وتحيّن الفرص.

* * *

معارك شعبية(١)

احتلت قضية تسريح موظفي وعمال شركة نفط العراق مكانا بارزا بين القضايا المطروحة على بساط البحث على صعيد الدولة اللبنانية عامة، وعلى الصعيد الشعبي والرسمي في طرابلس خاصة، لانها ليست المرة الاولى التي تعمد فيها هذه الشركة الى التسريح التعسفي الجماعي. وقد كان للتسريح هذه المرة الضجة التي أثارها، لان عمل الشركة اتى على انقاض اتفاقية الحكومة مع الشركة عام ١٩٥٩ التي نصت ضمنا على عدم التسريح، اذ ان الحكومة قد طالبت بـ ٢٧ مليوناً ولم تحصل الا على ١١ مليون ليرة، مقابل تشغيل المئات من الموظفين والعمال الذين يؤلفون قسما لا يستهان به من الدخل القومي في طرابلس والشمال. عدا عن ان رئيس الوزراء كان قد وعد بخطاب القاه في طرابلس في حزيران ١٩٦٢ بأن الشركة لن تسرّح بعد اليوم، بل العكس من الممكن ان تستوعب عددا جديدا من العمال.

وهناك عنصر هام لصالح الموظفين المنذرين بالتسريح، وهو ان في سوريا ١٢٠٠ عامل

---

(١) المصدر السابق.

وموظف سرّحوا من اعمالهم عام ١٩٥٦ ، ولا يزالون يقبضون رواتبهم دون القيام بأي عمل في الشركة .

وقد كان دور الحزب في هذه المعركة بارزا ، فهو اول من أثار القضية بشتى الوسائل :

١ ـ الاتصال بالنائب سليمان فرنجية وحثه على اثارة القضية منذ اليوم الاول لتسلم الموظفين والعمال الانذار بالتسريح في ١٥ ـ ١٢ ـ ١٩٦٢ .

٢ ـ ارسال برقية لمجلس النواب نطالبهم فيها باعادة المسرحين الى اعمالهم ، عسى هذه البرقية تتلى مع الاوراق الواردة في المجلس وتثار القضية . ولكنها لم تتل لان الاوراق الواردة منعت اثناء مناقشة الميزانية في ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٦٢ .

٣ ـ في ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٦٢ اي في نفس اليوم الذي قدم فيه النائب سليمان فرنجية استجوابه للمجلس بشأن الشركة اصدرنا بيانا للرأي العام نوضح فيه ملابسات الشركة الاستثمارية الاجنبية وتعسفها وتساهل الحكومة وضعفها امامها .

٤ ـ كان للبيان الآنف الذكر صدى مستحبا في الاوساط الشعبية وعند المسرحين ، فبادرت عدة فئات الى اصدار بيانات شعبية بأشكال ولهجات مختلفة تشجب موقف الشركة .

وهذه الفئات هي : القوميون العرب ، التقدميون الاشتراكيون ، فواز المقدم ، محمد حمزة ، رابطة ابناء الحدادين ، عبد الله بيسار .

٥ ـ علمنا من مصادر الشركة ان رئيس الوزراء طمأن الشركة ان لا خوف من هذه الضجة المفتعلة ، فأصدرنا بيانا فضحنا فيه المؤامرة ، ثم بيانا ثالثا اوضحنا فيه المراحل التي قطعتها القضية والحينا على الحكومة ان تتحرك .

٦ ـ في مساء ٣١ ـ ١٢ ـ ٦٢ وزع الحراس الليليون بيانا من المحافظ يذكر فيه المواطنين بالمادة ١١٥ ل . ر . من القانون الصادر ١٩٣٢ ، والذي يقضي بالحبس من شهرين الى سنتين لكل مواطن يصدر بيانا بدون ترخيص ، او يدعو الى اجتماع او مظاهرة او يخطب بدون ترخيص . وكنا قد حضرنا بيانا رابعا يوضح المرحلة الجديدة الواجب اتباعها ، فأخذنا احتياطنا ووزعناه في ١ ـ ١ ـ ٦٣ فكان لهذا التحدي صداه الحسن في جميع الاوساط الشعبية ، وفي أوساط المسرحين خاصة .

٧ ـ اتصلنا بباقي الفئات السياسية لندعو الى تجمع مشترك ، فتهرب قسم منها وامتنع القسم الآخر ، فدعونا الى الاجتماع بمفردنا ، وتجمع الناس في المسجد بتاريخ ٤ ـ ١ ـ ٦٣ ، وفوجئنا بوجود النائب محمد حمزة في المسجد . فألقى مندوب عن المسرحين خطابا شرح فيه ملابسات القضية ، ثم تكلم الرفيق عبد المجيد الرافعي . والرفيق خالد العلي ، ونددا بموقف الشركة ، وطلبا من الشعب تفهم قضية المسرحين ومؤازرتهم ، ثم القى محمد حمزة خطابا أيد فيه المسرحين لطلبهم .

وعندما رأى المحافظ ان التجمع قد نجح اتصل بالرفيق عبد المجيد الرافعي بواسطة الدرك واخبره انه لا يمانع باتجاه الجموع نحو المحافظة بالشكل الذي تريده ، فسارت مظاهرة حتى المحافظة ونزل المحافظ الى الساحة ، والقى مندوب عن المسرحين خطابا طلب فيه تأييد المحافظ لمطالبهم ، ثم تلاه مندوب عن رابطة أبناء الحدادين ، ثم القى المحافظ خطابا وعد فيه بأن السلطة تنبهت للقضية ووعد بدعم مطالب المسرحين بكل امكانياته ، ودعاهم للاطمئنان والنوم على الحرير . فرد عليه الرفيق عبد المجيد الرافعي بكلمة ذكره فيها بأن القضية مثارة

منذ ثلاثة اسابيع ، دون ان تحرك السلطة ساكنا ، على كل حال فاذا كانت السلطة جادة في الامر ، فان العمل الشعبي لا يتناقض مع عملها ، بل يشكل دعما لها .

في هذا التاريخ كانت الحكومة ونقابة الشركة قد تنبهت للضجة المثارة ، فعمد الرئيس كرامي الى دفع النقابة ان تعمل ما تراه ، فقررت النقابة الاضراب في ١٥ ـ ١ ـ ٦٣ ونفذ بشكل يعد ناجحا حتى عاد الرئيس كرامي وطلب تعليق الاضراب ، حتى يحضر المدير العام للشركة . وتم تعليق الاضراب ، وحضر المدير وتألفت اللجنة ، وسافر رئيس الوزراء ، وصدرت قرارات اللجنة في غيابه ، وهي تقضي بزيادة التعويضات بدون ارجاع اي مسرّح .

فأعدنا الاتصال بالمسرحين وبباقي الفئات ، فأصدر المسرحون ثلاث بيانات متلاحقة ، يصرون فيها على اعادة البحث بإرجاعهم الى الشركة ، وأصدرنا بيانا أعلنَّا فيه عن تأليف لجنة شعبية للدفاع عن عمال وموظفي الشركة ، وتأييدنا لمطالبهم ، وتضم اللجنة :

حزب البعث ـ القوميين العرب ـ التقدميين الاشتراكيين ـ سليمان فرنجية . وقد أيدها النائب محمد حمزة .

وقد اقترحت اللجنة على المسرحين الذهاب الى المطار لاستقبال الرئيس كرامي ، مع يافطات تذكره بوعوده ، ثم يعودون للاتصال به لنرى ما يجب اتخاذه من خطوات لاحقة لتنفيذ مطلبهم الذي هو العودة الى العمل . وهذه بعض النماذج للبيانات التي وزعت ابان المعركة :

لا يزال المسرحون خارج عملهم رغم بيانات الحكومة
ولا يزال الشعب صفا واحدا ضد الشركة

ـ لن تنجح شركة نفط العراق في تضليل المواطنين .

ـ قضية المسرحين ليست نزاعا محليا بل معركة الشعب ضد الاحتكارات البترولية .

ـ اعادة المسرحين او الرحيل .

ـ كل من يتنكر للمسرحين متواطىء مع الشركة وخائن لقضية الشعب الكادح .

ايها الشعب المناضل :

رغم مرور عشرة ايام على بيانات الحكومة التي طمأنت فيها العمال واعلنت ان الحكومة طلبت من الشركة ارجاع المسرحين وتجميد قضيتهم ريثما يتم تأليف لجنة لدراستها ، لا يزال المسرحون خارج اعمالهم مشردين في الشوارع ينتظرون خطوة حازمة من الحكومة تنقذ مستقبلهم وتضمن العمل لهم والخبز لعيالهم .

ولكن الشركة التي تحدت ارادة الشعب بتنفيذ مؤامرات التسريح الموجهة ضد اقتصاد طرابلس تمردت على بيانات الحكومة فرفضت ارجاع المسرحين الى اعمالهم ، ورفضت دفع اجورهم عن شهر كانون الاول ، ورفضت تأليف اللجنة المقترحة ، واكتفت بالقول انها تتشاور مع مركزها في لندن .وبهذا امتهنت كرامة لبنان وتمردت على اوامر السلطة الشرعية في البلاد . ولم تكتف بذلك بل عمدت الى شراء الضمائر الضعيفة للدفاع عنها ، وراحت تثير النعرات الطائفية والاقليمية بقولها ان اكثرية المسرحين من خارج طرابلس وانهم من طائفة معينة ، وان القضية لا تتناول الا عددا صغيرا من الموظفين .

وامام هذا الواقع لم تتخذ الحكومة اي تدبير حازم يردع الشركة بل رأينا بعض الوزراء

ينبرون للدفاع عن الشركة ، وراحت ابواق الحكومة وصحفها تصور غضبة الشعب ضد الشركة بأنها تطاحنا سياسيا محليا للنيل من قضية المسرحين وراحوا يستهجنون نقل القضية الى أيدي الشعب الامينة بل راحت الحكومة تبرر مؤامرة الشركة وتدافع عنها بقولها ان لبنان يعيش في ظل نظام الاقتصاد الحر ! وان هذه المشاكل تضر باستقرار البلاد وتخيف الرأسمال الاجنبي !.. وانه لا يوجد في لبنان قانون يحرّم تسريح العمال ..

لتعلم الشركة التي تتصرف وكأنها دولة ضمن دولة لبنان ، ان الشعب لن يتراجع عن حقوقه وان أضاليلها لن تخدعه كما حدث عام ١٩٥٧ عندما صرفت ما يقرب من الف عامل وموظف بحجة نسف الانابيب في سوريا ووعدتهم بارجاعهم فور اصلاحها ولا يزالون ينتظرون حتى الان .

ان اسواق طرابلس بدأت تتحسس آثار مؤامرة التسريح التي جاءت بعد نكبة القطيعة وكساد اسواق الفاكهة . ان المسرحين من مختلف المناطق والطوائف هم لبنانيون وكلهم يسكنون طرابلس ويستأجرون فيها منازل ويصرفون في اسواقها . وبتسريحهم خسرت طرابلس عشرة ملايين ليرة لبنانية سنويا .

اننا نستغرب موقف الحكومة من هذه القضية . ان نظام لبنان الاقتصادي لا يعني ابدا ان تتحكم الشركات الاستغلالية بمرافق بلادنا وان تنهب بترولنا وخيراتنا ، وتضطهد عمالنا ، وان يمتص دماء شعبنا باسم الاقتصاد الحر . ان قيمة كل نظام اقتصادي بمقدار ما يؤمن مصالح الشعب والحياة الحرة الكريمة لجماهير المواطنين ، لا ان تترك الحرية للاحتكارات وللرأسماليين والمستغلين في التحكم والنهب والاستغلال وامتصاص الدماء ..

ان شركة نفط العراق لها وضع خاص من حيث اعمالها ونشاطها ورأسمالها وكيانها الحقوقي ، لا يشابه وضع اية شركة اخرى في لبنان . ودليلنا هو وجود اتفاقية بينها وبين الحكومة تنفرد بها - ولا يجوز اطلاقا ان تعامل مثل مصنع صغير او شركة وطنية . والحكومة لا تحتاج الى ايجاد قانون جديد لتحمي مصالح البلاد وتردع الشركة ، وتعيد المسرحين . ان موقف الحكومة السابقة الحازم منع الشركة من التسريح عام ١٩٦١ . وبامكان الحكومة الحاضرة التي تحكم في ظل ذات النظام الاقتصادي وتتمتع بنفس السلطة والقوانين ان تقف نفس الموقف . وليتأكد دولة الرئيس كرامي بأننا مستعدون للوقوف معه ندعمه ونؤيده ضد الشركة اذا وقف منها الموقف الحازم باجبارها على اعادة المسرحين وضمان وقف التسريح نهائيا .

ايها الشعب الكريم : ان تصوير قضية المسرحين بانها صراع سياسي محلي هو خدمة للشركة . فالمعركة الان ليست معركة بين فئات طرابلس بل معركة جميع فئات طرابلس ضد شركة نفط العراق للدفاع عن اقتصاد طرابلس والشمال .

اننا نستوحي موقفنا دائما من مصلحة الشعب . وقد خضنا عام ١٩٦١ في عهد حكومة سلام معركة مماثلة ضد شركة نفط العراق كان النصر فيها للشعب ولم يسرّح احد آنذاك .

اننا ندعو مختلف فئات واحزاب طرابلس والشمال ان تقف صفا واحدا مع المسرحين ضد الشركة الاستعمارية لتحقيق المطالب التالية :

١ - اعادة جميع المسرحين .

٢ - ايجاد قانون يمنع الشركة من التسريح في المستقبل .

٣ ـ تأليف كادر دائم لموظفي الشركة وعمالها .

طرابلس في ١ ـ ١ ـ ١٩٦٣ النصر دوما للشعب

* * *

ايها الشعب المناضل : عادت شركة نفط العراق الى تنفيذ مؤامرتها على اقتصاد هذا البلد بتسريح حوالي ٤٠٠ موظف وعامل . وهكذا لن يبقى في الشركة الا حوالي ٣٥٠ موظفا من المواطنين اللبنانيين ، الذين تنوي الشركة تسريح اكثرهم كذلك خلال عام ١٩٦٣ وهذا يعني تهديد مئات العائلات اللبنانية بالتشريد والبطالة والرحيل عن هذه المدينة .

ان هذه الموجة الجديدة من التسريحات التعسفية تأتي بعد دفعات ضخمة من التسريحات المتتالية عام ١٩٥٢ و ١٩٥٦ وعام ١٩٦١ التي تناولت الوف الموظفين والعمال ، كانوا يصرفون في اسواق طرابلس مبلغ ١٢ مليون ليرة ، خسرتها طرابلس . وهي مهددة الان بأن تحرم من ستة ملايين اخرى . كانت الشركة في السابق تصدر من مرفأ طرابلس سبعة ملايين طن سنويا ، وبالمقابل تغذي اقتصاد لبنان بحوالي ٢٥ مليون ليرة (٤ ملايين حصة لبنان + ٣ ملايين رسم تصدير + ١٨ مليون اجور موظفين وعمال) والاتفاقية الجديدة سمحت للشركة بتصدير ٢٠ مليون طن سنويا . وبالمقابل تصرف في لبنان ١٧ مليون ليرة (١١ مليون للخزينة + ٦ ملايين رسم تصدير واجور موظفين) . وهكذا يتبين ان الشركة اخذت باليمين اضعاف ما دفعته باليسار للخزينة ، بينما نرى ان كمية النفط المصدرة زادت ثلاثة اضعاف عن السابق .

ايها الشعب المناضل : ان الاستعمار يتسلل الى بلادنا بشكل جديد عن طريق شركاته الاستغلالية والسيطرة على اقتصاد البلاد . اننا نرفض حكم الشركات الاستعمارية وحماتها . فلا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي . اننا نطالب نواب طرابلس والشمال بالوقوف الى جانب الشعب في معركته ضد الاحتكارات البترولية .

كما اننا ندعو الحكومة ان تدافع عن استقلال لبنان وكرامة هذا الوطن بالوقوف بحزم امام شركة نفط العراق التي تنهب بترول العرب .

الشعب يدعوك يا دولة الرئيس بأن تقول للشركة « ارجعي المسرحين او ارحلي عن هذه البلاد » وتأكد يا دولة الرئيس ان الشركة ستعيد عندئذ جميع المسرحين .

ايها الشعب المناضل

اننا باسم طرابلس والشمال نعلن تأييدنا للعمال والموظفين المنذرين ونطالب الحكومة باتخاذ موقف حازم من الشركة المستهترة بكرامة هذا الشعب واستقلال هذا الوطن اسوة بموقف الحكومات المجاورة .

ان الشعب قد صمم على رد تحديات الشركة وكشف المتواطئين معها ولن يتهاون ابدا في الدفاع عن حقوق طرابلس والشمال وعلى الحكومة والسلطة ان تتجاوبا مع ارادة الشعب .

اللجنة الشعبية للدفاع عن عمال
وموظفي شركة نفط العراق

القسم المتعلق بالسياسة الاجتماعية من « المنهاج المرحلي » للمجلس الوطني لقيادة الثورة في القطر العراقي(١)

لقد عانت جماهير شعبنا من عمال وفلاحين خاصة اشد انواع الاستغلال والاستثمار طمعا وجشعا على ايدي المستعمرين من الخارج وطبقته المنتجة قبل ان تحصل على نصيبها العادل في الحياة وان يكون لها حظ الاستمتاع بنتاج جهدها وثمرات كدها وعرقها .

لقد استشهد العشرات من المناضلين الابطال من طلائع الثورة يوم ١٤ رمضان واغمضوا عيونهم على رؤى الغد السعيد الذي ستحققه ثورتهم للملايين من جماهير شعبهم المحرومة الكادحة . **ان آلام السجون وصنوف العذاب والتضحيات الغالية بالارواح والدماء التي قدمتها طلائع شعبنا الثورية خلال اربع سنوات من الحكم الارهابي الديكتاتوري لن تذهب سدى ولن تتحول ابدا الى مزيد من الارباح تنهبها الاحتكارات الاجنبية وتضاف الى مزيد من الدنانير الى ارصدة الفئة القليلة المستثمرة . ان المجلس الوطني لقيادة الثورة عازم اشد العزم على ان يحول ثمرات ذلك الكفاح الطويل المرير الى خبز يملأ البطون الجائعة والى كساء يستر الاجسام العارية والى ثقافة تروي العقول العطشى والى كرامة انسانية يتمتع بها كل من يعيش على ارض الثورة . ان الثورة مدركة اشد الادراك ان الظلم والقهر والاضطهاد الذي عانته جماهير شعبنا الكادحة خلال قرون طويلة لا يمكن لها ان تقضي عليه في يوم او شهر او سنة،خصوصا وانها استلمت تركة مثقلة بالمشاكل الضخمة يشيع فيها التخريب والفوضى ولكن المجلس الوطني لقيادة الثورة واثق اشد الثقة ان ثورية شعبنا وما يضطرم في قلوب ابنائه من حماس لاعادة بناء الوطن حتى يزهو على جميع الاوطان بما يعمه من رخاء وما يسوده من عدل ، كفيلة بأن تذلل جميع العقبات التي تقف في طريق الشعب في مسيرته الصاعدة ابدا نحو الرفاه والعدل والمساواة وعلى هذا الاساس فان المجلس الوطني لقيادة الثورة يرى ان قاعدة المجتمع الجديد الراسخة بين طبقة المنتجين من عمال وفلاحين وان شرف العمل هو اعلى قيمة اجتماعية يمكن ان يزهو بها مواطن ، وان البطالة والتطفل والسلبية والتشاؤم واليأس والترف كلها قيم بالية ستدوسها جماهير الشعب الثورية باقدامها وهي تسير نحو غدها المأمول المليء بالتصميم والعمل والتفاؤل والانتاج . من هذه الروح الثورية التي لا مجال فيها للمساومة او المهادنة يعلن مجلس قيادة الثورة سياسته الاجتماعية خلال المرحلة الحاضرة ويلتزم بان تحقق :**

١ ـ اعادة النظر في قانون العمل وتعديله على ضوء التشريعات العمالية الحديثة وتعميم تطبيقه على جميع العمال ، وتدعيم اجهزة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وزيادة كفاءتها للاشراف على حسن تنفيذه .

٢ ـ اطلاق الحريات النقابية وتقديم العون المادي والادبي للنقابات لتنهض في دورها

---

(١) « المنهاج المرحلي » للمجلس الوطني لقيادة الثورة (١٥ آذار ١٩٦٣) ، ص ٣٢ ـ ٣٤ .

الفعال في ضم صفوف الطبقة العاملة وتكتيلها والدفاع عن مصالحها ورفع مستواها المادي والمهني والثقافي .

٣ ـ حماية العمل النقابي وضمان العمال من التسريح والتعسف .

٤ ـ انشاء معهد نقابي لتخريج النقابيين المزودين بالخبرات العملية والمعلومات النظرية التي تساعدهم على النهوض بدورهم الفعال في خدمة الطبقة العاملة .

٥ ـ مساعدة النقابات على ايجاد مقرات لائقة بها ، على ان تضمن تلك المقرات النوادي وقاعات المحاضرات والمكتبات وحلقات الدراسة الليلية ، وذلك بانشاء مجمع عمالي يفي بالغرض .

٦ ـ انشاء معاهد للتدريب المهني .

٧ ـ انشاء مكاتب التخديم وحماية حقوق الخدم .

٨ ـ ضمان حق العمل للمواطنين ومكافحة البطالة .

٩ ـ اعادة النظر في الحدود الدنيا للاجور على ضوء الواقع الاقتصادي وتطور الاسعار بما يكفل للعامل على الاقل حاجته المادية الضرورية اللائقة به كأنسان .

١٠ ـ اشراك العمال في مجالس ادارات المؤسسات التي تملكها الدولة كخطوة اولى في سبيل تعميم اشراكهم في مجالس الادارات الاخرى .

١١ ـ اشراك العمال في مجالس البلديات .

١٢ ـ تشكيل مجلس استشاري للعمل يتألف من العمال واصحاب الاعمال وبعض الخبراء الاقتصاديين ، يقدم توصياته الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كل ما يعرض عليه من تشريعات تتعلق بالعمال .

١٣ ـ اعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي وتعديله بحيث تتحقق للعمال ونسائهم واطفالهم ضمانات حقيقية ضد المرض والشيخوخة والوفاة والعجز واصابات العمل .

١٤ ـ تطوير المساعدات النقدية الرمزية التي تعطى حاليا للعمال الى معاشات دائمة تنتقل من بعدهم الى ذويهم وذلك في حالات العجز والشيخوخة والوفاة .

١٥ ـ ضمان استمرار المعاش للعمال في حالات المرض ، مع تقديم كافة نفقات العلاج من دواء واجور اطباء وخدمات المستشفيات واجراء العمليات الجراحية .

١٦ ـ تشجيع العمال المتفوقين واعطاؤهم المنح والجوائز .

١٧ ـ تأمين السكن للعمال وفق الشروط الصحية وبما يضمن للعامل كرامته .